الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر – بسكرة

كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

تداعيات الحرب الروسية –الأوكرانية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم.

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي

إعداد الطالبة

بودهري كنزة

الأستاذة المشرفة

أ.د بن سمينة دلال

لجنة المناقشة

أعضاء اللجنة	الرتبة	الصفة	الجامعة
مودع إيمان	أستاذ محاضر(أ)	رئيسا	بسكرة
بن سمينة دلال	أستاذ التعليم العالي	مشرفا	بسكرة
كرامة مروة	أستاذ محاضر(أ)	مناقشا	بسكرة

الموسم الجامعي 2024–2025

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر – بسكرة

كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

تداعيات الحرب الروسية –الأوكرانية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم.

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي

إعداد الطالبة

بودهري كنزة

الأستاذة المشرفة

أ.د بن سمينة دلال

لجنة المناقشة

أعضاء اللجنة	الرتبة	الصفة	الجامعة
مودع إيمان	أستاذ محاضر(أ)	رئيسا	بسكرة
بن سمينة دلال	أستاذ التعليم العالي	مشرفا	بسكرة
كرامة مروة	أستاذ محاضر(أ)	مناقشا	بسكرة

الموسم الجامعي 2024-2025

إهداء

إلى عائلتي الحبيبة

أمي ...أبي...أخي

زوجي الغالي

فلذات كبدي

أحمد

مريم

ياسمين

كنزة بودهري

بسم الله الرحمن الرحيم

احمد الله تعالى الذي بارك لي في اتمام

بحثي هذا، راجيه اياه ان يتقبله مني خالصا

لوجهه الكريم

كما أتقدم بجزيل الشكر وخالص الامتنان إلى

كل الأساتذة الأفاضل الذين كان لهم الفضل

في سلوك هذا الدرب، خاصة

الأستاذه,المشرفة البروفيسور دلال بن

سمينة، والى كل طاقم هذا الصرح العلمي

المتمثل في جامعه محمد خيضر

بسكرة

ملخص الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح تداعيات الأزمة الروسية–الأوكرانية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك من خلال تقديم أهم المفاهيم النظرية المتعلقة به، حيث يعتبر انتقال لرؤوس الأموال طويلة الأجل عبر الحدود للمشاركة في الإنتاج الدولي، مما جعله عرضة للتغيرات الجيوسياسية،وعليه انطلقت الدراسة من الإشكالية التالية: كيف أثرت الحرب الروسية الأوكرانية على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم؟

بعد عرض جذور الصراع الروسي–الأوكراني و تحليل تداعياته على الاستثمار الأجنبي المباشر، توصلت الدراسة إلى أن الحرب–الروسية الأوكرانية أعادت رسم معالم خريطة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الجغرافية لطالح الدول النامية، خاصة دول آسيا، أما التوجهات القطاعية، فان الاستثمار في الطاقات المتجددة عرف ارتفاعا مقارنة بمجال الوقود الأحفوري كما وضعت هذه الحرب المستثمرين والدول المضيفة وخاصة الدول النامية أمام تحديات الصمود ورهانات اغتنام الفرص الجديدة، مما يستدعي وضع استراتيجيات استثمارية مبنية على النهج الاستباقي، كفيلة بالصمود والاستدامة في ظل هذه المتغيرات.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر–الحرب الروسية الأوكرانية –الاعتماد المتبادل–المتغيرات الجيوسياسية

Summary

This study aimed to clarify the repercussions of the Russian-Ukrainian crisis on foreign direct investment (FDI) flows, by presenting the most important theoretical concepts related to it. FDI is a transfer of long-term capitals across borders to participate in international production, making it vulnerable to geopolitical changes. Accordingly, the study is therefore problematic: How did the Russian-Ukrainian war affect global FDI flows?

After presenting the roots of the Russian-Ukrainian conflict and analyzing its repercussions on FDI, the study concluded that the Russian-Ukrainian war redrawn the geographic map of FDI flows to the developing countries, especially Asian countries. Regarding sectarian trends, investment in renewable energy has increased compared to fossil fuels. This war has also posed challenges to both the Investors and host countries, especially developing countries, in terms of resilience and the stakes of seizing new opportunities. This calls for the development of investment strategies based on a proactive approach that ensures resilience and sustainability in light of these changes.

Keywords: Foreign Direct Investment - Russian-Ukrainian War - Geopolitical changes -Interdependence

1– قائمة المحتويات

المحتويات	الصفحة
إهداء	I
كلمة شكر	II
ملخص الدراسة	III
قائمة الجداول	VI
قائمة الأشكال	VI
قائمة المختصرات	VII
قائمة الملاحق	VIII
مقدمة	أ-هـ
الفصل الأول: التأصيل النظري للاستثمار الأجنبي المباشر	
مقدمة الفصل	2
المبحث الأول: عموميات حول الاستثمار الأجنبي المباشر	3
المطلب الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر	3
الفرع الأول: تعريفات بعض الهيئات والمؤسسات الدولية	3
الفرع الثاني: تعريفات بعض الباحثين والمفكرين الاقتصاديين	4
المطلب الثاني: أشكال تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر	6
الفرع الأول: أشكال تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب الملكية	7
الفرع الثاني: أشكال تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب صيغة التواجد	9
الفرع الثالث: الشركات المتعددة الجنسية أهم أشكال تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر	10
المطلب الثالث: التطور التاريخي للاستثمار الأجنبي المباشر	12
الفرع الأول: المرحلة ما بين1800-1914	13
الفرع الثاني: المرحلة ما بين الحربين العالميتين1914-1944	14
الفرع الثالث: فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية الثمانينات (1945- 1989).	17
الفرع الرابع: الاتجاه المعاصر للاستثمار الأجنبي المباشر	17
المبحث الثاني: تحليل محددات الاستثمار الأجنبي المباشر والنظريات المفسرة له	17
المطلب الأول: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر	17
الفرع الأول: التفسير التقليدي للاستثمار الأجنبي المباشر	17
الفرع الثاني: التفسير الحديث للاستثمار الأجنبي المباشر	20

المطلب الثاني: تحليل محددات الاستثمار الأجنبي المباشر	25
الفرع الأول: المحددات الاقتصادية، السياسية و البيئية للاستثمار الأجنبي المباشر	25
الفرع الثاني: نموذج "OLI" المعتمد لاختراق الأسواق الدولية	29
خلاصة الفصل	33
الفصل الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل الحرب الروسية–الأوكرانية	
مقدمة الفصل	35
المبحث الأول: قراءة لمخرجات الحرب الروسية–الاوكرانية	36
المطلب الأول: جذور الصراع الروسي–الأوكراني و مكانة طرفي الصراع في الاقتصاد العالمي	36
الفرع الأول: مكانة طرفي الصراع في الاقتصاد العالمي	36
الفرع الثاني: المكانة الاقتصادية لروسيا	39
الفرع الثالث: المكانة الاقتصادية لأوكرانيا	41
المطلب الثاني: تداعيات الحرب الروسية–الأوكرانية على البيئة الدولية	43
الفرع الأول: نظرية الاعتماد المتبادل	44
الفرع الثاني: آثار الحرب على طرفي النزاع	45
الفرع الثالث: آثار الحرب على الاقتصاد الأوروبي	50
الفرع الرابع: آثار الحرب على الاقتصاد العالمي	51
المبحث الثاني: توجهات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الحرب الروسية–الأوكرانية	56
المطلب الأول: انعكاسات الحرب الروسية—الأوكرانية على التوجهات الجغرافية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر	57
الفرع الأول: تداعيات الحرب على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة لطرفي الصراع	57
الفرع الثاني: انعكاسات الحرب على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لدول UE-CEE	61
الفرع الثالث: انعكاسات الحرب على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لدولآسيا، افريقيا، وLAC	64
المطلب الثاني: انعكاسات الحرب الروسية—الأوكرانية على التوجهات القطاعية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر	70
الفرع الأول: توجهات تدفقات الاستثمار الأجنبي في مجال الوقود الأحفوري	70
الفرع الثاني: توجهات تدفقات الاستثمار الأجنبي في مجال البنية التحتية، سلاسل القيمة العالمية و الرقائق	73
الفرع الثالث: توجهات تدفقات الاستثمار الأجنبي من أجل أهداف التنمية المستدامة	73
الفرع الرابع: توجهات تدفقات الاستثمار الأجنبي في مجال الطاقات المتجددة	73
المطلب الثالث: استراتيجيات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل المتغيرات الجيوسياسية	75

الفرع الأول: تحديات المناخ الاستثماري بعد الحرب الروسية-الأوكرانية	75
الفرع الثاني: استراتيجية اغتنام الفرص الاستثمارية في ظل المتغيرات الجيوسياسية	77
خلاصة الفصل	84
الخاتمة	85
قائمة المراجع	88
قائمة الملاحق	100

2- قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
1	بعض مؤشرات الإنتاج الدولي (1990-2016)	12
2	محددات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب نموذج "OLI"	31
3	أساليب اختراق الأسواق الدولية	32

3- قائمة الأشكال والرسوم البيانية:

الرقم	العنوان	الصفحة
1	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم للفترة (1970-2020)	16
2	دورة حياة المنتج الدولي	2
3	خريطة توضح التوسع الروسي في أوكرانيا	39
4	أهم الصادرات الروسية لسنة 2021	41
5	خريطة توضح أهم الوجهات التصديرية لأوكرانيا	43
6	العقوبات الدولية المفروضة على روسيا قبل وبعد الغزو على أوكرانيا	47
7	خريطة توضح الاعتماد الأوروبي على الغاز الروسي	51
8	تطور معدلات النمو في العالم خلال (2020-2025)	52
9	تطور معدلات التضخم في العالم خلال (2020-2023)	53
10	الوجهات الجديدة للاستثمارات الروسية بدلا من دول OCDE(2Q2014-1Q2024)	58
11	قيمة المشاريع الجديدة في روسيا خلال (2004-2022)	59
12	قيمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على أوكرانيا خلال(2002-2023)	61

13	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى روسيا ودول UE-CEEوالأقاليم المجاورة	62
14	المشاريع الاستثمارية الجديدة في منطقة أوربا الوسطى والشرقية	65
15	إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم خلال (2017-2019)	66
16	حصة دول آسيا النامية من التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر خلال (2012-2013)	68
17	حصة دول إفريقيا من التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر خلال (2012-2013)	67
18	حصة دول إفريقيا حسب التجمع الإقليمي، من التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر خلال (2012-2013)	70
19	حصة دول LAC من التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر خلال (2012-2013)	72
20	أهم الدول المستثمرة في الوقود الأحفوري لسنة 2021-2022	73
21	أفضل 10 قطاعات استثمارية في العالم لسنة 2023	74
22	أفضل 5 قطاعات استثمارية في العالم لسنة 2024 موزعة حسب المناطق	75
23	تحديات الاستثمار الأجنبي المباشر (4Q-2022)	76

4- قائمة المختصرات:

EU-GEE11	BG	بلغاريا	WB 6	AL	البانيا
	CZ	جمهورية التشيك		BA	البوسنةوالهرسك
	EE	إستونيا		ME	الجبل السود
	HR	كرواتيا		MK	مقدونيا الشمالية
	HU	المجر		RS	صربيا
	LT	ليتوانيا		XK	كوسوفو
	LV	لاتيفيا	CIS3+UA	TR	تركيا
	PL	بولندا		BY	بيلاروسيا
	RO	رومانيا		MD	مولدوفا
	SI	سلوفانيا		KZ	كازاخستان
	SK	سلوفاكيا		UA	أوكرانيا
				RU	روسيا

EU-GEE11+ WB 6+ CIS3+UA=CESEE23					
دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية	OCDE		أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	LAC	

المقدمة

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر دعامة أساسية لتحقيق التنمية في الدول ، و تظهر من خلال إعطاء قوة دفع للاقتصاد المحلي و تحسين قدرته على التفاعل مع الاقتصاد العالمي، حيث تتمكن هذه الأخيرة من استقطاب مهارات جديدة ، تعزيز الإنتاجية ، خلق فرص عمل جديدة و تطوير البنية التحية، مما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة ، و هذا ما دفع الكثير من الدول إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، خاصة في ظل الانفتاح الاقتصادي و درجة التشابك في العلاقات الاقتصادية الدولية، و ذلك من خلال توفير المناخ الملائم لجذب واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

ففي ظل العولمة الاقتصادية واحتدام المنافسة على المستوى الدولي والعلاقات الدولية المتشابكة فان أي حدث من شانه التأثير على المتغيرات الاقتصادية،ويبقى لكل حدث ودرجته في التأثير، فلم يكد الاقتصاد العالمي يتعافى من تداعيات جائحة كورونا، حتى اندلع الصراع الروسي الأوكراني في 24فيفري 2022 بعد أن أعلنت روسيا على عملية عسكرية في أوكرانيا، وقامت بقصف مواقع فيها.

منذ نهاية الحرب الباردة لم يشهد العالم مثل هذا الحدث، فهذا النزاع قد اثر بعمق على حركة رؤوس الأموال في الساحة الدولية ليعيد تعريف التدفقات المالية من جهة، ومن جهة أخرى تغيير سلوك المستثمرين، والجدير بالذكر أن تبعات العقوبات التي فرضت على روسيا ، دفعت الكثير من المستثمرين إلى سحب أصولهم من الأسواق الروسية ، فالشركات المتعددة الجنسية الحريصة على سمعتها والمتخوفة من المخاطر الاستثمارية قد أوقفت عملياتها بروسيا مما زاد من حده هجره رؤوس الأموال، كما وضعت الحرب الاقتصاد الأوربي أمام ضرورة التخلي عن التبعية الطاقوية الروسية ،ودفعت دول أوروبا لتصعيد سبل البحث عن بدائل استثماريه في الطاقات المتجددة .

إن الحرب الأوكرانية قد أحدثت تحولا حاسما في حركه الاستثمارات الأجنبية في العالم، فالعقوبات المفروضة على روسيا، التحول الطاقوي، التحالفات الاقتصادية الجديدة، كلها عوامل أعادت تعريف الأولويات لدى المستثمرين، فهذه الحرب لم تكشف عن التوجهات الاقتصادية فقط بل أحدثت تغييرات هيكليه لحركه رؤوس الأموال فارضه بذلك تحديات وفرص للفاعلين الاقتصاديين والماليين في الساحة الدولية.

إشكالية الدراسة:

من خلال المقتضيات والرهانات المنبثقة عن الحرب الروسية–الأوكرانية، والتي ألقت بظلالها على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، تتبلور لدينا الإشكالية التالية:

كيف أثرت الحرب الروسية الأوكرانية على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم؟

الأسئلة الفرعية:

1. ما هي طبيعة وحدود الصراع الروسي الأوكراني؟
2. كيف أثرت الحرب على الاقتصاد العالمي؟
3. ما هي التوجهات الإقليمية والقطاعية للاستثمار الأجنبي المباشر في ظل الحرب؟
4. فيما تتمثل فرص وتحديات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل المتغيرات الجيوسياسية؟

فرضيات الدراسة:

1. الصراع الروسي الأوكراني ذو خلفية تاريخية،وقد تعدى حدود طرفي النزاع.
2. أثرت الحرب على الاقتصاد العالمي من خلال ارتفاع أسعار الطاقة وأزمة الغذاء إضافة إلى تراجع المعدلات النمو العالمية، واضطراب سلاسل الإمداد العالمية.
3. تميزت التوجهات الإقليمية للاستثمار الأجنبي المباشر بأهمية الاقتصاديات المتقدمة كوجهات استثمارية و تأثر قطاع الطاقة بالدرجة الأولى.
4. التحدي الرئيسي للمستثمرين هو الابتعاد عن مناطق النزاع، وتفادي الاستثمار في مجال الطاقة.

مبررات اختيار موضوع الدراسة:

تم اختيار هذا الموضوع لاعتبارات موضوعية، لأنه يتماشى مع تخصص **اقتصاد دولي**، إضافة إلى أسباب شخصية تتمثل في الفضول العلمي لمعرفة حقيقة الحرب الروسية وأبعادها بالدرجة الأولى، ثم الرغبة في إثراء الرصيد المعرفي والأكاديمي.

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الموضوع من في القدرة على تفسير التوجهات الجديدة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إثر اندلا ع الصراع الروسي الأوكراني، ومحاولة تقديم استراتيجيات لمواجهة التغيرات الجيوسياسية مستقبلا.

أهداف الدراسة:

- محاولة الإلمام بالمفاهيم النظرية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر.
- توضيح جذور الصراع الروسي الأوكراني وتداعياته على البيئة الدولية.
- عرض السياق الحالي للمناخ الاستثماري والأساليب الاستراتيجية الواجب إنتاجها.

منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي لعرض التطورات التي شهدتها متغيرات الدراسة،إضافة إلى المنهج الوصفي من خلال البيانات الإحصائية التي تم تقديمها، وبناء عليها اعتمدنا المنهج التحليلي لقراءة المعطيات وحتى نتمكن من الوصول إلى إجابات للتساؤلات المطروحة وإبراز العلاقة بين متغيرات الدراسة، وفي الأخير حاولت تقديم نهج استشرافي يمكننا من تجاوز التحديات واغتنام الفرص.

حدود الدراسة:

أولا الحدود المكانية: تم دراسة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة على المستوى العالمي، وذلك بتقسيم دول العالم إلى مجموعات إقليمية أو اقتصادية.

ثانيا الحدود الزمنية: انطلاقا من سنة 2022 والتي تمثل سنة اندلا ع الحرب إلى غاية يومنا هذا ذلك أن الحرب الروسية-الأوكرانية لم تضع أوزارها بعد.

الدراسات السابقة:

باللغة العربية:

- **دراسة** (هاني، 2022): الحرب الروسية على أوكرانيا وأثرها على الاقتصاد العالمي، الواقع و الدروس المستفادة، مجلة معهد العلوم الاقتصادية ، المجلد رقم 25، العدد 02.

هدفت هذه الدراسة لتوضيح آثار الحرب الروسية-الأوكرانية (2022) على الاقتصاد العالمي، وذلك بعرض الواقع واستخلاص الدروس من هذه الحرب، حيث خلصت هذه الدراسة إلى أن آثار الحرب تعدت تطرقي الصراع إلى باقي دول العالم من خلال قنوات الطاقة والمواد الأساسية وسيادة حالة عدم التأكد.

تختلف هذه الدراسة عن دراستنا كونها تطرقت للعلاقة الاقتصادية بين روسيا وأوكرانيا قبل الحرب،ولم تتطرق لتداعيات الحرب على الاستثمار الأجنبي المباشر.

ثانيا الدراسات باللغة الأجنبية:

- دراسة (leila, 2024) : Ben Lteif Leila ,Impact of the Russo-Ukranianwar on FDI Flowsand international trade relations , an impirical investigation,faculty of economic and management.

هدفت هذه الدراسة لتوضيح آثار الحرب الروسية-الأوكرانية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وعلى العلاقات التجارية الدولية خلال الفترة (2000-2022) لمائة دولة ، باستخدام أسلوب GMM طريقة اللحظات المعممة، و من أهم النتائج المتوصل إليها أن الغزو الروسي على أوكرانيا أثر على العلاقات التجارية و تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مناطق مختلفة من العالم و مناطق أخرى كانت تستفيد من هذه العلاقات قبل الغزو الروسي و هذا يعتبر على دليل على أن استمرار الصراع له تأثير سلبي على النمو

الاقتصادي العالمي و على التنمية المستدامة، كما وصلت الدراسة إلى أن الأثر على المدى الطويل يتوقف على عاملين رئيسيين:

1. مدى الاعتماد على الواردات الروسية.
2. درجة مشاركة الدول في الحرب.

يكمن اختلاف هذه الدراسة عن دراستنا، كونها تطرقت لمتغير إضافي يتمثل في العلاقات التجارية الدولية

- دراسة(Kalotay، 2023): the war in Ukraine deals a blow to Rassia'sforing direct investement,center for economic and regionalstudies institue of world economics, 04-03-2023

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل آثار الحرب على الاستثمار الأجنبي المباشر، منطلقا من آثار العقوبات الغربية المفروضة على روسيا، حيث توصل إلى أن آثار الحرب زادت من حالة عدم اليقين و أثرت سلبا على الاستثمار الأجنبي المباشر سواء على المدى القصير، المتوسط او الطويل، كما توقع الباحث انخفاض الاستثمارات الأجنبية المباشرة من و إلى روسيا في السنوات المقبلة حسب طول وعمق الصراع ، ما لم يتم وضع استراتيجي خروج سريعة من الأزمة.

الاختلاف عن دراستنا يكمن في دراسة تداعيات الحرب على الاستثمار الأجنبي المباشر في روسيا فقط.

صعوبات الدراسة:

بسبب حداثة الموضوع، كان من الصعب إيجاد المادة العلمية، وان وجدت فإنها كانت حكرا على المقالات الأكاديمية المواقع والجرائد الإلكترونية وتوفرها باللغة الأجنبية(الانجليزية،والفرنسية والروسية) بشكل أكبر حيث تطلب الأمر مزيد من الوقت والجهد من أجل الترجمة ، ومن الصعوبات أيضا التي يجب ذكرها أن مرور ثلاث سنوات على اندلا ع الحرب تعتبر مدة غير كافية لوضوح معالم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من جهة أخرى في مراحل كثيرة من البحث وجدنا صعوبة في الفصل بين آثار جائحة كورونا وآثار الحرب نظرا لتقارب الحدثين.

تقسيمات الدراسة

تم تقسيم الدراسة إلى فصلين، فصل نظري وفصل تطبيقي، وكل فصل إلى مبحثين، وكل المبحث إلى مطلبين آو ثلاثته على الأكثر مراعاة للتوازن في خطة البحث

الفصل الأول يعتبر مدخل نظري للاستثمار الأجنبي المباشر، فالمبحث الأول كان عبارة عن عموميات متعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر من تعريف وأشكال وتطور تاريخي، أما المبحث الثاني فقط خصص لدراسة محددات الاستثمار الأجنبي المباشر والنظريات المفسرة له.

أما الفصل الثاني،فقد خصص لتحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل الحرب الروسية-الأوكرانية حيث تم عرض جذور الصراع الروسي الأوكراني وتداعياته على البيئة الدولية في المبحث الأول، أما في المبحث الثاني فقد خصص لعرض التوجهات الجغرافية والقطاعية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر مع تقديم استراتيجية خاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التحولات الجيوب السياسية الراهنة.

الفصل الأول

التأصيل النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

مقدمة الفصل:

لقد كان لتدفق رؤوس الأموال الدولية المظهر البالغ الأهمية الذي تتسم به البيئة الدولية الراهنة مع بيئات اقتصادية عالمية تتوجه نحو تدويل الإنتاج ،فأن الاستثمار الأجنبي المباشر موضوع يستدعي التحليل و التفسير النظري كظاهرة اقتصادية و أسلوب إنتاج عالمي له مساهمة معتبرة في حركة رؤوس الأموال الدولية ، و نظرا للدور الذي يلعبه في توفير التمويل اللازم لإقامة المشاريع الإنتاجية ونقل التكنولوجيا، و المساهمة في رفع مستويات المداخل و المعيشة، و خلق المزيد من فرص العمل، و باعتباره أيضا أحد أهم أنواع النشاطات الاقتصادية التي تعتمد عليها الدول من أجل النهوض باقتصادها، و تحقيق التنمية، اتجهت مختلف دول العالم إلى محاولة التكيف مع متطلبات هذا النوع من الاستثمار والتي تتميز بالتعقيد والتشابك من اجل تحقيق المنافع المتوقعة سوءا من المؤسسة المستثمرة، أو من الدولة المضيفة.

لقد عرف هذا المفهوم نموا كبيرا من حيث الحجم والانتشار، وأصبح يغطي الكثير من الدول خاصة الدول النامية، ليشكل بذلك أكبر مكون لتدفقات رؤوس الأموال إلى دول العالم،ونظرا للأهمية البالغة التي يكتسبها الاستثمار الأجنبي المباشر في سير النظام العالمي الجديد، و الحاجة القصوى إليه من طرف الدول النامية خاصة و دول العالم عامة، سوف ندرس في هذا الفصل الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر، و ذلك من خلال مبحثين، حيث سنتناول في المبحث الأول المفاهيم الأساسية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر، ثم نتطرق في المبحث الثاني إلى تحليل النظريات والمحددات الرئيسية الاستثمار الأجنبي المباشر .

المبحث الأول: المفاهيم الأساسية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر.

لقد شهد التعريف بالاستثمار المباشر إسهامات عديدة من طرف الباحثين و كذا الهيئات الدولية، و هذا ما سوف يتم عرضه في المطلب الأول، كما تتخذ تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عدة أشكال سوف يتم عرضها في المطلب الثاني، و حتى يتسنى لنا توضيح أكثر لمعالم هذا المفهوم ، كان لزاما علينا عرض التطور التاريخي للاستثمار الأجنبي المباشر من خلال المطلب الأخير من هذا المبحث.

المطلب الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد تعددت نظرة الهيئات والمؤسسات المالية الدولية لتعريفه وكذلك الباحثين والمفكرين الاقتصاديين اختلفوا في تحديد مفهوم موحد الاستثمار الأجنبي المباشر، و من خلال هذا المطلب سوف نقدم مختلف المفاهيم المتعلقة به،سواء تعاريف المؤسسات و الهيئات الدولية (الفرع الأول) أو تعاريف بعض المفكرين (الفرع الثاني)

الفرع الأول: تعريفات بعض المؤسسات والهيئات الدولية

أولا تعريف مؤتمر التجارة والتنمية UNCTAD: يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على انه توظيف الأموال الأجنبية، غير وطنيه في موجودات رأس مال ثابتة في البلد معين وأنه استثمار ينطوي على علاقة طويلة الأجل، تعكس منفعة المستثمر في بلد آخر يكون له الحق في إدارة مجوداته والرقابة عليها من بلده الأصلي أو من بلد الإقامة، أيا كان هذا المستثمر فردا أو شركة أو مؤسسة(UNCTAD, 1999) .

ثانيا تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنميةL'OCDE : الاستثمار الأجنبي المباشر هو استثمار طويل الأجل ويتضمن مصالح دائمة من كيان اقتصادي ما على مشروع مقام في اقتصاد آخر (OCDE, 2010,fourth edition , p. 9).

ثالثا تعريف صندوق النقد الدوليFMI:عرف صندوق النقد الدولي الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال دليل ميزان المدفوعات بالعمليات المالية المختلفة في السوق، لتسيير المؤسسات المتواجدة في دولة أخرى غير الدولة الأم ،وعليه يمكن التمييز ما بين نوعين رئيسيين من العمليات المنجزة ،من خلال نمو داخلي لنفس شركة المتعددة الجنسيات ما بين المؤسسة الأم و فروعها المتواجدة في الخارج، أو إنشاء وحدات جديدة،و توسيع إنتاج وحدات موجودة سابقا, أي تدفقات مالية ما بين هيئات في صورة رفع رأس مال، السلفيات الخزينة،إعادة استثمارات محلية الأرباح، ويشترط في العمليات المنجزة من خلال نمو خارجي الحصول على معدل 10% من رأس المال مؤسسة أجنبية على الأقل تميزا عن استثمارات التي لا تتجاوز معدل 10% من رأس مال المؤسسة,

حيث تعبر هذه الوضعية عن تنوع دولي تقوم به المؤسسة في حافظتها كما يعرفه بكونه نوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس هدف كيان مقيم في الاقتصاد على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في الاقتصاد الآخر, وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة ، بالإضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة(FMI, 1997, p. 2) .

رابعا تعريف المركز الدولي لتسوية نزاعات الاستثمار CIRDI: عرف المركز الدولي لتسوية نزاعات الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال المادة 25 من اتفاقية واشنطن المؤرخة في 18 مارس 1965 المنشئة له بأن تكييف عملية استثمار أجنبي مباشر،عندما تتميز بمدة معينه نظامية في الربح والمداخل، تحمل أخطار والتزام وله فائدة فعلية بالنسبة لتنمية البلد المضيف وعلى ضوء هذه العناصر تكتسي العملية الخصائص الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر.

خامسا تعريف المنظمة العالمية للتجارةOMC: الاستثمار الأجنبي المباشر هو استثمار الذي يحصل عندما يقوم مستثمر في دولة ما الدولة الأم بامتلاك موجود في دولة أخرى أي الدولة المضيفة مع وجود النية في إدارة ذلك الموجود المشار إليه (الكريم، 2018، صفحة 150)

سادسا تعريف منظمة الأمم المتحدة: الاستثمار الأجنبي المباشر هو فئة الاستثمار الدولي التي تعكس هدف كيان مقيم في أحد الاقتصاديات للحصول على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر. (صفحة UNESC)

الفرع الثاني: تعريفات بعض الباحثين والمفكرين الاقتصاديين

تحدثت التعاريف المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر بتعدد واختلاف وجهات نظر الباحثين الاقتصاديين ،والمدارس الفكرية التي ينتمون إليها وان اتفقوا على كونه وسيلة التمويل الاقتصادية الوطنية خاصة مفكري البلدان النامية ،ومنهم تعريف **عمر صقر** حيث يرى أن الاستثمار الأجنبي المباشر ينطوي على تملك المستثمر لجزء أو كل استثمار في مشروع معين في دولة غير دولته فضلا عن قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع جزئيا آو كليا وهذا يتوقف على نوعية الاستثمار المرغوب تنفيذه كما أنه يقوم بتحويل موارد مالية وتقديم مستويات متقدمة من التكنولوجيا والخبرة الفنية في مجال نشاطه إلى الدول المضيفة (صقر، 2001، صفحة 14)

أما تعريف **عبد السلام أبو قحف** فإن الاستثمار الأجنبي المباشر هو الذي ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء أو كل استثمارات في المشروع المعين ،هذا بالإضافة إلى قيامهم بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة في مشروع

الاستثمار ،فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحميل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة التقنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة (قحف، نظرية التدويل و جدوى الإستثمارات الأجنبية، 2001، صفحة 34).

كما يعرفه **فريد النجار** علا أنه السماح للمستثمرين من خارج الدولة مهما كانت صفاتهم تملك أصول ثابتة ومعتبرة بغرض التوظيف الاقتصادي في المشروعات المختلفة أي تأسيس شركات أو دخول شركاء في شركات لتحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية المختلفة (النجار، 2000، صفحة 60).

و من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو تدفق لرؤوس أموال طويلة الأجل عبر الحدود ، هذا تحرك الدولي للأموال يسعى إلى إنشاء أو تأسيس كيانات اقتصادية في الدول المضيفة وهذا ما يعرف إنشاء الاستثمار الأجنبي المباشر أو تأسيس المشاريع الجديدة greenfiled،أو الحصول على كيان أجنبي موجود مسبقا عن طريق الاستحواذ أو الاندماج والتملك أيbrownfiled،أن السبب وراء هذه الحركة لرؤوس الأموال عابرة للحدود والتي تدخل ضمن الإنتاج الدولي ، هو تحقيق أهداف لكلا الطرفين سواء الاقتصاد المحلي أو الأجنبي،حيث يسعى للاستفادة من امتيازات لدى الاقتصاد المحلي (يد عاملة بسعر اقل، مواد أولية، امتيازات ضريبية،.....الخ)، أما الاقتصاد المحلي فهو يسعى إلى تحقيق امتيازات منها استقطاب تكنولوجيا ومهارات، توظيف، تحسين ميزان المدفوعات، تعزيز البنية التحتية وكلما تقلصت الفجوة أو تقاربت المنافع بين الاقتصاد الأجنبي و والاقتصاد المحلي كلما كان الاستثمار الأجنبي مجديا.

و في الأخير و من أجل إثراء هذا المطلب لا بد من توضيح الفرق بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الاستثمار الأجنبي غير المباشر، حيث يعرف هذا الأخير بأنه الاستثمار المحفظي أي انتقال رؤوس الأموال عبر الحدود من قبل أفراد ومؤسسات لشراء أوراق مالية في بلدان أجنبية بدافع تحقيق عائد ودون أن يكون للمستثمر الحق في إدارة ومراقبة المشاريع الاستثمارية ،كما يمكن النظر إليه على انه عملية شراء الأوراق المالية لمؤسسات وطنية في دولة ما عن طريق مقيمي دولة أخرى ويعطى هذا الاستثمار للمستثمر الحق في نصيب من أرباح الشركات التي قامت بإصدار الأسهم المستندات إلا أنه لا يولد له حقوقا للرقابة والمشاركة في إدارة هذه الشركات والدافع الرئيسي للقيام بهذه الاستثمارات هو الحصول على عائد مرتفع مع تخفيض وتنويع مخاطر الاستثمار من خلال التعريفين السابقين نستنتج أن : (محمد، 2015، صفحة 178)

- الاستثمار الأجنبي غير المباشر يكون من خلال عملية شراء الأوراق المالية الوطنية لمستثمر أجنبي.
- لا يكون لهذا المستثمر الأجنبي حق في الرقابة.
- يهدف المستثمر من خلال هذا النوع من الاستثمار إلى تحقيق العائد مع تقليل المخاطر.

- يتميز بأنه قصير الأجل.

إن التفرقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر تستلزم استخدام معيار السلطة والرقابة أي وضوح مدى الإشراف على المشروع وإدارته ومن ثم اتخاذ القرارات الفعلية من طرف المستثمر الأجنبي بالإضافة إلى الرقابة الحقيقية على مختلف الجوانب التي تخص المشروع الاستثماري ومن خلال ما سبق نستخلص نتيجة أساسية هي أنه ليس بالضرورة أن تكون أي مساهمه أجنبيه في مشروع استثماري في الدولة المضيفة هي بمثابة استثمار مباشر، بل يحتمل أن تكون هذه الأخيرة مجرد استثمار محفظي ومنه يفهم إذا أن مساهمة المستثمر الأجنبي في أي مشروع استثماري التي تمكنه من حق الإشراف واتخاذ القرارات بشأنها عندها يمكن اعتبار أن ما قام به هذا الأخير هو استثمار مباشر ،أما إذا لم تمكنه من ذلك عندها يفهم أن ما قام به هو مجرد استثمار محفظي (فوضيل، 2004، صفحة 14)

المطلب الثاني: أشكال تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

من خلال التعاريف السابقة اتضح أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو تدفق عبر الحدود لا يتقيد بالحدود الجغرافية وإنما يتأثر بالفرص الربحية والمناخ الاستثماري الجاذب فلم تعد حركة رؤوس الأموال تقتصر على الحكومات كأطراف كما في السابق في حالة الإقراض، بل معظمها أصبحت فيه الأموال الخاصة تشكل النسبة الأكبر، كما أن للاستثمار الأجنبي المباشر عدة صيغ وأشكال متباينة ومتعددة حسب الملكية ومناطق التواجد ولكل شكل ميزته الخاصة وما يقابله من سياسة مناسبة من جانب الدولة المضيفة وحسب استراتيجية المستثمر، إذا كان استراتيجية أفقيه تهدف إلى التوسع الاستثماري في الدولة المضيفة في نفس مجال الإنتاج أو الإستراتيجية العمودية التي تهدف إلى استغلال موارد البلد المضيف والاقتراب أكثر من المستهلكين ومن خلال هذا المطلب سوف نعتمد على ثلاث معايير تقسيم أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر .

الفرع الأول: أشكال للاستثمار الأجنبي المباشر حسب الملكية.

أولا: الاستثمار المملوك بالكامل.

يتمثل هذا النوع في احتفاظ المستثمر الأجنبي بحق ملكية المشروع الاستثماري واحتفاظه كذلك بحق إدارته والتحكم في كل عملياته بإنشاء فروع للإنتاج، أو التسويق أو أي نوع أخر من أنواع النشاط الإنتاجي أو الخدمي في الدول المضيفة وسيطرته عليه سيطرة كاملة.

ويكاد يقتصر تصدير هذا النوع من الاستثمارات على الدول المتقدمة، والذي يهدف إلى تحقيق أقصى ربح ممكن أي أنه ينتقل من القطاعات مرتفعة العوائد كقطاع المحروقات والأنشطة الاستخراجية و التجارة خاصة في ظل انخفاض تكلفة عوائد الإنتاج في هذه الدول غير إنها تتعرض لأسوأ المخاطر الاقتصادية والمتمثلة بالتأمين والمصادرة والتصفية الجبرية إضافة لمخاطر عدم الاستقرار السياسي أو الاجتماعي أو الحروب الأهلية.

أما بالنسبة للدول المضيفة وغالبية الدول النامية فكانت تحجم عن قبول هذا الشكل من الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة مع اقترانها بالماضي الاستعماري و الذي عمل على استنزاف الخدمات وتصريف المنتجات لكن لشدة المنافسة بين الدول لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، دفعت بالسماح للتملك المطلق للمشروع كوسيلة من هذه الدول لتشجيع تدفق الاستثمارات وجذب المستثمرين مع تعرضها للكثير من العيوب والمساوئ ،من خلال الضغوطات الناجمة عنها خاصة تلك الدول التي لا تتمتع بوجود حكومات قوية أو ولا توجد أجهزه رقابة لمتابعة الاستثمارات والأداء الاقتصادي والسياسي للشركات الكبيرة ، فمن جهة قد تؤدي استقلالية التدفقات النقدية الضخمة لهذا الشكل من التأثير على القوى السياسية والتكتلات وتفعيل الأقطاب المختلفة سياسيا واقتصاديا لإحداث تغييرات في الوضع السياسي والاقتصادي والثقافي للدولة المضيفة، كما أن تعاظم وتضخم استثماراتها في المجالات الحيوية والأساسية يؤدي إلى الوضع الاحتكاري مما يشكل خطرا على الاستقرار في الدولة المضيفة، من جهة ثانية حاجة الدول لتشغيل العمالة والتخفيف من حدة البطالة عدم المطالبة بحقوق العمال وهو ما يدفعها لمزيد من الضغط ومزيد من السيطرة على السوق وتجاوزا للسياسات والقوانين المحلية من جهة ثالثة (إلياس، 2020، صفحة 34)

ثانيا: الاستثمار الثنائي.

هو شكل من أشكال التعاون يتجسد في شكل مشروعات مشتركة يقوم ما بين طرفين أحدهما وطني والآخر أجنبي، أما فيما يتعلق بالطرف الوطني فقد يكون فردا أو شركة خاصة أو حكومية في الدولة المضيفة ذاتها أو

خليطا ما بين الاثنين في حين قد يكون الطرف الأجنبي مستثمرا خاص أو حكومة دولة أجنبية أو منظمة دولية إلا أنه غالبا ما يكون مستثمرا خاصا ،وتفضل الشركات الخاصة الأجنبية أن يكون الشركاء محليون أفراد أو شركات خاصة وذلك لاعتقادهم بان المستثمر المحلي الخاص سيكون أكثر استعدادا من موظفي الحكومة على توفير الخبرات والخدمات المحلية اللازمة التي يتطلبها المشروع العملية الإنتاجية ولكن في بعض الحالات تتطلب ضرورة أن يكون المستثمر المحلي حكومة الدولة المضيفة ذاتها خاصة في مجال استغلال ثروات الطبيعية.

لقد نشأ هذا النوع من الاستثمارات الثنائية كرد فعل للنزعة الوطنية والاستقلالية التي سادت البلدان النامية بعد حصولها على الاستقلال والميزة الأساسية التي يحققها هذا النوع من الاستثمارات الدولة المضيفة، لأن رأس المال الأجنبي لا ينفرد وحده بقرارات الإدارة والتشغيل والأرباح وعن طريق المشاركة يمكن تقليل المخاطر السياسية التي قد يتعرض لها المستثمر الأجنبي من تأميم ومصادرة،بالإضافة إلى تخفيف الأعباء المالية التي يتحملها الاقتصاد المضيف نتيجة مشاركة المستثمر الوطني في مشروع الأجنبي المشترك (زغدار، 2005، صفحة 160)

يمكن هذا النوع من التحالف في تقاسم الالتزامات المالية والمخاطر التكنولوجيا ،وذلك بالتكوين المشترك في المهارات أو اقتناء مهارات الشريك إضافة إلى التعاون لتسهيل الاندماج التجاري والسياسي للبلد المضيف، وتوزيع الأعباء التسييرية، كما انه ليس بالضرورة أن يقدم المستثمر الوطني والأجنبي حصة في رأس المال بمعنى المشاركة في مشروع الاستثمار قد يكون من خلال تقديم الخبرة والمعرفة والعمل التكنولوجي بصفة عامة على المشاركة في رأس المال،أو كله على أن يقدم الطرف الآخر التكنولوجيا، وقد تتخذ المشاركة شكل تقديم المعلومات و المعرفة التسويقية وتقديم السوق.

يلاقي هذا الشكل من الاستثمار المباشر قبولا لدى الدول المضيفة خاصة النامية منها، وذلك لأسباب سياسية و اجتماعية واقتصادية لتخفيف درجة الاحتكار والتحكم في الاقتصاد الوطني وتخفيف حدة التبعية السياسية والاقتصادية للدول المصدرة لهذه الأموال، بالإضافة إلى خلق طبقة رجال أعمال وطنية تستطيع في المستقبل الاستقلال عن الأجانب بعد اكتسابه لمهارات إدارية وتسويقية جديدة ،أما المزايا التي يحققها هذا النوع من الاستثمار بالنسبة للشركات الأجنبية فتتمثل في مساعدتها في الحصول على تراخيص إقامة المشروعات وتخفيف الإجراءات البيروقراطية والإدارية خاصة إذا كان الطرف المحلي هو الحكومة (دلال، 2017، صفحة 16)

ثالثا: مشروعات أو عمليات التجميع.

قد تتخذ هذه المشروعات شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني عام أو خاص ،يتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين يتم تجميعها لتصبح منتجا نهائيا وفي معظم الأحيان وخاصة في الدول النامية، يقدم الطرف الأجنبي الخبرة والمعرفة اللازمة الخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع وطرق التخزين والصيانة والتجهيزات الرأسمالية في مقابل عائد مادي يتفق عليه بالإضافة إلى هذا مشروعات أو عمليات تجميع قد تأخذ شكل الاستثمار المشترك أو شكل التملك الكامل لمشروعات الاستثمار للطرف الأجنبي (دلال، 2017، صفحة 17)

الفرع الثاني: أشكال الاستثمارات الأجنبية المباشرة من حيث صيغ التواجد.

أولا: الاستثمار في المناطق الحرة.

تعتبر المناطق الحرة جزءا من إقليم دولة معينة لكنها تعتبر أجنبية عن الدولة التابعة من ناحية التجارة الدولية والنقل والجمارك، ويسمح في داخل المنطقة الحرة بإقامة المشاريع الخاصة برؤوس الأموال الأجنبية أو الوطنية أو المشتركة ويتم فيها تداول البضائع المحلية أو الخارجية وتجري عليها بعض العمليات الصناعية، وهي إن كانت جزء من إقليم الدولة فإنها لا تسري عليها الإجراءات الجمركية والإدارية التي تسري على باقي إقليم الدولة، ولا تدفع رسوما جمركية على تلك البضائع إلا عند اجتيازها حدود المنطقة الحرة داخل الدولة.

ثانيا: مشروعات البنية الأساسية المحولة.

وهو ما يعرف بالاستثمار الأجنبي المباشر في شكل عقود امتياز، لمدة تتراوح ما بين 20 و 50 عام ويوجه هذا الشكل إلى مشاريع البنية الأساسية مثل بناء محطات الكهرباء أو المطارات أو الطرق ثم استغلالها لمدة متفق عليها على أن يعود الاستثمار في نهاية عقد الامتياز إلى المجتمع أو الحكومة فيما يعرف نام BOT[1]،أي المشروعات القائمة على البناء والتشغيل والتحويل وهذا النوع مفيد للطرفين حيث أن الدولة ممثلة للمجتمع تستفيد من التمويلات والإمكانيات التي تتوفر الشركات المتعددة الجنسيات في بناء مشروعات البنية الأساسية إضافة لملكيتها مستقبلا، وفي الجانب المقابل يرى المستثمر الأجنبي أن تلك المشروعات ذات الجدوى الاقتصادية تعود عليه بعائد اقتصادي خلال فترة الامتياز (إلياس، 2020، صفحة 50)

ثالثا: الاستثمار في الأنشطة الاستخراجية.

[1] BOTهو اختصار للعبارة الإنجليزيةtransferoperatebuild و التي تعني البناء و التشغيل و التحويل.

ذلك من خلال عقود تبرم في مجال الأنشطة الاستخراجية بمختلف أنواعها، وعلى رأسها المحروقات، بين مؤسسة أجنبية عادة ما تكون شركة متعددة الجنسيات تقوم بدور المنفذ لعملية الاستكشاف والتنقيب وحتى التنفيذ الفني للإنتاج لاحقا لصالح المؤسسات المحلية التي تبقى متمتعة بمزايا الملكية ،والإدارة العامة وذلك باتفاق الطرفين على أنه في حالة النجاح وتمكن المؤسسة الأجنبية من إيجاد واستكشاف تلك المادة فإنها تستحق جزءا من الإنتاج لتعويض مصاريف تلك العمليات ومن ثم تسعى المؤسسة الأجنبية المستثمرة لجعل هذه الخطوة كوسيلة لتحقيق شراكة مشتركة بين الطرفين، أما في حالة الفشل فإن المؤسسة الأجنبية لا يحق لها الحصول على التعويض.

الفرع الثالث: الشركات المتعددة الجنسية.

هي تلك الاستثمارات التي تقوم بها الشركات العابرة للقارات، التي أصبحت تلعب دورا هاما في العلاقات الاقتصادية الدولية وأصبحت مسؤولة عن معظم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الفترة الأخيرة وهذا ما أكدته آخر تقارير الأمم المتحدة للتجارة و التنمية، أن عدد الشركات في ازدياد مضطرد وأن هذا ما يقرب من 3800 شركه يوجد لها أكثر من 200,000 فرع خارج بلادها.

تعتبر الشركات المتعددة الجنسية أهم رموز الاقتصاد العالمي، وقد اكتسبت هذه الأهمية من خلال حجمها الكبير الذي يسمح لها بإنتاج وتسويق كميات معتبرة من السلع والخدمات عبر أسواق متعددة تنتمي إلى جنسيات ومناطق جغرافية مختلفة، كما تتميز هذه الشركات تفوقها التكنولوجي وانتمائها إلى اقتصاديات السوق المتقدمة صناعيا ،تعتبر شركة المتعددة الجنسيات أهم طرف في الاستثمار الأجنبي المباشر وقد ازداد دورها هذا مع التعاظم الثورة التكنولوجية المعاصرة ذلك أن تطور مجال المعلومات قد سهلت حركة كل من الاستثمار والصناعة إلى حد كبير بحيث صار بإمكانية أي شركه كبيرة أن تمارس وتراقب عدة نشاطات في أجزاء عديدة من العالم دون أن يتعين إنشاء نظام أعمال كامل في كل دولة تتواجد بها، وهكذا تراجعت العقبات التي تعترض سبيل المشاركة والتحالف الاستراتيجي عبر الحدود ولم يعد يلزم نقل الخبراء من مكان لآخر والاستعمال العديد من العمال في البلد المضيف، بل صارت الشركات المتعددة الجنسية تعتمد خبراتها ومهارات مسيرين موجودين في الشركة الأم الذين يقومون بتوجيه عمل الفروع عن بعد.

يمكن اخذ فكره عامه عن وزن وأهمية الشركات المتعددة الجنسيات الاقتصاد العالمي وبشكل خاص فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر، بالقول بأن عدد هذه الشركات بالعالم قد ارتفع من 33600 شركه أم لها 174900 فرع سنة 1990 إلى 65000 شركه أم لها 850 ألف فرع خلال سنة 2001 وقد ساهمت هذه

الشركات في زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عالميا من 203.8 مليار دولار سنة 1990 إلى 865 مليار دولار سنة 1990 منها 208 مليار دولار للدول النامية
(زغدار، 2005)

الاستثمارات التي تديرها الشركات المتعددة الجنسية في الدول المضيفة تعتبر استثمارات مملوكة بالكامل لهم باعتبارهم كمستثمرين أجانب، حيث تقوم هذه الشركات في ظل هذا النوع من الاستثمار بإنشاء فروع للإنتاج أو التسويق أو أي نوع أخر من أنواع النشاط الإنتاجي أو الخدمي بالدولة المضيفة، وإذا كان هذا الشكل مفضلا لدى هذه الشركات نجد أن الكثير من الدول النامية المضيفة تتخوف من التبعية الاقتصادية والسياسية، وتتخوف أيضا من احتكار الشركات متعددة الجنسية لأسواق الدول النامية المضيفة، ويعتبر هذا النوع من الاستثمار من الأشكال المفضلة لدى المستثمرين الأجانب لأنه يمنحه مزاياك الحرية في السيطرة والتحكم في المشروع وإمكانيات جني أرباح ضخمة نظرا لاستغلالها لمواردها المادية والبشرية استغلالا أمثل، أما بالنسبة للدول المضيفة فقط شكل هذا النوع من الاستثمار مصدر قلق وخوف بالنسبة إليها خاصة الدول النامية نظرا لما تتمتع به الشركات الأجنبية بمزايا احتكاريه وكذلك التخوف من السيطرة الخارجية والتبعية السياسية والاقتصادية أي تبعات سلبية على سيادة الدول النامية ،كما تحبه دولا أخرى لما يتميز به من كبر حجم رأس مال المستثمر وبالتالي زيادة تدفقات النقد الأجنبي الذي يدعم ميزان المدفوعات (دلال، 2017، صفحة 17)

الجدول رقم (01) بعض مؤشرات الإنتاج الدولي(1990-2016)

الوحدة (مليار دولار)

المؤشر	1990	القيمة الوسطية قبل الأزمة المالية (2007-2005)	2014	2015	2016

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر	205	1426	1324	1774	1746
خروج الاستثمار الأجنبية المباشرة	244	1459	1253	1594	1452
الاستحواذ و التملك الدولي	98	729	428	735	869
مبيعات الفروع الأجنبية	5097	19973	33476	36069	37570
القيمة المضافة للفروع الأجنبية	1073	4636	7355	8068	8355
صادرات الفروع الأجنبية	1444	4976	7854	6974	6812
تشغيل الفروع الأجنبية (مليون عامل)	21438	49478	7565	79817	82140
المبلغ الإجمالي لأصول الفروع الأجنبية	4595	40924	95671	101254	105778
الناتج الداخلي الخام PIB	23464	52331	78501	74178	75259
صادرات السلع و الخدمات	4424	14952	23563	20921	20437

المصدر:(NUCED, 2017, p. 9)

هذا الجدول يوضح لنا وزن وأهمية الشركات المتعددة الجنسية في الاقتصاد الدولي، فمن خلال رقم الأعمال الذي حققته سنة 1990 المقدر ب 5097 مليار دولار ليصل سنة 2016 إلى 37570 مليار دولار، وخلال سنه 2016 وظفت فروع شركات المتعددة الجنسية 82,140 مليون شخص حول العالم بمقابل 37,570 مليار دولار كرقم أعمال، و 8355 مليار دولار كقيمة مضافة،إن الدور الاقتصادي للشركات المتعددة الجنسية ذو أهميه بالغه، وزنها في الاقتصاد العالمي في تزايد مستمر حيث بلغت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة 1746 مليار دولار سنة 2016 ،كما بلغ مخزون الإجمالي للاستثمارات الأجنبية المباشرة المتعلق بشركات المتعدد الجنسية والذي يمثل حوالي 20% من الناتج الإجمالي الخام العالمي، بينما لم يكن يمثل سوى 10% سنة 1995 ، حسب تقارير CNUCED فإن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عبر الشركات المتعددة الجنسية في تزايد مطرد ويتركز نشاطها أساسا في المنتجات الصيدلانية، البناء، السيارات، الإعلام، الصناعات الغذائية و الاتصالات .

المطلب الثالث: التطور التاريخي الاستثمار الأجنبي المباشر

يرجع تاريخ الازدهار الفعلي للاستثمار الأجنبي المباشر إلى فتره قيام الثورة الصناعية في أوائل القرن التاسع عشر، فلقد ساعد التطور الصناعي الذي حدث في تلك الفترة وما صاحبه من زيادة في حجم ونوعيه المنتجات إلى اتساع التجارة والى فتح الطريق لتدفق الاستثمارات خارج أوروبا، وكانت تقوم بهذه الاستثمارات شركات تابعه للدول الاستعمارية بهدف توسيع حجم التجارة، وقد قامت تلك الشركات بإنشاء الحصون والمرافق والمستودعات كما زرعت بعض النباتات ذات الجدوى الاقتصادية فيها، ولقد مر الاستثمار الأجنبي المباشر

بمراحل تاريخيه مختلفة ومتفاوتة في ظروفها السياسية والاقتصادية مما اثر في حجمه وطبيعته وهيكله ويمكن إيجاز تلك المراحل فيما يلي:

الفرع الأول: الفترة الممتدة من 1800 إلى 1914

لقد ساهمت العوامل السياسية المناسبة بشكل كبير لتدفق الاستثمارات المباشرة وهذا راجع لعدة أسباب، منها انخفاض الإخطار المصاحبة لهذه التدفقات، توافر الفرص الاستثمارية في المستعمرات و ثبات أسعار الصرف في ظل قاعدة الذهب و حرية حركه رأس المال والتجارة حماية أكيده من جانب الدول المستعمرة لاستثماراتها الأجنبية، فاتجهت الدول الكبيرة الاستعمارية لتوسيع أسواقها، فالاستثمارات كانت تقوم بها شركات استعماريه ينصب جل اهتمامها على استغلال الثروات الطبيعية التي تحتاجها دولها، ولذلك توجه ثلث رأس المال الأجنبي لتمويل الاستثمارات في السكك الحديدية ومرافق البنية التحتية وكان استثمارا خاصا في زمن تميز بعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية.

الفرع الثاني: المرحلة الثانية ما بين الحربين العالميتين (1914 – 1944).

تميزت هذه الفترة بتراجع الاستثمار الأجنبي بشكل كبير، وكانت الدوافع وراء ذلك ترجع إلى ظروف الحرب والاضطراب وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، ثانيا انهيار قاعدة الذهب وما صاحبه ذلك من زيادة اندماج حجم الإقراض الخاص، ثالثا تصفيه الاستثمارات المملوكة للدول المتضررة من الحرب ومن ركود التجارة وكذا الحروب التجارية، وكان الاستثمار الأجنبي متركز أساسا على الاستثمارات النفطية وتزايد الاستثمارات المتجهة لبناء السكك الحديدية، لهذا الغرض وشهدت الفترة تنامي وتصاعد قوه الولايات المتحدة الأمريكية وتراجع سيطرة المملكة المتحدة في السيطرة على الاستثمار الأجنبي المباشر .

الفرع الثالث: فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية الثمانينات (1945– 1989).

شهد الاستثمار الأجنبي المباشر توسعا كبيرا وبالأخص بعد منتصف الخمسينيات مع ازدهار ونمو التجارة العالمية، حيث سعت الشركات المتعددة الجنسية للحصول على إمدادات جديدة من المواد الخام والنفط من البلدان النامية، فضلا عن تدفق نحو الصناعات التحويلية، ونشير إلى أن قابليه التحويل بين العملات الوطنية في ظل اتفاقيه **بروتنوودز** كان إجراءا عمليا لتسهيل المدفوعات الناتجة عن العمليات في ميزان المدفوعات، وليس لغرض تسهيل تدفق رؤوس الأموال الأجنبية وظلت القيود على تحركات رؤوس الأموال العالمية قوية عمليا في

بعض الدول الصناعية حتى الثمانينات،إضافة إلى الحواجز المفروضة من قبل الدول النامية حديثه العهد بالاستقلال على الاستثمار الأجنبي، الذي اعتبرته انتقاصا من سيادتها السياسية والاقتصادية، ومن ثم اتجهت إلى وضع القيود على هذه الاستثمارات وفضلت عليها القروض البنكية، لأنها تعتبرها اقل تكلفه من الاستثمار المباشر (خضر، 2004)

الفرع الرابع: الاتجاه المعاصر للاستثمار الأجنبي المباشر.

أما الاتجاه المعاصر فهو يتمثل في بداية التسعينات وحتى وقتنا الحاضر،إذ شهد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تغييرات كبيره وعديدة، فمنذ بداية السبعينيات كان هناك اتجاه قوي نحو تدويل رأس المال بحيث أصبح التصدير لرأس المال يحتل مكان رفيعة في نشاط النظام المصرفي الدولي، وتمثل بداية السبعينات نقطه تحول حرجه في التاريخ الاقتصادي المعاصر وذلك لارتباطها بمجموعه من المتغيرات، تمثلت بانهيار نظام النقد الدولي والدخول بمرحله التعويم لأسعار الصرف فضلا عن حدوث التصحيح الأول لأسعار النفط عام 1973 والثاني 1979، والذي أدى إلى تكوين فوائد ماليه كان لها دور كبير في تغذيه السوق المالية الدولية إذ قدرت تلك الأموال والتي وظفت بشكل ودائع في المصارف الدولية والمؤسسات المالية الدولية،بنحو 160 مليار دولار حتى نهاية 1977، ولقد بلغ حجم الأموال التي خرجت خلال المدة من عام 1970– 1980 من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة في شكل أرباح وعوائد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة،بحدود 102 مليار دولار، بينما لم يدخل إليها من الاستثمارات ما مجموعه 52 مليار دولار، وتميزت المدة ما بين 1986 و 1990 ببروز اليابان كمستثمر في الخارج، ظهرت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لأسباب منها النمو الاقتصادي السريع في الدول النامية وملكية شركات المتعددة الجنسية التقنيات المعلوماتية والاتصالات التي مكنت من متابعة أفضل الأنشطة للإنتاج الدولي، ونمت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه المدة في الدول المتقدمة على نحو أسرع من الدول النامية،فارتفعت فيها إلى نحو 131 مليار دولار مقابل نحو 26 مليار دولار للدول النامية مقارنه بالمدة السابقة،أما في عام 2000 فقد بلغ التدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر 1409 مليار دولار وكانت حصة البلدان المتقدمة 1137 مليار دولار، بينما كانت حصة البلدان النامية سوى 256 مليار دولار، ويعد هذا العام عاما متميزا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إذ بلغت حصة الدول المتقدمة ما نسبته 80% من إجمالي العالم، تركزت في الولايات المتحدة الأمريكية بنحو 314 مليار دولار،وألمانيا نحو 198 مليار دولار، وبريطانيا ب 118 مليار دولار، بينما كانت حصة الدول النامية ما نسبته نحو 18% من إجمالي العالم وحظيت أسيا بنحو

147 مليار دولار، وبلغت التدفقات التي استقطبتها دول أمريكا اللاتينية نحو 57 مليار دولار،إذ تركزت في كل من البرازيل نحو 32 مليار دولار، والمكسيك نحو 17 مليار دولار، والأرجنتين نحو 15 مليار دولار، وتلقت الدول النامية الإفريقية نحو 9 مليار دولار، تركزت في كل من مصر نحو 1 مليار دولار، ونيجيريا 1 مليار دولار، واستمرت الزيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى العالم بوتيرة متسارعة، إذ وصلت في عام 2007 إلى ما قيمته 2099 مليار دولار، وهو أعلى مقدار وصلت إليه تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ،وكانت نسبة البلدان المتقدمة 69% أما البلدان النامية فقد بلغت نسبتها نحو 28% ،ولكن بسبب الأزمة المالية لعام 2008 وتداعياتها على الاقتصاد العالمي انخفض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر،إذ أنها وصلت في 2009 إلى نحو 1114 مليار دولار للعالم ككل، وكانت حصة البلدان المتقدمة بما مقداره نحو 565 مليار دولار أي بنسبة 50.8% من إجمالي العالم تركزت في الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا وألمانيا، وكان حجم هذه التدفقات على التعاقب 129 مليار دولار 59 مليار دولار و 45 مليار دولار و35 مليار دولار، أما التدفقات بالنسبة للدول النامية فإنها شكلت ما نسبته 42.9% من إجمالي العالم ،تركزت كلها في دول جنوب شرق آسيا إذ حصلت على نحو 233 مليار دولار تركزت في الصين نحو 95 مليار دولار وهونج كونج ب 45 مليار دولار والهند على نحو 38 مليار دولار وسنغافورة بـ 16 مليار دولار وكذلك أمريكا اللاتينية إذ حصلت على نحو 117 مليار دولار تركزت في البرازيل ما مقداره 25 مليار دولار، والمكسيك 12 مليار دولار، والذي يلاحظ على هذه الأرقام أنها في تزايد مستمر باستثناء بعض التقلبات التي تحصد في العالم نتيجة بعض الظروف الاقتصادية والسياسية التي قد تربط تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم .

ومن ذلك نستنتج أن لزيادة تدفقات هذه كميه كبيره في الاقتصاد العالمي،إذ هذه الاستثمارات التي تقودها الشركات المتعددة الجنسيات التي أصبحت هي الناقل الرئيسي للتكنولوجيا المعلومات والاتصال والخبرات الإدارية، والتسويقية وخبرات الإنتاج، إضافة إلى مساهمتها في سد العجز في الموارد المالية في كثير من البلدان النامية (العذاري، 2015، صفحة 61)

بصفة عامة، واعتمادا على الفترة بين 1970-2020، يمكن القول الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للعالم خلال هذه فترة نما ب 9.2%، ليصل حجم الاستثمار للعالم نحو 998.9 مليار دولار أمريكي عام 2020 مقارنة بنحو 13.3 مليار دولار أمريكي عام 1970.

خلال سنة 2020 خاصة عقاب جائحة كوفيد-19 تراجع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للعالم بنحو 531 مليار دولار أمريكي أي ما يعادل نسبة 34.7% ،مقارنة بعام 2019 وذلك نتيجة الإغلاق التام بأغلب دول العالم من أجل التصدي للجائحة حيث أدى ذلك إلى تراجع المشاريع الاستثمارية القائمة في العديد من الدول، و إعادة تفكير الشركات المتعددة الجنسية في تقييم مشاريعها الجديدة في ظل انتشار الجائحة ،حيث تعتبر دول الأسواق الناشئة في آسيا من الأكثر استقطابا للاستثمارات الأجنبية حيث بلغت حصتها حوالي 50% من إجمالي تدفقات الواردة للعالم سنة 2020 بالمقابل استحوذ الدول الاتحاد الأوروبي حوالي 12.3% من إجمالي الاستثمارات في العالم بينما استحوذت الدول العربية على نحو 4.1 من إجمالي الاستثمارات الواردة للعالم.

وبسبب الإجراءات الاحترازية في جميع أنحاء العالم للتصدي الجائحة تراجعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة للدول في أغلب الأقاليم باستثناء الدول الناشئة، في آسيا والدول العربية حيث ارتفعت بنحو 5.1%، 2.5% سنة 2020 بالترتيب وكان أكبر تراجع في دول الاتحاد الأوروبي ودول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي حيث تراجعت بنسبة 71.% (العربي، 2022)

الشكل رقم (01) تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة للعالم للفترة 1970-2020

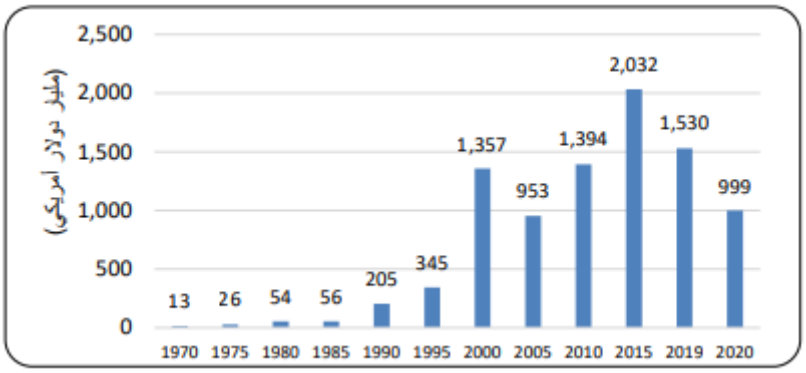

المصدر :) العربي.(2022 ,

المبحث الثاني: النظريات المفسرة لمحددات للاستثمار الأجنبي المباشر.

هناك العديد من النظريات التي حاولت شرح دوافع و محددات الاستثمار الأجنبي المباشر فهناك من يرجعها إلى العامل المالي الذي يعكس رغبة الشركات في تعظيم الأرباح أو تخفيض المخاطر ، و هناك بعض

النظريات التي تفسر قيام الاستثمار انه مرحلة من مراح تطور الشركة أو تطور المنتج ، كما يرى البعض الأخر أم عدم كمال الأسواق بالدولة المضيفة و إمكانية الشركة كسب مزايا احتكارية يكون دافعا و راء القيام بالاستثمار ، و من خلال المطلب الأول سوف نقدم تفسيرا أوضح للنظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر ، أما في المطلب الثاني سوف نحاول إسقاط أهم ما جاءت به هذه النظريات و ذلك من خلال تحليل محددات الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الأول: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر.

نظرا للأهمية البالغة للاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد العالمي، زادت أهمية دراسته، و دفع بالكثير من الاقتصاديين و الخبراء نحو تطوير نظرية علمية لشرح تلك الظاهرة، و من خلال هذا المطلب سوف ندرس التفسير التقليدي في الفرع الأول ، ثم التفسير الحديث في الفرع الثاني.

الفرع الأول: التفسير التقليدي.

تتمثل أهم النظريات التي ساهمت في بناء اتجاه التقليدي لتفسير الاستثمارات الأجنبية المباشرة فيما يلي:

أولا: النظرية الكلاسيكية.

يعتبر الكلاسيك حرية تنقل رؤوس الأموال، وتوفير المنافسة الكلية في السوق في ظل عدم تدخل الدولة عناصر أساسية في معالجة الاستثمارات الأجنبية المباشرة ويرى معظم الاقتصاديين الذين عالجوا الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر الكلاسيك أن معظم المنافع المجنية منه تعود على على الشركة المتعددة الجنسية،و عليه الاستثمارات الأجنبية المباشرة من وجهة نظر كلاسيك مباراة من طرف واحد والفوز فيها مؤكد لصالح شركات متعددة الجنسية وليس للدول المستقبلة للاستثمار، وهذا من منطق الفرضيات الأساسية التي يعتمد عليها المفكرون الكلاسيكيون في تحليلهم كافتراض المنافسة التامة السوق الكاملة ولا وجود لتدخل الدولة ولا وجود لعقله الحدود الجغرافية ضد حركة رأس المال وعناصر الإنتاج ويدعم وجهة نظر الكلاسيك عدة مبررات يمكن إيجازها فيما يلي:

- صغر حجم رؤوس الأموال الأجنبية المتدفقة إلى الدول المضيفة خاصة الدول النامية بدرجة لا تمرر أهمية هذا النوع من الاستثمار.
- تحويل قدر كبير من الأرباح المحققة من طرف شركات متعددة الجنسية على الدولة الأم بدلا من إعادة استثمارها في الدول الأم.
- ما تتجه شركة المتعددة الجنسيات قد يؤدي إلى خلق أنماط جديدة للاستهلاك في الدولة المضيفة لا تتلاءم ومتطلبات المحلية.

- قيام شركه المتعددة الجنسيات بتحويل التكنولوجيا التي لا تتماشى مع المتطلبات التنموية في الدول
- التأثير على سيادة الدولة المضيفة واستقلاليتها من خلال اعتماد تقدم التكنولوجي فيها على الدول الأجنبية وخلق التبعية الاقتصادية والسياسية
- تركيز معظم الاستثمارات الخاصة بشركات متعددة الجنسية في الصناعات الاستراتيجية بدرجة أكبر من التحويلية وغيرها من الأنشطة الإنتاجية الأخرى، قد يزيد من الشعور بالنوايا الاستقلالية لهذه الشركات.

حسب دافيد ريكاردو فان انتقال رأس المال يكون من البلد الذي يتميز بإنتاجه رأس مال عالية إلى البلد الذي يتميز بإنتاج رأس مال ضعيف، وهذا بالفعل استمرارية هذه الحركة إلى أن تصل إلى حد حيث تصبح الإنتاجية الحدية من رأس الماء متساوية في البلدان عندما تتوقف الحركة مما يسمح بظهور التفاوت الجديد في الفوائد.

وتسمح هذه الفوارق في العائدات بين البلدان المعنية بحركة رؤوس الأموال بحثا عن الفوائد أفضل كما يؤخذ عامل الأمان بعين الاعتبار حيث تشكل القطاعات الاقتصادية الأكثر أمانا اقتصاديا أحسن نسبيا للمستثمر الأجنبي المباشر ويعاب على هذه الطريقة عدم الإشارة إلى أسباب اختلاف النفقات النسبية لعوامل الإنتاج كما قام آدم سميث في نظرية التكاليف المطلقة بتحليل تقسيم والتخصيص والتخصص حسب المشروع الواحد أو في إطار المحيط بوظيفة للتجارة الدولية هو تصريف الفائض المحلي وإيجاد المجال الحيوي تصريف هذا الإنتاج الفائض على حاجة الاستهلاك المحلي، وفي نفس السياق أجاب الكلاسيك على رأسهم ريكاردو على الإشكال المتعلق بالدول التي لا تملك الخاصة المطلقة في سلع معينة، في حال مقارنتها بسلع أخرى، حيث انه بناء على جدية التجارة، فان تخصص الدول في إنتاج السلع التي لها تفوق من خلال كلفة الإنتاج والاستيراد السلع المنتجة في الدول الأخرى،بتكاليف مقارنة وبني ريكاردو نظريته على فرضيات أساسها :

- إمكانية انتقال عناصر الإنتاج داخل الدولة المعينة دون الانتقال إلى دولة أخرى، وحالة التجارة بين دولتين منعزلين وسلعتين، كما حدد نفقات الإنتاج في كمية العمل الضرورية لإنتاجها وتكمن أهم الانتقادات التي وجهت لها فيما يلي:

عدم اهتمامها تنقل السلع ما بين مختلف الدول بالتالي إهمال بعض المصاريف كتلك المتعلقة بالنقل خاصة في ظل تسارع وتيرة العولمة الاقتصادية وكل ما يتعلق بها من تشريعات محلية إقليميه ودوليه تسهيل تداول السلع فيما ما بين مختلف الدول.

ثانيا: الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل نظرية رأس المال.

يهدف الاستثمار إلى الحصول على أكبر الأرباح الممكنة بدلالة المتغير رأس المال وفعاليته، إذ يمكن اللجوء إلى الاقتراض إذا كانت الفعالية الحدية لرأس المال أكبر من أسعار فائدة القروض، وتعتمد هذه النظرية في تفسيرها لقيام الاستثمار الأجنبي المباشر على عامل واحد من عوامل الإنتاج والمتمثل في رأس المال النقدي الذي يعتبر من مثابة القيمة النقدية للسندات التي تمثل ملكية رأس المال النقد للمؤسسة، كما يستخدم هذا المصطلح في إطار الهيئات المالية التي تتمكن بواسطة ملكيتها لهذه السندات من مراقبة المعنية بهذا الاستثمار.

وتتمثل هذه الأولوية في الانشغالات هذه النظرية في البحث عن كيفية تحقيق أكبر مردودية يمكنه لرأس المال النقدي، فنجد أن المؤسسة لا تتوقف على الاستثمار إلا عندما يتساوى الربح المحقق مع التكلفة الحدية،وعلى صعيد الدولي تكون تدفقات الاستثمار الأجنبي مباشر من قبل الدول ذات المردودية الضعيفة نحو الدول التي تتميز بمردودية قوية لرأس المال.

في هذا الإطار أعد العديد من الباحثين الاقتصاديين الأبحاث في الموضوع ملخصات الفريقين، الفريق الأول يرى أن جل قرارات المتعلقة بنشاط الاستثمار المجسد الصادرة من المؤسسة تكون مرتبطة بمعدل نمو الأسواق بمعنى أن التطور الاستثمار الأجنبي المباشر يتوقف على مدى النمو فيا لأسواق، بمعنى أن التطور يتوقف على مدى نمو الأسواق وذلك كله لأجل تجميع رأس المال النقدي المستثمر.

أما الفريق الثاني فيرى أن هناك عملية إحلال بين المستثمر المحليين والأجانب بغض النظر عن الحدود الجغرافية حيث أن عملية الإحلال هذه تتركز أساسا على ميكانيزمات التمويل مما يدفع إلى خلق منافسة قوية بين المستثمرين المحليين والأجانب، وترى هذه الفئة كذلك أن قرارات الاستثمار المباشر الصادرة عن المؤسسة تكون مرتبطة بكل من معدل نمو السوق و معدل الربح، وهذا ما ذهب إليه "B.Bonnin" باعتباره أن قرار الاستثمار يتعلق بمعدل نمو الأسواق ومعدل الربح وعليه فإن هذه النظرية تدرس كيفية تحقيق أكبر مردود رأس المال النقدي باعتبار أنها تفسر الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تفسير نشاطات المؤسسة والتغييرات التي تحدث أثناء عملية الاستثمار وعليه في التكاليف الاستثمار أي معدلات الفائدة هي الموجه لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر التي تتحرك ما بين الدول (بلقاسم، 2010، صفحة 42)

الفرع الثاني: التفسير الحديث للاستثمار الأجنبي المباشر

أمام عجز النظرية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية عن تفسير ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر وفي ظل المتغيرات المتسارعة في العلاقات الدولية التجارية و الاقتصادية والسياسية، ظهرت الحاجة إلى اعتماد نظريات

حديثة بديلة لشرح أسباب قيام الشركات بالاستثمار والإنتاج بالخارج وفي هذا الإطار ظهرت عدة نظريات حاولت تجاوز عجز النظريات السابقة.

أولا: نظريات عدم كمال السوق والمنظمات الصناعية.

ركزت العديد من النظريات مثل نظرية الميزة الاحتكارية ونظرية تدويل عوامل الإنتاج و نظرية عدم كمال سوق رأس المال على مسألة عدم كمال السوق كسبب لقيام الشركات الأجنبية بالاستثمار المباشر في الخارج، هذه الأخيرة تقوم على مجموعة من الفرضيات، تتمثل في غياب المنافسة الكاملة في الدول النامية وانخفاض المعروض من السلع في تلك الدول، مع عدم قدرة شركاتها الوطنية على منافسة الشركات الأجنبية، حيث أكدت هذه النظريات على أن مسألة عدم كمال السوق تخلق نوع من الميزة للشركات الأجنبية للاستثمار في الخارج،إلى جانب ذلك هناك عدة صور لعدم كمال السوق والتي تمثل حوافز إضافية للشركات العابرة للقارات للقيام بالاستثمار الأجنبي المباشر (صقر، 2001، صفحة 65)

ثانيا:نظرية الميزة الاحتكارية.

ظهر النموذج الاحتكاري لأول مرة في تحليل "هايمرHymer"في سنة 1960، 1966، 1976 والذي يرى أن الدافع الرئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر هو رغبة الشركة في السيطرة على السوق الخارجي وتركز هذه النظرية على فكرة أن الشركات العابرة للحدود تتمتع بقدرات خاصة، بشأن تقييمها ونشاطها في الدولة الأم، كما يفترض هذا النموذج النظرة الشمولية لمجالات الاستثمار الأجنبي، فضلا على أن التملك المطلق لمشروعات الاستثمار هي الشكل المفضل لاستغلال جوانب القوة لدى الشركات المتعددة الجنسية.

كما أوضح"هايمر"أن الشركات تتجه للاستثمار الخارج إذا تمتعت بميزات لا تتمتع بها الشركات المحلية بالدول المضيفة، كما ينبغي أن تكون هناك عوائق تمنع شركة المحلية من الحصول على المميزات التي تتميز تتمتع بها الشركات الأجنبية، تلك المميزات تمكن الشركات من المنافسة والحصول على عائد أعلى من التي تحصل عليها شركة المحلية في السوق الخارجي،وتأخذ المميزات التنافسية عدة أشكال فعلى سبيل المثال قيام الشركات بإنتاج منتجات متميزة، والتي لا يمكن للشركة المحلية إنتاج مثلها بسبب فجوة المعلومات أو حماية العلامة التجارية أو انخفاض تكاليف الوحدة بسبب حجم الإنتاج الكبير أو التميز الإداري والضريبي أو مهارات التسويق التي تمتلكها الشركات الأجنبية.

لقد كان **هايمر** أول من أوضح أن أهم عنصر لحدوث الاستثمار الأجنبي المباشر هو رغبة الشركة في تعظيم العائد اعتمادا على المميزات التي تتمتع بها الشركة في ظل سوق ذات هيكل احتكاري، وأوضح **هايمر** أن

الاستثمار الأجنبي المباشر لا يتضمن إضافة رأس المال فقط، ولكن أيضا التكنولوجيا الإدارية وبالتالي يترتب على حدوث الاستثمار الأجنبي المباشر آثار إيجابية على كل من الدولة المضيفة وشركاتها المحلية فالشركة الأجنبية تبحث عن فرص في السوق الخارجي حيث قراراتها تتم وفقا لإستراتيجيتها في تعظيم قدراتها الخاصة التي لا يملكها الآخرون في الدول الأجنبية، و بمجرد تحقق تلك القدرات في الدولة الأم يكون ذلك حافزا قويا لتلك الشركات للاستثمار وتوسيع نشاطها في الأسواق الخارجية من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر، وبالتالي فإن هذا النوع من الاستثمارات ليس إلا نوعا من الانتشار العالمي للأنشطة المناهضة للمنافسة، وبالتالي فالنظرية الاحتكارية صالحة لتفسير نموذج الاستثمار الدفاعي، حيث أن الشركات الكبرى تبادر لإنشاء فروع لها بالخارج بغرض القضاء على منافسها في تلك الدولة .

كما أكد "**كيندرلبرجر Kindleberger** " سنة 1969 من خلال دراسته المقارنة للعديد من النظريات المختلفة للاستثمار الأجنبي المباشر، واستنادا إلى تحليل "**هايمر**" واتخاذه للنموذج النيوكلاسيكي المنافسة الكاملة أساسا لتحليله، أنه في ظل عالم من المنافسة الكاملة لن يكون هناك وجود استثمار أجنبي مباشر، وبالتالي فإن هذا الأخير لن يتحقق إلا في ظل عدم كمال السوق ولقد تم تطوير هذا المنهج على يد "**كافزCaves**" في دراسته سنة 1971 ،1982، 1974 الذي أوضح أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتم في صناعات تتميز بهيكلة سوقية خاصة في كل من الدولة المضيفة والدولة الأم ،كما أوضح "**كينكربوكارKinkerBokar**" عام 1973 بأن الشركات العابرة للقارات يتبع بعضها البعض متجها إلى أسواق جديدة،إستراتيجية دفاعية، حيث انه في ظل الأوضاع الاحتكارية وبمجرد قيام الشركة بإنشاء فروع لها في الخارج، فان الشركات الأخرى تتجه نفس المنهج لمواجهة نشاط الشركة الأولى.

لقد أوضح كل من " **كوجيماKojima**" 1977 1978 و"**أوزواOzowa**" 1977 -1979 أن النموذج الاحتكاري الموضح أعلاه لا يعتبر نموذج الوحيد الاستثمار، وإنما يمثل النموذج الأمريكي فقط،والذي يركز على الاستثمار في الصناعات التي تتمتع فيها الدولة الأم بميزة تنافسية،والدولة المضيفة ليست لديها ذات الميزة، عكس الاستثمارات اليابانية التي تتركز في الصناعات التي تتمتع فيها الدولة المضيفة بميزة تنافسية نسبية وتعتمد على نقل تكنولوجيا كثيفة لعنصر العمل والتي من السهل تعلمها اقتنائها ونشرها وحتى تحسينها وخلص إلى أن النموذج الاحتكاري لتحليل الاستثمار الأجنبي المباشر قد فشل في تحليل نوع الاستثمارات اليابانية التي لا تعتمد على مسألة احتكار السوق كما أن هذه النظرية تؤدي الى قيام الدولة المضيفة باتخاذ الإجراءات الكفيلة بمنع الشركات الأجنبية من هذا الاحتكار والاستغلال لقدراتها (دلال، 2017، صفحة 31)

ثالثا:نظرية الميزة النسبية المدرسة اليابانية .

يرجع الفضل في تقديم هذه النظرية إلى الاقتصاديين "**كوجيما**" و "**ازوا**" إذ حاول تفسير الاستثمارات الأجنبية المباشرة استنادا إلى تجربة الشركات اليابانية المتمتعة بالخصائص التسييرية و التنظيمية و تكنولوجيا تختلف عن نظيراتها في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، تطور نموذجا يمزج بين الأدوات الكلية المتمثلة في السياسات التجارية الصناعية للحكومة، والأدوات الجزئية للأحوال المعنوية للشركة والتنمية التكنولوجية وذلك لتحديد عوامل الميزة النسبية للدولة وتؤكد الدراسة على أن السوق غير قادر على التعامل مع تطورات والاختراعات التكنولوجية المتلاحقة، ولذلك يجب تدخل حكومي بخلق نوع من التكييف الفعال من خلال سلسلة تجارية، فهذه النظرية تدمج نظرية تجارية مع نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر وبرهنه **كوجيما** على أن الاستثمارات الأمريكية ما هي إلا بديل التجارة في حين أن الاستثمارات اليابانية تشجع خلق قاعدة تجارية

يختلف الهيكل الصناعي الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تقوم به اليابان على الذي تتبناه الدول الأخرى،اعتمد اليابان على خلق قاعدة تجارية في الدول المضيفة، وتعاني هذه النظرية من البساطة الشديدة في إطارها ومرجعيتها والنموذج الذي تتبناه غير كفيل لتفسير الاستثمار، تجدهذه النظرية أن الاستثمار الأجنبي المباشر يرفع من القدرة التنافسية ويساعد على تسريع عملية الإصلاح الاقتصادي الدولة المضيفة .

رابعا: النظرية الانتقائية "لجون دينينغJ.Dunning" في الإنتاج الدولي.

لقد طور المنهج الانتقائي وذلك من خلال تحقيق التكامل والترابط بين ثلاثة مجالات في أدبيات الاستثمار الأجنبي المباشر والتي تتمثل في نظرية المنظمات الصناعية ،نظرية الاستخدام الداخلي المزايا الاحتكارية،ونظريات الموقع، وفقا نظرية الانتقائية في الشركة تقوم بالاستثمار في الخارج لاعتبارات راجعة إلى الشركة ذاتها واعتبارات الموقع في الدول المضيفة التي تجعل من المفيد امتلاك الشركة مزايا احتكارية قابلة للنقل في مواجهة المنشآت المحلية، في الدول المضيفة وإن للشركة الأفضلية في استخدام الداخلي المزايا الاحتكارية والتصدير أو التراخيص، وتتوفر في الدولة المضيفة الاستثمار الأجنبي المباشر مزايا أفضل من الدولة التي تنتمي إليها الشركة المستثمرة ،مثل انخفاض الأجور اتساع السوق توفر المواد الأولية، ويوجد اتفاق على نطاق واسع على أن الاستثمار الأجنبي مباشر عندما تتوفر بالعوامل الثلاثة سالفة الذكر،وأشار **دونينغ** إلى انه إذا أمكن تدويل الميزات الراجعة للملكية ،فإن الشركة تفضل كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والتصدير على منح الترخيص.

توضح نظرية بناء على أساسها ثلاثة المذكورة، الأسباب التي تدعو كثيرا من الشركات للتحول إلى شركات متعددة، الجنسية و الأسباب الكاملة لتفضيل عدد من الشركات والمستثمرين للاستثمار في دول أخرى.

بحسب النظرية الانتقائية تتلخص العوامل التي تؤثر على موقع الاستثمار في عوامل جذب وعوامل الدفع وهذه الأخيرة هي التي تجعل من سوق الدولة الأم سوقا أقل جاذبية، نظرا لزيادة الضرائب والقيود على التوسع وغيرها من الأمور التي تدفع للبحث عن سوق آخر غير سوق الدول الأم، أما عوامل جذب فهي التي تجعل من السوق الأجنبي سوقا جاذبا للاستثمار الأجنبي المباشر، بالإضافة إلى العوامل التجارية والاقتصادية الملائمة، وقد صنفها إلى عوامل هي التقارب الثقافي تتشابه أثر بحياة الأفراد وحجم السوق وتحركات المنافسين والتقارب الجغرافي وذلك رغبة في تخفيض التكاليف النقل والشحن الاتصال الخارجي الاستثمارات الأمريكية في دول أمريكا اللاتينية واليابان في دول جنوب شرق آسيا وتعد هذه النظرية من أكثر النظريات المعرفية ظاهرة الاستثمار وذلك لأنها اعتمدت على عوامل متعددة وليس على عام واحد (العذاري، 2015، صفحة 69)

خامسا: نظرية دورة حياة المنتج الدولي.

يرجع الفضل في تقديم وتنمية هذه النظرية إلى الاقتصاديين بغرض تفسير مبررات تجارة الدولية، ولا شك أن تناول نظرية دورة حياة المنتج الدولي يمكن أيضا أن تقدم لنا تفسير لأسباب انتشار ظاهرة الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية بصفة خاصة والدول المتقدمة بصفة عامة، كما أنها تلقي الضوء على دوافع الشركات متعددة الجنسيات من وراء الاستثمارات الأجنبية من ناحية، ومن ناحية أخرى فإنها توضح كيفيه أو أسباب انتشار الابتكارات والاختراعات الجديدة خارج حدود الدولة الأم وبصفة عامة تنطوي دورة حياة المنتج الدولي على أربع مراحل أساسية يمكن تلخيصها بالشكل التالي.

الشكل رقم(02) دورة حياة المنتج الدولي

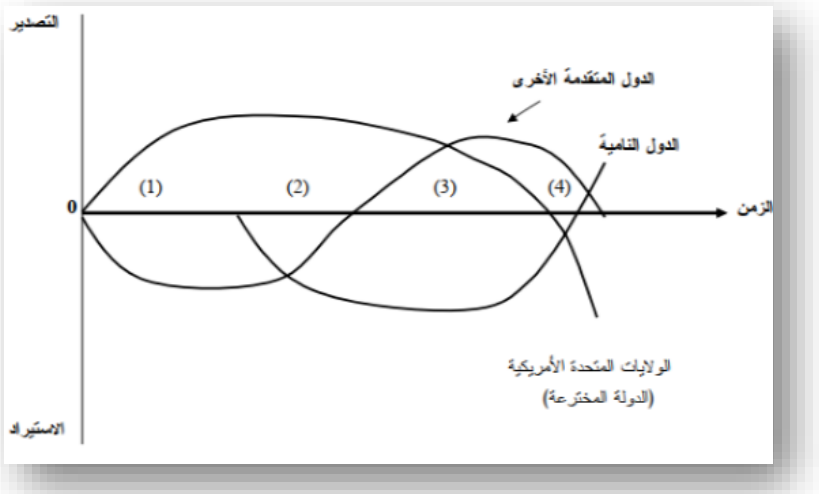

المصدر: (قحف، إقتصاديات الأعمال ، 2011، صفحة 401)

إن الواقع العملي والشواهد الحالية لكثير من الشركات المتعددة الجنسيات تؤدي الافتراضات التي تقوم عليها نظرية دورة حياة المنتج الدولي، وعلى سبيل المثال نجد أن الصناعات الإلكترونية مثل الحاسبات الآلية بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية قبل انتشار إنتاجها في المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا الغربية واليابان، ثم بعد ذلك امتد إنتاج هذا النوع من الصناعات في دول نامية أخرى مثل تايوان وكوريا الجنوبية، في الوقت نفسه تجدر الإشارة إلى أن هذه النظرية بالرغم من إمكانية تطبيقها على بعض المنتجات، إلا أن هناك أنواع أخرى من السلع أو المنتجات قد يصعب تطبيق النظرية فروضها السابقة عليها، ومن أمثلة تلك السلع التي يطلق عليها سلع التفاخر مثل سيارات رولز رويس أو السلع التي يصعب على دول أخرى غير الدول صاحبة الابتكار تقليدها وإنتاجها بسهوله.

بالإضافة إلى ما سبق،فأن نظرية دورة حياة المنتج الدولي لم تقدم تفسيرا واضحا لأسباب قيام الشركات المتعددات الجنسية بالاستثمار المباشر بدلا من عقود التراخيص في الدول المضيفة مثلا ،كما أن هذه النظرية تقدم فقط تفسير السلوك الاحتكاري للشركة واتجاهها إلى الإنتاج في دول أجنبية للاستفادة والتمتع بفرق تكاليف الإنتاج أو الأسعار،أو استغلال التسهيلات الممنوحة من قبل الدول المضيفة وكسر حدة إجراءات الحماية الجمركية التي تفرضها هذه الدول على الاستيراد (قحف، إقتصاديات الأعمال ، 2011، صفحة 482)

المطلب الثاني: تحليل محددات الاستثمار الأجنبي المباشر.

كما سبق ورأينا الكثير من الآراء والنظريات التي فسرت توجهات الاستثمار الأجنبي المباشر،ومن خلال هذا المطلب سوف نقوم بتحليل المحددات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في الفرع الأول، أما في الفرع الثاني سنقوم بإسقاط لما سبق، وفق نموذج OLI الذي يعكس إستراتيجية المستثمر الأجنبي لدخول الأسواق العالمية.

الفرع الأول: المحددات الاقتصادية، السياسة والاجتماعية الاستثمار الأجنبي المباشر.

يعتبر مناخ الاستثمار مفهوم شامل للأوضاع والظروف السياسية الاقتصادية والاجتماعية والأمنية والقانونية والتنظيمات الإدارية، التي يجب أن تكون ملائمة ومناسبة لجذب الاستثمار الأجنبية، وعليه وفي ضوء النظريات السابقة وما أوضحته من عوامل مؤثرة على جذب الاستثمارات، يمكننا حصر أهم المحددات فيما يلي: (دلال، 2017)

أولا: المحددات الاقتصادية.

تتكوم من مجموعة من المحددات مثل الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم، سعر الصرف، السياسات الاقتصادية.....الخ

1-الناتج المحلي الإجمالي:

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي محددا أساسيا بالنسبة للشركات المتعددة الجنسيات التي تبحث عن أسواق جديدة فكلما كان الناتج المحلي الإجمالي للدولة المضيفة كبيرا، كلما زاد من رغبة هاته الشركات في فتح فروع جديدة لها في الدول المضيفة خاصة الشركات التي تعمل في منتجات قابلة للاتجار وذلك من أجل تحقيق اقتصاديات الحجم.

في دراسةUNICTAD سنة 1997 عن محددات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ل 42 دولة نامية تبين أهمية الناتج المحلي الإجمالي كمحدد لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث بلغت أهمية هذا المحدد أقصاه سنة 1985 ثم تناقصت أهمية بعد ذلك ويرجع الانخفاض في أهمية الناتج المحلي الإجمالي إلى زيادة الأهمية النسبية للمحددات الأخرى لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، كما قام سنة **tirrorisi1985** بدراسة محددات الاستثمار الأجنبي المباشر بدولة كولومبيا، وكذلك محددات الاستثمار الأجنبي المباشر الأمريكي في كولومبيا خلال الفترة 1958 إلى 1980، واستخدام الناتج المحلي الإجمالي للدلالة على حجم السوق وتوصل إلى وجود علاقة موجبة بين الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار الأجنبي المباشر.

أما (1997 **Nunnenkamp**) فإنه يرى إن العولمة أثرت على شكل الاستثمار الأجنبي المباشر في التصنيع المنتشر جغرافيا، وتكامل الأسواق والمواد من خلال الاستثمار والتجارة أصبح جزءا مهما من الاقتصاد العالمي ونتيجة لذلك انخفضت أهمية الناتج المحلي الإجمالي كأحد محددات التقليدية للاستثمار الأجنبي المباشر.

2-سعر الصرف:

أوضحت بعض الدراسات التطبيقية ان الشركات من تعديلات الجنسية تتفاعل بردود فعل عكسية مع تقلبات أسعار الصرف حيث أوضح(1985 **cushman**)أن الشركات المتعددة الجنسيات تنجذب إلى الدول بعد حدوث تخفيض في قيمة العملة، كما أوضح أن الشركات التابعة تأخذ في الحسبان التوقعات المستقبلية لأسعار الصرف تحديد التدفقات الاستثمارية لأن تقلبات أسعار الصرف تؤدي إلى تغيرات سريعة في الربحية النسبية للعوائد الاستثمارية في الدول المضيفة مقارنة بالبدائل الأخرى الممثلة في تحويلها للخارج أو إعادة توزيعها.

1996 **Caves**وصل إلى وجود ارتباط سلبي بين معدل الصرف الاسمي والحقيقي وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أمريكا، كما أن التقلبات المفاجئة لأسعار الصرف لها تأثير سلبي على المناخ الاستثماري

حيث أن مثل هذه التقلبات تجعل من العسير عمل دراسات جدوى، كما قد تعرض المستثمر لخسائر باهظة غير متوقعة ولا يستطيع المستثمر التحكم فيها إضافة إلى ذلك أوضحت دراسة"**craw**" 1991تأثر الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه نحو التصدير بالتغيرات النسبي لمعدل الصرف.

3-معدل التضخم:

من المعلوم أن لمعدلات التضخم تأثير مباشر على سياسات التسعير، وحجم الأرباح وبالتالي حركة رأس المال، كما تؤثر على تكاليف الإنتاج التي تهتم بها الشركات متعددة الجنسيات ،كما لارتفاع معدلات التضخم في الدولة المضيفة تبعاته على مدى ربحية السوق بالإضافة إلى تعكير المناخ الاستثماري، ذلك أن المستثمر الأجنبي في حاجة إلى استقرار سعري، ويقصد بمعدلات العالية للتضخم ما يتجاوز 10% سنويا بحيث يدخل منطقة الخطر سواء الاستثمارات الوطنية أو الأجنبية بالإضافة إلى أن التضخم يشوه النمط الاستثماري حيث يتجه المستثمر إلى تلك الأنشطة قصيرة الأجل، ويبتعد عن استثمارات طويلة الأجل.

Schneider and frey1985"أوضح في دراسة عن 54 دولة نامية، وجود ارتباط سلبي بين معدلات تضخم العالمية والاستثمار الأجنبي المباشر، نظرا لان ذلك يمثل مؤشرا عن ضعف الاقتصاد في الدولة المضيفة، ومن ثم يمثل ذلك مخاطر المستثمرين في شكل توقع سياسات غير مرغوبة،و قد بينNunnenkamp سنة 1997 في دراسة على الاستثمار الأجنبي المباشر في أمريكا اللاتينية أن الدول التي تمكنت من منع التضخم أن يتجاوز معادلات تزيد عن 20% وهي الشيلي كولومبيا كوستاريكا حققت نجاحا ملحوظا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. (صقر، 2001)

ثانيا: الاستقرار السياسي.

تلعب العوامل السياسية دورا لا يستهان به في التأثير على قرار الاستثمار الأجنبي المباشر وقد تعتبرها من العوامل الأولى التي تؤخذ بعين الاعتبار ذلك أن المستثمر الأجنبي لن يخاطر برأس ماله في دولة غير مستقرة كما هو معروف فإن رأس المال يبحث عن الأمان ،كذلك من العوامل السياسية التي تتحكم في تدفقات الاستثمارات الأجنبية هي طبيعة العلاقات السياسية القائمة بين البلد المصدر لهذه الاستثمارات والبلد المستورد لها، فالنظام السياسي الذي تنتهجه الدولة يكون له تأثير على اتجاه الاستثمارات الأجنبية، في الدول الديمقراطية توفر قدر من الأمان لرأس المال الوطني والأجنبي، حيث تتسم سياستها بالوضوح واحترام الحقوق والالتزام بنصوص الدستور والقانون، مما يجعل المستثمر في أمان ويتشجع على نقل استثماراته لهذه الدولة بخلاف الدول التي تتميز بمعدلات فساد مرتفعة.

هناك العديد من الدراسات بينت أن الاستقرار السياسي يعتبر عاملا حاسما في توجهات الاستثمارات الأجنبية المباشرة من بينها دراسة **كوشلين** 1992 **تيمودوجان** 1995 ،إلى أن الخطر السياسي وعدم الاستقرار المؤسسي على جانب كبير من الأهمية في شرح تمركز الاستثمار الأجنبي المباشر، وهي ذات النتيجة التي توصل إليها سنة 1987 **وكونتور** سنة 1991 إلا أن دراسة **غرين** سنة 1973 توصلت الى عدم وجود علاقة ذات معنوية بين الاستثمار خارج الولايات المتحدة وعدم الاستقرار السياسي في الدول المضيفة كما أوضح **أجروال** سنة 1980 عدم وجود دليل علمي على تأثير الاستقرار السياسي على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وفي المقابل تواصل بازي سنة 1963 إلى أن الاستقرار السياسي يعتبر محدد الأول أو الثاني للاستثمارات الأمريكية في الدول النامية (دلال، 2017)

لا توجد دراسات منفصلة تبحث في اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تعاني من صراعات "مجمدة" أو "مشتعلة". ومع ذلك، ينظر عادةً إلى المخاطر السياسية للاستثمار في هذه البلدان على أنها مرتفعة، أو مرتفعة للغاية، مما يؤثر سلبا وبشكل كبير على الاستثمار. يُظهر مسح الوكالة الدولية لضمان الاستثمار أن المخاطر السياسية، إلى جانب استقرار الاقتصاد الكلي، هي أهم عامل يأخذه المستثمرون في الاعتبار في أفق السنوات الثلاث(concil، 2025)

خامسا: السياسات الاقتصادية

من العناصر الأساسية في تشجيع الاستثمار بصفة عامة والاستثمار الأجنبي المباشر بصفة خاصة، وجود سياسة اقتصادية كلية مستقرة ومرحبة بالاستثمار وفي المقابل فإن تعدد السلسلة الاقتصادية يؤثر على الاستثمار في الشركات الأجنبية المتعلقة بالأجور والأسعار ومعدل الصرف والفائدة ومعدل الضريبة في الدول التي تحصلت على نتائج اقتصادية إيجابية وأرصدة ميزانية مستقرة، ومعدلات تضخم ضعيفة هذا ما يجعلها من أكثر الدول مستقبله لرؤوس الأموال الأجنبية تتطلب تحسين مناخ الاستثمار استقرار السياسة الاقتصادية الكلية بما في ذلك تخفيض العجز المالي والتجاري واستقرار السياسة المالية و النقدية والتحكم في التضخم، لهذا فإن تقرير التنمية في العالم لسنة 2005 يؤكد على الدور الهام الذي تلعبه الحكومة في إيجاد بيئة آمنة ومستقرة وهذا حسب الاستقصاء الذي قام به البنك الدولي للشركات الأجنبية حول مناخ استثماري في 48 بلد فقد أشار التقرير إلى أن غموض السياسات وعدم الاستقرار الاقتصادي الكلي يمثل 51% من مخاوف الشركات الأجنبية المتعلقة بالمناخ الاستثماري (صقر، 2001).

سادسا: الاعتبارات الاجتماعية البيئية.

أما المحددات الاجتماعية والثقافية نعني بها المستوى الحقيقي الذي يميز الجانب الاجتماعي والثقافي في الدولة المضيفة، حيث أن قدرة تسهيل إدماج المستثمر الأجنبي في هذا المحيط هو من أهم الاعتبارات في جلب الاستثمارات الأجنبية، وفي حقيقة الأمر يمثل ذلك محور اهتمام الشركات الأجنبية بخصوص قرار استثمارها وتنصب اهتمامات المستثمرين الأجانب على الجانب الاجتماعي والثقافي للدول المضيفة من خلال تعرفهم على نمط المعيشة نظم التعليم ومستوياته والأمية ونمط الاستهلاك وأذواق المستهلكين ومعدلات نمو السكان وعدد المواليد والوفيات وتوزيعهم الجغرافي بالإضافة إلى حقيقة الوضعية الاجتماعية والفقر والبطالة وكذلك العادات والتقاليد السائدة ومستوى الإعلام واللغات المستخدمة والتاريخ والدين .....الخ

بالإضافة إلى ذلك التفرقة و العنصرية داخل الدولة والصراعات النقابية والاجتماعية تلعب دورا هاما في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث تتمثل هذه المحددات في المعايير التي تضعها وتتبعها الدول والملاحظ أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر مرهون بمدى تشدد الدول المضيفة بهذه المعايير في التشدد فيها قد يحد من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، على العكس من ذلك فإن التساهل مع تلك المعايير قد يحفز من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وهذا لان القيود البيئية أصبحت تمثل أهم عناصر التكلفة خاصة في هذا الوقت الذي تحاول فيه اغلب دول العالم الحفاظ على سلامة بيئتها ولذا تأخذ الشركات الأجنبية هذا في الحسبان عند قيامها بإعداد دراسات الجدوى الخاصة بمشروعاتها، ومن المعروف أن الدول النامية هي اقل تشددا في وضعها المعايير البيئية مقارنة بالدول المتقدمة بصفة عامة، ولذلك نجد أن شركات الأجنبية كثيرا ما تتوجه باستثماراتها وتحاول أن تركز العديد من مشروعاتها الصناعية الملوثة للبيئة في العديد من هذه الدول النامية باحثه من وراء ذلك عن تقليل التكاليف، ومن ثم تعظيم الأرباح وهذا ما أكدته دراسة **حسين حسني** سنه سنة 1994، والتي توصلت إلى أن غالبية الاستثمارات الصناعية الأجنبية المتجهة إلى الدول النامية، هي في الصناعات الملوثة للبيئة مثل صناعة السيراميك في الحديد والصلب الأسمنت وصناعة تكرير البترول والكيماويات، كذلك نجد أنه في حالة وجود تعارض بين الثقافات وعدم وجود توافق بين الثقافة المحلية والثقافة المستثمر الأجنبي ذلك يمثل عامل طرد الاستثمار الأجنبي في الدولة وبالتالي في المحددات الثقافية والاجتماعية تلعب الدور الكبير في تدفق في جذب وزيادة تدفق الاستثمارات.

الفرع الثاني:نموذجOLI*[1] " J.Dunning "

*O :يعنيadventage.owners (الإمكانيات الخاصة بالمؤسسة)
L:يعنيlocation .davantage (الإمكانيات الخاصة بالتوظيف)
I:يعنيinternational avantages (الإمكانيات الخاصة بالتدويل)

برز هذا النموذج من خلال التساؤلات التي طرحها "دينينغ " حيث وجه أبحاثه لإيجاد إجابات واضحة تبرر اتخاذ قرار التدويل من جهة،ومن جهة أخرى الأسباب الكامنة وراء اختيار نمط الاستثمار الأجنبي المباشر أو التصدير أو عقود الامتياز.

يرى **دينينغ** أن توجه المؤسسة للقيام بالاستثمار الأجنبي المباشر هو بمثابة وظيفة ذات ثلاث شروط تستدعي من المؤسسة مراعاتها تتمثل في:

الشرط الأول: الذي يكمن في ضرورة أن تتمتع المؤسسة بإمكانية خاصة تميزها عن باقي المؤسسات المنافسة الأخرى مثل

- امتلاك تكنولوجيا عالية وتقنيات الإنتاج
- امتلاك تسهيلات كبيرة لأجل الوصول إلى موارد مالية عوامل الإنتاج

أن تكون لها مكان مرموقة في السوق.

الشرط الثاني: يتمثل في ضرورة أن تعتمد المؤسسة على استخدام الأمثل العقلاني للإمكانيات الخاصة بها بالإضافة إلى الإمكانيات المتوفرة لدى الدول المضيفة ومن ثم توظيفها عن طريق قيامها بالإنتاج بنفسها في الخارج لأجل توسيع نشاطها ذلك يكون أفضل من بيعها أو كرائها أو إجراء تعاقدات مع المؤسسات الأخرى

الشرط الثالث: أن يكون الاستخدام لتلك الإمكانيات في الخارج مرتبط أساسا ببعض العوامل الأخرى التي يجب أن تكون متوفرة مثل الموارد الطبيعية، اليد العاملة الرخيصة .... الخ، حتى تتمكن هذه المؤسسة من المفاضلة بين مجموعة من الخيارات وذلك حسب المزايا المقارنة للدول والتخصص في القطاع الإنتاجي.

كما يرى **دينينغ** أنه يوجد اتفاق على نطاق كبير على إن الاستثمار الأجنبي المباشر يحدث عندما تتأثر العوامل الثلاثة السابقة في امتلاك الشركة لها، مثل التكنولوجيا إذا ما استغلت بطريقة مثالية يمكن أن تعوض الشركة عن تكاليف الإضافية لإقامة السيدات الإنتاجية في الدول المضيفة ويمكن أن تتغلب على المعوقات التي تضعها المحلية.

كما أشار أيضا أن توفر الشروط السابقة فإن المؤسسة سوف تكون قادرة على تعظيم الأرباح إلى جانب تحقيق فعالية كبيرة لاستثماراتها في الخارج،إضافة إلى أن محددات الاستثمار الأجنبي المباشر هي مرتبطة أساسا بثلاث أنماط من الميزات، حيث في هذا السياق ركز تحليله على نموذج"OLI" يبين مختلف الإمكانيات التي إذا توفرت لدى المؤسسة فإنها تمكنها من التوطن في الخارج إلى جانب تحقيق أرباح كبيرة.

إن هذا النموذج يؤكد على ثلاث مزايا أساسية:

- ميزات خاصة بالمؤسسة لأجل التوطين في بلد أجنبي يجب عليها أن تتمتع بإمكانيات خاصة تميزها عن باقي المؤسسات الموجودة في الدول المضيفة أو حتى تلك المؤسسات الموجودة في الدولة الأصلية وتمثل في تقنيات الإنتاج العالية والخبرة الكبيرة وتسهيلات للحصول على التمويل.
- ميزات خاصة بالتوطن هي تتعلق بمسألة اختيار الدولة التي يتم فيها المواطن أي الدولة المضيفة، وهي متمثلة أساسا على سبيل الذكر وليس الحصر، في نوعية الموقع وعدم وجود نظام ضريبي مجحف وتوفر موارد طبيعية قريبة وتنظيم عمل ومستوى مقبول من الأجور.
- ميزات مرتبطة بالتدوير بمعنى آخر هي ميزات مرتبطة بتوطين النشاطات وعملية الاستثمار أين يتطلب التكامل فيما بينها بغية التقليل أو تخفيض قدر الإمكان من تكاليف الصفقات المبرمة وتتضمن هذه الميزات مراقبة فعالية قنوات التوزيع على سبيل المثال (فوضيل، 2004)

الجدول رقم (02) محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وفق نموذج "OLI"

الإمكانيات الخاصة(O)	**إمكانيات الدول المضيفة(L)**	**إمكانيات مرتبطة بالتدويل(I)**
● ملكية التكنولوجيا ● تنوع المنتجات ● التمويل بالإطارات و رؤوس الأموال	● اختلاف أسعار المدخلات ● تكاليف الاتصال والتوزيع والنقل ● نوعية الهياكل القاعدية ● الحواجز الجمركية ● التوافق في المعايير الاجتماعية	● تخفيض تكاليف الصرف ● رقابة الإنتاج و تصريفه ● استقرار معدلات التضخم

(فوضيل، 2004، صفحة 85)

على ضوء ما سبق، حسب تحليل **دينينغ** فإن المؤسسة أمام ثلاثة خيارات لاختراق السوق الدولي إما الاختيار الأولأي القيام بالاستثمار الأجنبي المباشر أو التصدير أو منح التراخيص، ولكن يجب أن نعرف الطريقة التي على أساسها يتم اتخاذ أي من الخيارات السابقة.

- **الخيار الأول**: في حالة جمع المؤسسة لثلاث مجموعات من الإمكانيات "O" "L" "I" أي النموذج كاملا فإن هذه الحالة وبلا شك سوف تمكنها تؤهلها للتوجه نحو قرار اختيار الاستثمار الأجنبي المباشر كنمط.

- **الخيار الثاني:** في حالة تحقيق إمكانيات فقط "O" و"I» وغياب إمكانيات"L" فإنها في هذه الحالة تتجه حتما للتصدير كأسلوب لاختراق السوق الدولي.
- **الخيار الثالث:** يقتصر على استخدام أسلوب التنازل عن الترخيص وذلك كون المؤسسة لا تتوفر إلا على إمكانيات الخاصة بها "O" مع غياب الإمكانيتين الآخرتين وهذا الأسلوب يسمح للمؤسسة المحلية في الدول المضيفة باستغلاله لصالحهم.

الجدول رقم (03) أساليب اختراق الأسواق الدولية

الإمكانيات / النمط	"O"	"L"	"I"
الاستثمار الأجنبي المباشر	+	+	+
التصدير	+	−	+
منح التراخيص	+	−	−

المصدر: (فوضيل، 2004، صفحة 86)

+إمكانيات متوفرة

− إمكانيات غير متوفرة

خاتمة الفصل:

هناك مجموعة من العوامل ساهمت في إبراز أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الحقبة الماضية بالتحديد حيث ينظر الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه مصدر رئيسي من مصادر التمويل الخارجي لبعض الدول ذات الدخل المتوسط،فمن المتوقع أن تحصل هذه الدول من خلاله على التقنية الحديثة والمهارات التنظيمية والإدارية كما انه يعمل على زيادة استخدام الموارد المحلية وفرص العمل للمواطنين في الدول المضيفة فضلا انه يساعد على عملية التكييف فهو بذلك يعمل على دعم موازين مدفوعاتها.

فبالرغم من الأهمية التي يكتسيها الاستثمار الأجنبي مباشر ، إلا أنه ليس وليد اليوم، بل هو نتاج تغيرات تاريخية طالت الاقتصاد العالمي حيث في البداية كان الاستثمار الأجنبي المباشر ذو طبيعة استعمارية تأثر فيما بعد بالحربين العالميتين وتراجع، لكن بعد هذه الفترة اقتصرت حركة رؤوس الأموال على نمط الإقراض والاستثمارات قصيرة الأجل بصفة أكبر(البتر ودولار) لكن مع المنعطف التاريخي الذي شهده العالم بعد الحرب الباردة ،وبعد ما ألقت العولمة بظلالها أصبحت معالم التوجه الحديث للاستثمار الأجنبي المباشر تتضح أكثر فأكثر حيث بدأت شركة أجنبيه بالاستيقاظ في الدول النامية التي ترغب في تحقيق مكاسب تنموية وأصبح هذا الأخير أي الاستثمار الأجنبي المباشر، يتخذ أشكالا متعددة ومختلفة وفق معايير مختلفة (نسبه الملكية ،جنسيه المستثمر ،....)

إلا أن هذا الطرح يبقى رهن بعض المحددات التي تم التوصل إليها عبر مختلف النظريات المفسرة لتوجه الاستثمار الأجنبي المباشر، ورغم التعارض في المصالح تبقى الجهود قائمة من اجل تقليل الفجوة وتبديد المخاوف لكلا طرفي الاستثمار الأجنبي، وتعتبر الشركات المتعددة الجنسية أهم مظهر من مظاهر الاستثمار الأجنبي المباشر، فبالرغم من مكانتها في الإنتاج الدولي إلا أن هذه الأخيرة تعتمد تعتد ببعض الاعتبارات في قراراتها الاستثمارية هذا من الجانب النظري، أما الواقع الحالي لبيئة الاستثمار الأجنبي المباشر فانه يستدعي تحليلا وتفصيلا أكثر، خاصة مع المتغيرات الدولية الراهنة، وهذا ما سوف نقوم به من خلال الفصل الموالي.

الفصل الثاني

الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل الحرب الروسية –الأوكرانية

مقدمة الفصل

كما سبق ورأينا في الفصل السابق ،فان تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تخضع لعدة اعتبارات من بينها الاستقرار السياسي، فعندما تكون البيئة الدولية أو المناخ الدولي غير مستقر يسوده عدم اليقين فإنها تعكر المناخ الاستثماري وتؤثر سلبا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وبالنظر إلى السياق التاريخي الاستثمار الأجنبي المباشر فانه مر بعدة محطات حرجة على غرار الحربين العالميتين والحرب الباردة إلى غاية الأزمة المالية 2008 وأزمة كوفيد-19 التي ألقت بظلالها هي الأخرى على المناخ الاستثماري ، حيث شهد ركودا معتبرا بسبب إجراءات الغلق لمواجهة الجائحة، وسرعان ما بدأ العالم في التعافي من هذه الجائحة ومع مطلع 2022 شهد العالم نشوب حرب بين روسيا وأوكرانيا في 24 فيفري2022 حيث تسارعت أحداث هذه الحرب بصورة ديناميكية، لتنعكس على كافه الجوانب وخاصة الاقتصاد العالمي، نظرا للمكانة الاقتصادية لكل من روسيا وأوكرانيا من جهة، ومن جهة أخرى العولمة والاعتماد المتبادل بين الدول وهنا أصبحت عملية تأثير وتأثر حسب درجه الاعتماد والتبادل الاقتصادي بين كل دولة وأخرى و هذا ما سوف نعرضه في المبحث الأول من هذا الفصل ، و بما أن الاستثمار الأجنبي المباشر سيكون عرضة لهذه التداعيات فإننا في المبحث الثاني ستدرس الاستثمار الأجنبي في ظل الحرب الروسية-الأوكرانية.

المبحث الأول: قراءة لمخرجات الحرب الروسية–الأوكرانية

من خلال هذا المبحث سوف نحاول عرض جذور الصراع الروسي–الأوكراني في المطلب الأول، ثم نتطرق إلى المكانة الاقتصادية لطرفي النزاع، وفي المطلب الأخير نقدم تداعيات الحرب على البيئة الدولية.

المطلب الأول: جذور الصراع الروسي–الأوكراني ومكانة طرفي الصراع في الاقتصاد العالمي.

من خلال هذا المطلب سوف نعرض جذور الصراع الروسي–الأوكراني في الفرع الأول، أما في الفرع الثاني فسوف ندرس المكانة الاقتصادية لروسيا الاقتصادية، ثم المكانة الاقتصادية لأوكرانيا في الفرع الثالث.

الفرع الأول: جذور الصراع الروسي–الأوكراني

إن الهجوم الروسي على أوكرانيا في 24 فيفري 2022 ليس بالمفاجأة ولا بالأزمة الطارئة فما حدث في أوكرانيا ومختلف تداعياته ليس وليد اللحظة ،بل له خلفيات يمكن أن تتبع من خلال علاقة روسيا التاريخية بأوكرانيا من جهة ،وعلاقتها بالغرب من جهة أخرى،وأيضا العقيدة الأمنية الروسية خاصة منذ قدوم الرئيس **فلاديمير بوتين،** فالواقع التاريخي للعلاقات الروسية الأوكرانية معقد ويرجع لآلاف السنين في الجذور المشتركة بينهما تعود إلى الدولة السلفية الأولى **روس كييف** روس **rus'de Kiev** التي أسسها **الفايكنج** في القرن التاسع والتي بلغت أوج ازدهارها في عهد الأمير **ياروسلاف Iaroslav Le sage** بحلول القرن 11 ميلادي تراجعت الدولة مع الغزو المغولي في القرن الثالث عشر وخلال القرن 17 ومع تطور روسيا كانت أوكرانيا جزءا من الإمبراطورية الروسية(NEWsعربي، 2022).

يمتد تاريخ التوترات بين روسيا وأوكرانيا لأوائل القرن العشرين وقد اشتد بشكل خاص في سنة 1991أين حصلت أوكرانيا على استقلالها تزامنا مع انهيار الاتحاد السوفيتي وصولا إلى 2022 أين اتخذت روسيا قرار الغزو أما اهم المحطات التاريخية المفصلية في مسار العلاقات الروسية الأوكرانية فتتمثل فيما يلي: (الميادين، 2022).

- **1918**: عام 1917 أسقط الحكم القيصري في روسيا، وتم الإعلان عن مجلس وطني في أوكرانيا بعد انهيار الإمبراطورية الروسية،وأعلنت أوكرانيا استقلالها عن روسيا بعد انتهاء الحرب الأهلية التي تلتها الثورة البلشفية وحظي استقلالها وسيادتها باعتراف دولي في معاهدة **بريستليتوفسيك brest-litovsk** وهي معاهدة سلام وقعت بين الحكومة البلشفية الجديدة في روسيا ودول المحور .
- **1921**: استولى الجيش الأحمر على ثلثي الأراضي الأوكرانية، وأعلن عن إقامة جمهورية أوكرانيا السوفيتية الاشتراكية وأصبح الثلث الأخير من الأراضي الأوكرانية الواقعة غربا تحت السيطرة البولندية.
- **1945**: ضم الاتحاد السوفيتي أراضي غرب أوكرانيا بشكل نهائي بعد انتصار الحلفاء في الحرب العالمية الثانية.

- **1991**:أعيد إحياء العلاقات الثنائية بين روسيا وأوكرانيا فبعد إجراء الاستفتاء أعلنت أوكرانيا استقلالها تزامنا مع التفكك الاتحاد السوفيتي، ووقعت إلى جانب روسيا وبيلاروسيا كومنولث **الدول المستقلة cis**، اتفاقية تعترف بحل الاتحاد السوفيتي وقد احتفظت أوكرانيا وقتها بمخزون كبير من الأسلحة النووية التي امتلكها الاتحاد.
- **1994**: وقعت روسيا الاتحادية وبريطانيا إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية وأوكرانيا **مذكرة بودابست** والتي بموجبها وافقت تلك الأخيرة على التخلي على الترسانة النووية مقابل التزام موسكو باحترام استقلال وسيادة أوكرانيا وحدودها.
- **1997**:وقعت روسيا وأوكرانيا معاهدة الصداقة والتعاون والشراكة المعاهدة الكبيرة أو العقد الكبير واعترفت موسكو بهذا الاتفاق بحدود أوكرانيا الرسمية بما في ذلك شبه جزيرة القرم 2003، وقعت أول أزمة دبلوماسية بين الدولتين، أين أقدمت روسيا على بناء السد في مضيق **كرتش kertch** والذي اعتبرته أوكرانيا محاولة من جانب روسيا لإعادة رسم الحدود الوطنية ،توقف بناء السد بعد لقاء الرئيسين غير أن الشقوق بدأت تظهر في العلاقة بين الدولتين 2004 تصاعدت التوترات بين الجانبين خلال الانتخابات الرئاسية في أوكرانيا،فمع الجولة الثانية للانتخابات اندلعت الثورة البرتقالية عندما تم الإعلان عن فوز **فيكتور يانكوفيتش** المرشح المؤيد لروسيا على منافسه زعيم المعارضة آنذاك **فيكتور يوشينكو** صاحب التوجه الغربي المدعوم من الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في الاتحاد الأوروبي، تم الإعلان عن تزوير الانتخابات وخرجت الجماهير الأوكرانية في اعتصام في ميدان الاستقلال بالعاصمة كييف حاملة الأعلام البرتقالية كمساعدة للمرشح **فيكتور يانكوفيتش** الذي أصبح رئيسا للبلاد، ردت روسيا بقطع شحنات الغاز إلى أوكرانيا سنة 2009 ،وأوقفت أيضا إمدادات الغاز نحو الاتحاد الأوروبي في حين أعلن الرئيس الأمريكي **جورج دبليوبوش** منذ 2008 عن دعمه لفكرة ضم أوكرانيا وجورجيا إلى حلف الناتو وقبول عضويتهما من خلال برنامج تحضيري 2014.
- **2014**: أطاح المتظاهرون في أوكرانيا بالرئيس **فيكتور يانكوفيتش** الذي فاز بانتخابات 2010، بعد فشله في تحقيق النمو الاقتصادي التي وضعها وبعد احتجاجات حاشدة على تقاربه مع موسكو وقراره تعليق اتفاقية التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي في 2013، اعتبرت روسيا السلطة الجديدة في كييف تمردا مسلحا في حين وجد الدعم المتواصل من أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية وأعلنت الأقاليم الشرقية في أوكرانيا شبه جزيرة القرم و إقليم **دونباس** وغيرهما عدم اعترافها بالحكومة المركزية في **كييف**.

في نفس العام من شهر ابريل دخلت القوات الروسية على شبه جزيرة القرم، وأعلنت ضم الإقليم رسميا إليها بعد إعلان الحكومة الانفصال عن أوكرانيا مطالبة بالانضمام إلى موسكو التي دعمت أيضا متمردين موالين لها لاحتلال أجزاء من شرق البلاد، رفعت أوكرانيا عدة دعاوى قضائية دولية ضد روسيا وعلقت جميع انواع التعاون العسكري والصادرات العسكرية، وفرضت العديد من البلدان والمنظمات الدولية عقوبات على روسيا وضد المواطنين الأوكرانيين المتورطين و المسؤولين عن التصعيد.

في منتصف عام 2014 وحتى عام 2015 وقعت روسيا وأوكرانيا سلسلة من الاتفاقيات المعروفة باسم اتفاقيات **مينيسك**،التي ساعدت لتأمين وقف إطلاق النار بين الحكومة الأوكرانية والانفصاليين المدعومين من روسيا في شرق أوكرانيا ،كما وضعت الاتفاقيات خريطة طريق الانتخابات في **لوغانسك** و**دونيتسك** وخطة لإعادة دمج هذه المناطق في بقية أوكرانيا،ما أعقب حرب الاستنزاف في **دونباس** في 2015 ،سنوات متتالية من الشد والجذب بين روسيا وأوكرانيا ،وشهدت العلاقات توترا متصاعدا حيث عبرت حكومة الأوكرانية خلال عامين 2016 و 2017 في تصريحات لوزارة الخارجية عن غياب العلاقات الدبلوماسية مع روسيا 2019، انتخب **فلوديميرزيلينسكي** بأغلبية كبيرة رئيسا لأوكرانيا على وعد بإحلال السلام مع روسيا ،وإعادة **الدونباس** إلى البلاد حيث وافق على إجراء انتخابات محلية في شرق أوكرانيا ضمن اتفاقات مع روسيا مراقبين أوروبيين وانفصاليين في المنطقة والتي وصفها القوميون الأوكرانيون بالاستسلام الروسي لأوكرانيا، بين عامين 2021 و 2022 سعى الرئيس الروسي **فلاديمير بوتين**إلى منع استقطاب أوكرانيا نحو الولايات المتحدة وحلفائها مطالبا بضمانات أمنية وحلول للملفات الأساسية، بما في ذلك التأكيد على عدم انضمام **أوكرانيا** لحلف شمال الأطلسي وقضيه خط غاز السيل الشمالي .

لقد بدأت روسيا في حشد القوات العسكرية على الحدود الغربية بداية من منتصف 2021 تزامنا مع الحشد العسكري الأمريكي الأوروبي في **أوكرانيا**،أين تم تقديم 450 مليون دولار كمساعدات ،كما شاركت في المناورات الأمريكية وسمحت بنشر الصواريخ الأمريكية على أراضيها بالإضافة إلى استقبال آلاف الجنود وهو ما لم يكن مبررا حسب الرئيس الروسي الذي لوح بدوره باستخدام الأداة العسكرية عبر مناورات عسكرية في 19 فيفري 2022 ،ليعلن رسميا في 21 فيفري الاعتراف باستقلال جمهوريتي **لوغانسك** و**دوننتسك** الشعبيتين، يليها دخول القوات العسكرية الروسية **أوكرانيا** في هجوم واسع في 24 فيفري 2022 (سليمان م.، 2022).

الشكل رقم (03) خريطة توضح التوسع الروسي في أوكرانيا

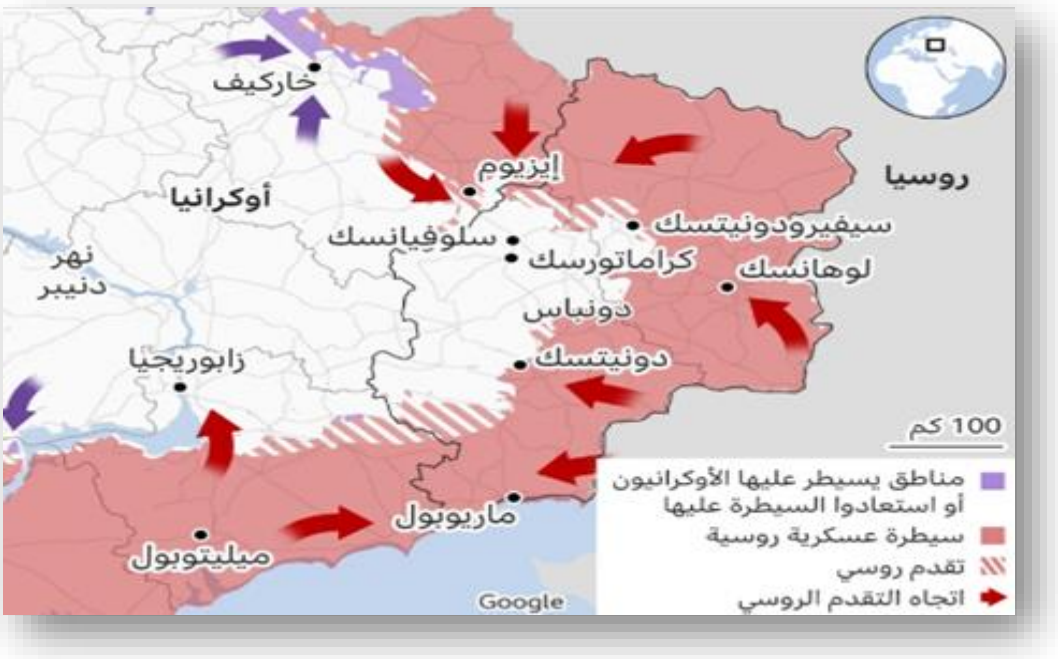

المصدر: الموقع الالكتروني Google

الفرع الثاني: المكانة الاقتصادية لروسيا

قبل الحديث عن مكانة روسيا الاقتصادية لابد من الحديث عن ظروف انتقال الاقتصاد الروسي من اقتصاد موجه إلى اقتصاد السوق ،حيث كانت روسيا إحدى جمهوريات الاتحاد السوفيتي قبل تفككه، سنة في 25 ديسمبر 1991 ،استقال **ميخائيل غورباتشوف** رسميا من زعامة الاتحاد ،وفي اليوم الموالي اعترف برلمان البلاد مجلس السوفيتي الأعلى رسميا استقلال 15 دولة، وبالتالي انهي وجود الاتحاد السوفيتي ولقد كان الانهيار الاقتصادي أكبر مشاكل الاتحاد، حيث واجه عند انهياره أزمة مروعة في الاقتصاد الكلي إذ لم يكن أي عنصر من عناصر نظام الاقتصاد الكلي يعمل من السياسة النقدية إلى السياسة المالية والضرائب والقطاع المصرفي حيث ساد ما بين عامي 1991 و 1992 التضخم المفرط فمع انهيار الاتحاد السوفيتي كانت الجمهوريات 15 المستقلة حديثا متهيئه للتضخم بالنسبة لا تقل عن 50% شهريا وذلك ناتج لعدة أسباب ،من بينها الإفراط في إصدار العملة وانهيار الإيرادات الضريبية والارتفاع الكبير في الإنفاق والإفراط في القروض العامة وتعذر الحفاظ على استقرار الأسعار إلى حين تفكيك منطقة الروبل وقيام كل جمهورية باحتكار عملتها الوطنية، وتمثلت الخطوة الأهم نحو الاستقرار النقدي في قطع البنك المركزي الروسي و وانتماءاته عن الجمهوريات السوفيتية السابقة الأخرى (هاني، 2022)

لقد بدأت روسيا سياستها الإصلاحية منذ عام 1992 متبنيه مفهوم التحول السريع الذي بني على تحرير الأسواق، تعديل نظام الضريبي الخوصصة، كما بدأت التعاون مع المؤسسات المالية للحصول على المساعدات اللازمة

للإصلاح ،وعلى الرغم من القدرات الاقتصادية لروسيا إلا أن الاقتصاد الروسي واجه آنذاك تحديات كبيرة يرجع بعضها إلى مخلفات عقود تخطيط المركزي وسيطرة البيروقراطية ،ويعود بعضها الأخر إلى آثار التحول السريع نحو اقتصاد السوق ،إذا اعتقد **يلتسين** رئيس روسيا آنذاك أن الطريقة الوحيدة للتغلب على تلك الأزمة هو الانتقال الفوري وغير المشروط إلى السوق الحرة، بديلا عن النظام الاشتراكي والتخطيط والتحكم في الأسعار ناهيك عن عبء المديونية .

روسيا اعتمدت في سياستها الاقتصادية على مبدأ أن العلاج المفيد للاقتصاد الروسي هو الانتقال إلى الرأسمالية مره واحدة،وبناءا على نصائح صندوق النقد الدولي،بدأ الرئيس **يلتسن** ورئيس وزراءه **ايغورغيدار** بداية من عام 1992 برنامج العلاج بالصدمة والذي تضمن التخلي عن تخطيط المركزي والتوجه نحو النشاط الاقتصادي القائم على السوق الحر و إعادة هيكله السياسات التجارية التي تتماشى مع مبادئ اقتصاد السوق إلاأن السياسات الاقتصادية التي تبعها **يالتسن** أخفقت في تحسين مستوى معيشة المجتمع الروسي وساهمت في الوصول إلى حافة الانهيار الاقتصادي، وذلك بارتفاع معدلات التضخم وانهيار سعر صرف الروبل مقابل الدولار، وارتفاع قيمه الديون الخارجية وتجسدت نتائج عمليه التحول إلى اقتصاد السوق في أزمة 1998 حين أعلنت الحكومة الروسية في 17 أوت 1998 عجزها عن بسبب الديون الخارجية المتراكمة جراء إصدار سندات حكومية قصيرة الأجل، وهو ما شكل بداية أزمة مالية واقتصادية شامله في البلاد وجاء ذلك على اثر انهيار أسواق المال الأسيوية كحد كأحد أبرز العوامل الخارجية كما لدى الحكومة الروسية آنذاك ديون خارجية ضخمه وتميزت سنة 1998 بانخفاض سعر صرف الروبل أمام العملات الأجنبية وشلل في النظام المصرفي ،وإفلاس العديد من البنوك والشركات ولقد استفادت الحكومة الروسية من الأزمة حيث فتحت المجال أمام التطوير والتفعيل وتحديد الاقتصاد ،واتجهت رؤوس الأموال للعمل على تنميه الصناعات المحلية.

استقرت الأوضاع بعد وصول الرئيس **فلاديمير بوتين** إلى سدة الحكم في روسيا، حيث تمكن من تحقيق انتعاش اقتصادي نجح من خلاله في تخفيض معدل التضخم، وتحقيق مستويات نمو اقتصاديه جديدة فقد شهد الاقتصاد الروسي تحسن في اغلب مؤشراته وتمكن **فلاديمير بوتين** من استعاده دور الدولة الفعال في الاقتصاد وإعادة التوازن إليه (هاني، 2022).

أما عن مكانة الاقتصاد الروسي قبل الحرب، فقد بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لروسيا سنة 2021 4.7% أمام معدل التضخم السنوي فقد بلغ 8.4% عام 2021 ، حيث تعتبر روسيا أكبر مصدر للقمح في العالم، وأكبر منتج في العالم بعد الصين والهند وفقا لوكالة الطاقة الدولية فان روسيا ثالث أكبر منتج للنفط في العالم بعد الولايات

المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية أكبر مصدر للغاز الطبيعي في العالم وثاني أكبر مصدر للنفط بحوالي 5 مليون برميل نفط يوميا كما أن روسيا تعد موردا رئيسيا للمنتجات الكيميائية والأسمدة والمعادن والمنتجات الخشبية.

الشكل رقم (04):أهم الصادرات الروسية لسنة 2021

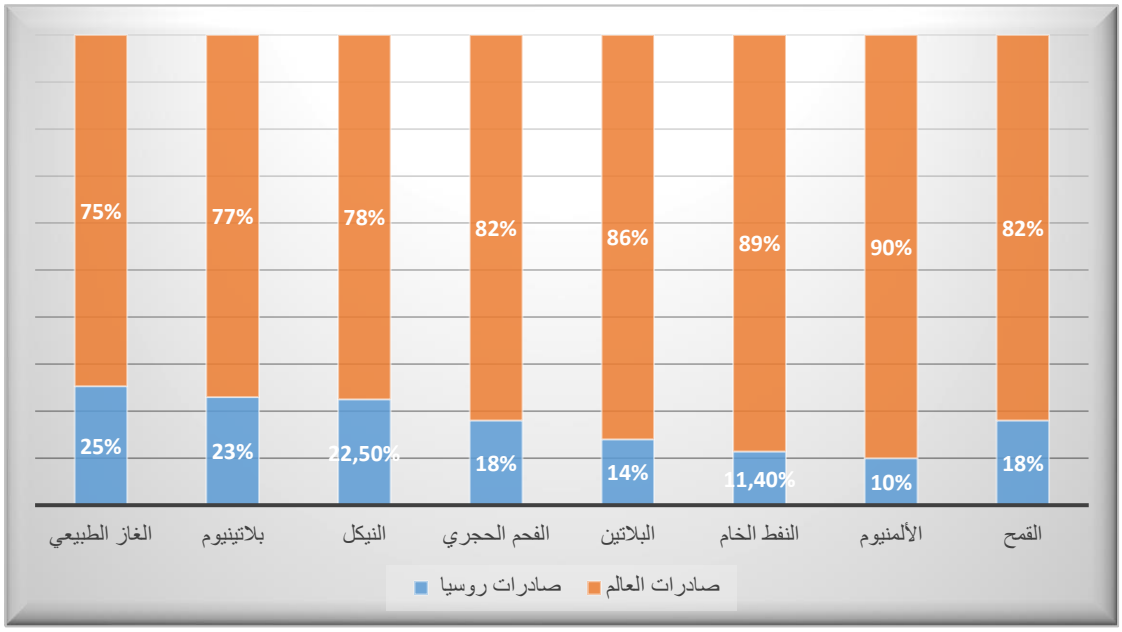

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على (الدولي، 2025)

حسب هذه البيانات يتضح أن روسيا تتمتع بثروات طبيعية جعلتها تحتل المراتب الأولى في الإنتاج والتصدير خاصة المعادن إضافة إلىأنها تطورت صناعتها العسكرية مما عزز حجم صادراتها في مجال الأسلحة من جهة ويعزز قوتها الاستراتيجية من جهة أخرى

الفرع الثالث: المكانة الاقتصادية لأوكرانيا.

أوكرانيا دولة ذات إمكانية اقتصادية كبيرة حيث تعتبر من أبرز مصدري المنتجات الأولية التي لا غنى عنها للغذاء والصناعة في كل أنحاء العالم، ففي عام 2021 بلغ حجم التجارة الدولية إلى 102.9 مليار دولار من السلع المتبادلة من البلدان في جميع أنحاء العالم وبلغت صادراتها نحو 68.24 مليار دولار في المقابل ارتفعت الواردات في **أوكرانيا** إلى 77.10 مليار دولار أمريكي وتمثل صادرات أوكرانيا في الحبوب مثل الشعير والقمح والذرة بالإضافة إلى الصلب الفحم الوقود المنتجات البترولية والكيماويات والآلات ومعدات النقل في القطاع التصديري في أوكرانيا له دور مهم في اقتصادها والدول المعتمدة عليها في توفير السلع الأولية والغذائية على وجه التحديد الحبوب.

تمتلك أوكرانيا قدرات زراعية كبرى تمثل أهمية على المستوى العالمي في عدد من المنتجات جعلت منها واحدة من أهم سلال الغذاء في العالم حيث يوجد بها أكبر مساحة من الأراضي الصالحة للزراعة في أوروبا ،بما يعادل 40

مليون هكتار والأكبر مساحة من الأرض السوداء بالعالم والتي تبلغ 25%، من حجم هذه التربة في العالم وتمثل منتجات القطاع الزراعي نحو 45% من إجمالي الصادرات الأوكرانية قبل الحرب الروسية حيث بلغ إنتاج الحبوب إجمالا نحو 50 مليون طن ،من بينها 28 مليون طن من القمح ،و صادرات بلغت نحو 18.1 مليون طن جعلتها تحتل المركز السادس عالميا في صادرات القمح والرابع في صادرات الذرة بينما احتلت المرتبة الثالثة من حيث كمية الإنتاج والمركز الثاني عالميا في إنتاج الشعير والرابع في صادراته كما تحتل المركز الأول عالميا في صادرات زيت دوار الشمس حيث تنتج في العادة 42% من الإنتاج العالمي من زيت بذور عباد الشمس و 16% من إنتاج العالم من الذرة 9% من إنتاج القمح تجدر الإشارة هنا إلى أن الصادرات الأوكرانية في مستوياتها الطبيعية تكفي لإطعام ما يزيد 600 مليون شخص حول العالم وتعتمد دول إفريقيا والشرق أوسطية على أوكرانيا في صادرات الحبوب مما أدى لارتفاع مخاطر الأمن الغذائي الذي بات يهدد ملايين الأشخاص حول العالم .

إضافة إلى أرقام أخرى تكشف المكان الاقتصادية لأوكرانيا حيث تمتلك مجموعة واسعة من الموارد الطبيعية، منها أنها الخامسة عالميا في صادرات التيتانيوم والثانية عالميا في إنتاج الصلب وتمتلك أوكرانيا سابع أكبر احتياطي في العالم وثاني أكبر احتياطي الفحم في أوروبا حوالي 34 مليار طن كما تعد من أكبر 10 منتجين الخام المنغنيز في العالم والضروري لصناعة الصلب والفولاذ بمعدل 2.3 مليار طن أي 12% من احتياطات العالم، تمتلك الدولة أيضا أكبر مخزون اليورانيوم في أوروبا وتمثل 1.8% من المخزون العالم من اليورانيوم.

من خلال ما سبق يظهر جليا مكانه الاقتصاد الأوكراني حيث تأتي أهمية أوكرانيا الاقتصادية ليس فقط لروسيا أو القارة الأوروبية ولكن العالم المعاصر وذلك من حيث حجم صادراتها من السلع الأساسية وإمكانياتها الطبيعية والصناعية

الشكل رقم(05): أهم الوجهات التصديرية لأوكرانيا

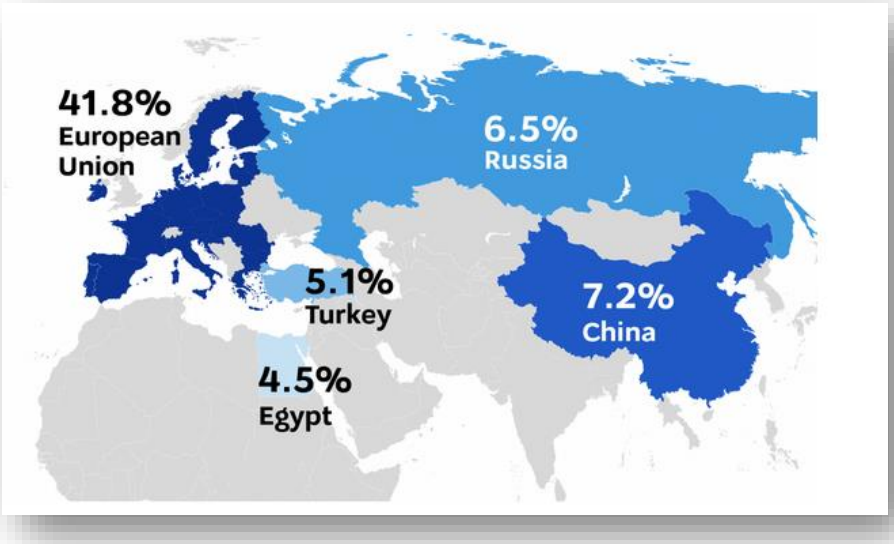

المصدر:(BRAND UKRAINE، 2025)

المطلب الثالث: تداعيات الحرب على البيئة الدولية.

إن آثار الحرب لم تكن فقط على دولتي النزاع ،والدول المجاورة لهما بل امتدت هذه التداعيات إلى جل دول العالم بدرجات مختلفة ومتفاوتة الخطورة، أي حسب مستوى الارتباط الاقتصادي والتجاري لكل دولة بالدولتين المتحاربين ،إن البوادر الأولى للحرب ظهرت من خلال نفاذ بعض المواد الأساسية في أفريقيا وفي آسيا ،وظهرت في طوابير شراء الوقود في أوروبا ونفاذ الأسمدة الزراعية في مخازن المزارعين حول العالم كل هذه المشكلات جعلت الدول تبحث عن عملاء جدد واتفاقيات تجارية جديدة والبحث عن حلول جديدة وسياسات اقتصادية عاجلة ومن أهمها البحث عن البدائل الطاقوية، ويمكن القول إن هناك تحولات جيواستراتيجية جديدة في تشكل العالم ولن يعود العالم بعد الحرب كما هو حاله قبلها .

لقد توقع البنك الدولي في تقريره عن مستجدات الاقتصادية الصادر في 22 أبريل 2022 أن العقوبات المفروضة على روسيا سيكون تأثيرها كبيرا على اقتصاديات الدول النامية في جميع أنحاء العالم كما توقع الخبراء أن تتحمل الأسواق الصاعدة العبر الأكبر حيث يشير نفس التقرير إلى أن اقتصاد هذه الدول المشار إليها سينكمش بنسبة 4.1% هذا العام مقارنة بتوقعات ما قبل الحرب التي كانت تشير إلى أنه سينمو بنسبة 3% ،إذ أن الصدمات الاقتصادية الناجمة عن الحرب ستؤدي حتما إلى تفاقم الآثار المستمرة لجائحة كورونا وسيكون هذا الانكماش هو الثاني من نوعه خلال عامين كما قدر بأنه اكبر بمعدل مرتين من الانكماش الذي صاحب جائحة كورونا عام 2020.

الفرع الأول:نظرية الاعتماد المتبادل :

يعرفه روبرت كيوهانك RobertKeohanekبأنه انخفاض أهمية وقيمة العلاقات الأمنية والعسكرية مقابل ارتفاع وتيرة وأهمية العلاقات الاقتصادية والاجتماعية المتعددة في الربط بين دول العالم. (بختة، 2024)

في الواقع إن نظرية الاعتماد المتبادل ترتبط بصلة وثيقة بفكرة الاقتصاد العالمي، اذ أنها تعد ركنها الرئيس،فلا يمكن الحديث أبدا عن اقتصاد عالمي في غياب درجة عالية من الاعتماد المتبادل على الصعيد الدولي، وقد أصبح الاقتصاد العالمي يلعب دورا كبيرا في توجيه وإدارة شؤون السياسة العالمية، و اصبحت الدول أكثر ارتباطا، لا سيما في ظل العولمة والفرضية المتداولة في هذا المجال كلما انخرطت الدول في الاقتصاد العالمي كلما زادت درجة حساسيتها وانخفضت فعالية استقلاليتها وبالتالي تصبح عرضة لتقلب الاقتصاد العالمي.

نظرية الاعتماد المتبادل تفترض وجود علاقة طردية بين زيادة التفاعلات وكثافتها، لا سيما في مجال الاقتصادي والتجاري وبين ارتفاع مستوى الاعتماد المتبادل في النظام العالمي وعلى العكس من ذلك كلما خفضت مستويات التبادل بين مكونات عناصر نظام العالمي كلما زادت درجة الاستقلالية وهي الحالة المناقضة للاعتماد المتبادل.

المصالح الاقتصادية تنمو ويزداد ازدهارها في ظل نظرية الاعتماد المتبادل فضلا عن ذلك فإن الاقتصاد العالمي لا يتحرك نحو فضاءات تكون أرحب و اوسع من السابق بمحرك واحد فحسب كون أن الاقتصاديات القوية العظمى والكبرى متشابكة ومتداخلة بشكل كبير وهو ما يعمل على رفع تبعات الصراع إذا ما حصل.

على اثر تعمق مسارات العولمة التي فرض الترابط عالميا على مستوى حركة رؤوس الأموال والتبادل التجاري وسرعة انتقال وتبادل معلومات، بحيث أصبح هناك وسرعة انتقال وتبادل المعلومات بحيث أصبح هناك ترابط اعتماد كثيف ومتشابك بين مختلف الفواعل سواء الدولية المتمثلة بالدول او المنظمات الحكومية أو الفواعل غير الدويلاتية كمنظمات المجتمع المدني العالمي والشركات العابرة للحدود وهذا الاعتماد المتبادل معقد ينطوي على نحو عميق في جوهر العلاقات الدولية، إذ أن وجود قنوات ربط متعددة بين مختلف الفواعل السياسية الدولية قد ولد ضرورة العمل المشترك لمواجه التحديات التي تواجه العالم فضلا عن ذلك انتفاء الحاجة مبدأ التراتبية الهرمية بين قضايا العلاقات الدولية، ففي عالم الاعتماد المتبادل المعقد لم يعد تقسيم قضايا السياسية العليا مثل جوانب العسكرية والأمنية والقضايا السياسية الدنيا مثل الاقتصاد وغيرها ذو جدوى، اذ يمكن لأي قضية أخرى مهما كانت هامشية أن تصبح ضمن أولويات السياسة العالمية ، والحساسية المفرطة كانت السمة الأبرز التي تجلت في نظرية الاعتماد المتبادل بحيث يمكن لحدث ما في دولة معينة أن يكون له تداعيات كبيرة في الدول الأخرى، ويمكن لذلك التأثير ان يمتد ليشمل كل دول العالم وبنسب متفاوتة.

الاقتصاد العالمي يتحرك وفقا لآليات التشابك والتكامل الاقتصادي المالي و الخدماتي بين دول العالم ففي الجانب المالي ارتبط الدول العالم ببعضها البعض مترابطين عبر فرض الدولار كعملة رئيسية في تسوية في التسويات الدولية، ومن ذلك الأساس يوجد في الوقت الحاضر نظام مالك ضمن قوانينه عمليه التسوية لجميع التفاعلات المالية ويعرف باسم **السويفت"Swift"**[1]وهناك ترابط اقتصادي يتمثل بتبادل السلع والخدمات بين مختلف دول العالم، ويعد الترابط الطاقوي المحور الرئيسي لعملية الإنتاج على المستوى العالمي النفط والغاز ،ونظرا للتوزيع غير المتكافئ للنفط والغاز عالميا ، نجد أن هذه المصادر الطاقوية موجودة بوفرة في دول معينة وتفتقر لها دول أخرى ويتداخل قطاع الخدمات مع جميع القطاعات الأخرى إلا أن أهميته تبرز بشكل أكثر دقة ووضوح في قطاع النقل، والمواصلات وبما أن العالم مقسم الى دول ولكل دوله الحدود معينة لا تسمح باختراقها من دون إذن، ولكي يتحقق الترابط العالمي في المجال الاقتصادي والتجاري والطاقة، يجب أن يتحقق الترابط والتنسيق بين مختلف الدول في مجال النقل والاتصالات عبر اختراق أقاليم الدول للوصول إلى الوجهة المطلوبة .

مما تقدم فان تلك التشعبات والارتباطات تتأثر بعضها بالآخر، أي تأثر أو خلل يصيب جزءا منها سوف تتأثر بقية الأجزاء الأخرى وكان آخر مثال على ذلك الارتباطات وتأثرها ببعضها الحرب الروسية–الأوكرانية وما أحدثته من اهتزازه على صعيد الاقتصاد العالمي

(الحسن، 2024، صفحة 117)

الفرع الثاني: آثار الحرب على طرفي النزاع.

أولا: آثار الحرب على روسيا.

لم تصل المواجهة الروسية الغربية في أوكرانيا على ساحة الحرب العسكرية بل اتسعت ومنذ بداية الأزمة إلى المجال المالي والاقتصادي، فكانت الاستجابة الاقتصادية للغرب على الحرب الروسية هائلة لتقويض قدرة روسيا على تمويل الحرب ،حيث فرضت الدول الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وبدون قرار أممي سلسلة من العقوبات على روسيا شاملة الدولة وقطاع الأعمال المسؤولين ودفعت إلى خروج كبريات الشركات الغربية من السوق الروسية (بوزيدي، 2023)، حيث انسحبت 1000 شركة أجنبية من روسيا بدوافع سياسية لا تجارية (الرحمن، 2024)،سواء تلك العاملة في قطاع الخدمات و الصناعات الالكترونية كما لم يسلم قطاع الطاقة الروسي الذي يمثل شريان اقتصاد الدولة من تلك العقوبات ،ما فاجئ الكرملين الذي راهن على أحجام الاتحاد الأوروبي عن

[1]اختصار جمعية الاتصالات المالية العالمية بين البنوك وهي الشركة مقرها في بروكسل وتخضع للقانون البلجيكي والاوروبي.

فرضها جراء اعتماد كثير من الدول على واردات النفط والغاز من روسيا وجاءت العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة وحلفائها على روسيا كالتالي: (بوزيدي، 2023)

1. فرضت الولايات المتحدة وحلفائها عقوبات على أحد أكبر البنوك الروسية الذي يلعب دورا في تمويل مشروعات البنية التحتية الروسية وأنشطة وزارة الدفاع وذلك ردا على اعتراف موسكو رسميا جمهوريتي **دونيتسك** و **لوغانسك** الانفصاليين في شرق أوكرانيا وتحريف معدات وقوات عسكرية في أراضيها .
2. وقف حركة الطيران بين روسيا ومعظم الدول الغربية إضافة إلى منع دخول الطائرات الخاصة المسجلة في دولة الثالثة في حاله تم استئجارها من قبل الروس كما قام الغرب بحظر بعض الطائرات ومعدات لشركة الطيران الروسية.
3. حرمان موسكو من الحصول على تمويل في مؤسسات التمويل الأمريكية و الأوروبية حيث صممت العقوبات الجديدة بهدف الإضرار القطاعات الاستراتيجية في القطاع الروسي خاصة قطاع التكنولوجيا والقطاع العسكري وقطاع الصناعات الفضائية.
4. شامله العقوبات الأمريكية خط نقل الغاز بين روسيا وألمانيا عبر بحر البلطيق المعروف **نورد ستريم 2**[1]وذلك بعد إعلان ألمانيا تعليق العمل به.
5. منع تداول الديون السيادية الروسية في الأسواق الغربية إضافة إلى فرض عقوبات على أثرياء الروس المقربين من الكريم وعلى أفراد عائلاتهم.
6. استهدفت العقوبات الغربية عددا من الأشخاص البارزين في روسيا على رأسهم الرئيس الروسي ووزير خارجيته **سيرغي لافروف** كما تمت مصادرة أصول أشهرا لأوليغارشية في روسيا.
7. عزل البنوك والمصارف الروسية عن نظام **سويفت** للتعاملات المصرفية والتحويلات المالية الدولية.
8. الحد من قدرة البنك المركزي الروسي على الوصول إلى احتياطاته من العملات الأجنبية المقدرة ب 630 مليار دولار بالإضافة إلى فرض عقوبات على صندوق الثروة السيادي الروسي وعلى إحدى الشركات التابعة له (بوزيدي، 2023، صفحة 7).

الشكل رقم (06):العقوبات الدولية المفروضة على روسيا مقارنة ببعض الدول ن قبل و بعد الغزو .

[1] هو خط أنبوب للغاز يمتد من روسيا إلى ألمانيا وأوروبا الغربية عبر بحر البلطيق، حيث تعرض إلى تفجيرات في 26 سبتمبر 2022.

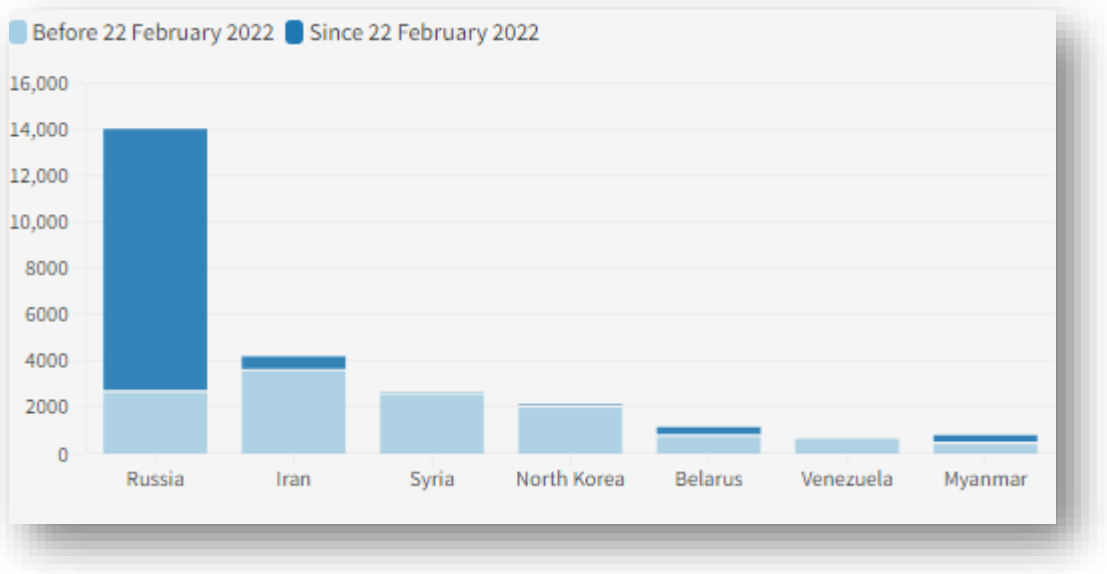

المصدر: FDI intelligent

يراهن الغرب على أن الخسائر المتزايدة في ساحة الحرب والعقوبات المالية والاقتصادية ستضعف نظام **بوتين** وتقوض قدرات روسيا على مواصلة الحرب في المدى المتوسط وهنا يوضح **ريتشارد نيفيو** المعروف باسم مهندس عقوبات واشنطن على إيران، أن فرض عقوبات على جميع صادرات روسيا من النفط والغاز الطبيعي من شأنه أن يوجه ضربة خطيرة على الاقتصاد الروسي لكن القيام بذلك سيؤدي أيضا إلى تفاقم أزمة الطاقة المتنامية نظرا إلى الاعتماد الأوروبي والعالمي على تدفقات الطاقة الروسية.

كما تفرض القوى الغربية ضغوطا مستمرة لمنع الصين من توفير دعم ملموس روسيا اقتصاديا وتقنيا وعسكريا وتسعى إلى إغلاق أبواب دول الصف الثاني ودول العالم الثالث أمام روسيا.

حيث عبرت الصين عن موقفها من الحرب من خلال:

- برفض إطلاق مصطلح الحرب على عملية العسكرية التي تقوم بها روسيا في أوكرانيا وضرورة أخذ تخوف دروس الأمنية بعين الاعتبار
- اعتبار أن حلف الناتو هو الذي دفع روسيا للقيام بعملياتها
- رفض الضغط على روسيا لدرجة استخدام كامل قوتها لأن هذا سيقود إلى حرب عالمية نووية
- امتناعها عن التصويت في مجلس الأمن على العقوبات ضد روسيا وهو ما جعل الصين غير ملتزما بالعقوبات على روسيا حيث أبقت على علاقاتها مع روسيا كما هي (الاوسط، 2022، صفحة 41)

لم تمضي هذه الإجراءات العقابية بلا خسائر بالنسبة لروسيا، فقد أنفق البنك المركزي الروسي 200 مليار لتثبيت سعر الروبل والذي خسر أكثر من 30% من قيمته منذ بداية الغزو، حيث تراجع أمام الدولار بنحو 10%، بينما تراجعت المخرجات الصناعية العام الماضي والاستثمارات الثابتة وانخفضت بنحو 7% كما أدى إخراج القطاع المصرفي الروسي من نظام (SWEEFT)ضررا بالغا على الميزانيات العمومية للبنوك الروسية.

ردت روسيا على الحرب المالية الاقتصادية بعده طرق منها قرار موسكو عدم قبول مستحقاتها من الغاز المصدر إلى أوروبا إلا بالروبل ،مما أدى إلى انتعاش الروبل بعد هذا القرار إذ تجاوزت قيمته ما كانت عليه قبل بدء الحرب على أوكرانيا،كما عملت الإجراءات التي اتخذها الرئيس الروسي في مواجهه العقوبات الغربية إلى إفشال مفعول هذه العقوبات وتحويلها إلى سلاح ضد الغرب، وبشكل خاص ضد أوروبا،إذ قامت روسيا بتخفيض إمدادات الغاز الروسي للدول الأوروبية التي يعتمد عددا منها بما في ذلك ألمانيا بصورة كبيره على الغاز الروسي حيث تحصل أوروبا على 40% من إمدادات الغاز الروسي ومن الطبيعي فإن تتأثر كافة القطاعات كقطاع الإنتاج التي تستخدم مستلزمات تشغيل من روسيا مثل صناعه الطائرات والصناعات الخشبية وصناعه الكهرباء وكل صناعات التي تستخدم النفط والغاز الروسيين والفحم الروسي والنحاس الألمنيوم وخاصة في دول مثل ألمانيا وفرنسا وايطاليا وهولندا وغيرها من الدول التي لن تستطيع تدبير بدائل سريعة عن الواردات الروسية،كما فرضت روسيا قيودا أخرى على صدارتها من المعادن النادرة و الأسمدة والحبوب كل هذه العوامل جعلت الآثار للحرب الروسية على أوروبا شديدة جدا ،خاصة بعد تعرض أوروبا لخسائر كبيره في الإنتاج وتراجع اقتصادي نتيجة جائحة كورونا ،حيث أعاقت العقوبات الاقتصادية خطوط التعافي الأوروبية و أوقعت أوروبا في أزمة جديدة لا تقل فداحة عن أزمة كورونا كما عمقت الفجوة بين العرض والطرف الاقتصاديات الدول الأوروبية بسبب ارتفاع أسعار الطاقة وفي الوقت الذي لا يستطيع البنك المركزي الأوروبي التوفيق بين مكافحة التضخم ودعم النشاط الاقتصادي ،حيث أثرت العقوبات أيضا على القطاع المالي والاستثمارات المالية الروسية في دول الاتحاد الأوروبي والاستثمارات الأوروبية في الاقتصاد الروسي،و ذلك من خلال:

- ربط الروبل الروسي بالذهب، كان هذا الإجراء من جانب روسيا ملحوظا لأنه كان خطوة جريئة لإضعاف هيمنة الدولار الأمريكي كعملة احتياطية نهائية، حيث ساعد ربط الروبل الروسي بالذهب في عزل الاقتصاد الروسي عن الآثار الاقتصادية السلبية للعقوبات المالية متعددة الأطراف القائمة على الدولار.
- زيادة سعر الفائدة الرئيسي لوقف انخفاض قيمة الروبل، العملة الروسية.
- منع دفع الفوائد للمستثمرين الأجانب الذين يحملون سندات حكومية روسية.

- منع الشركات الروسية من دفع أرباح بالدولار للمساهمين في الخارج،وكان الغرض من هذا الحظر هو تقليل طلب روسيا على الدولار الأمريكي، والتخفيف من تأثير العقوبات المالية القائمة على الدولار التي فرضتها الولايات المتحدة على روسيا.
- منع المستثمرين الأجانب الذين يحملون أسهما وسندات روسية بقيمة مليارات الدولارات من بيعها. (ozili, 2022, p. 12)

ثانيا: آثار الحرب على أوكرانيا.

فيا لمقابل، ومع استمرار الحرب الروسية–الأوكرانية، تضخمت خسائر الاقتصاد الأوكراني؛ حيث توقفت معظم الأنشطة الاقتصادية في البلاد، كما لحقت بالبنية التحتية الأساسية من الطرق والجسور والموانئ أضرار كبيرة، فالحرب الروسية لم تستهدف تدمير المواقع العسكرية الأوكرانية فقط، بل أيضا الأهداف المدنية، كما جرى استهداف البنية التحتية للاتصالات في أوكرانيا، وأغلقت معظم الموانئ و المطارات الأوكرانية نتيجة الأضرار التي لحقت بها، كما أن كثيرا من الطرق والجسور إما تضررت أو دمرت وتسبب إغلاق الموانئ الأوكرانية المطلة على البحر الأسود في عرقلة حركة النقل البحري، وحاولت الحكومة الأوكرانية استبدال نقل البضائع الزراعية عبر السكك الحديدية إلى دول الجوار الأوروبي، قبل أن تحظر تصدير العديد من السلع الزراعية،وعلى الرغم من صعوبة حصر الأضرار المادية في أوكرانيا بشكل نهائي حاليا، فإن التقديرات الأولية تشير إلى أن ما لا يقل عن 100 مليار دولار من البنية التحتية و المباني و الأصول المادية الأخرى جرى تدميرها .وقبل الحرب الروسية، بلغت الاحتياطيات النقدية الأوكرانية 31 مليار دولا رفي العام 2021، لكن الحرب تسببت في دمار واسع النطاق للقدرة الإنتاجية الأوكرانية، وتدهور تجارتها الخارجية، وتضاؤل قدرة الحكومة على تحصيل الضرائب، إضافة إلى زيادة تدهور الأوضاع المالية، وارتفاع الضغوط التضخمية في أوكرانيا مع ارتفاع أسعار الطاقة والغذاء والمعادن. (الشافي، 2022)

تشير التوقعات الحالية إلى أن الاقتصاد الأوكراني يسجل انكماشا بنسبة 35% عام 2023 وذلك على الرغم من تضرر النشاط الاقتصادي من جراء الدمار الذي لحق بالقدرات الإنتاجية وتضرر الأراضي الزراعية وانخفاض المعروض من الأيدي العاملة، حيث تشير التقديرات إلى نزوح أكثر من 14 مليون شخص وفقا لتقديرات البنك الدولي فان إجمالي احتياجات تعافي وإعادة الإعمار في القطاعات الاجتماعية والإنتاجية و البنية التحتية تبلغ إجمالا 349 مليار دولار على أقل تقدير، أي أكثر من 1.5 ضعف حجم اقتصاد أوكرانيا قبل الحرب عام 2021 (mondiale, 2022).

الفرع الثاني: آثار الحرب على الاقتصاد الأوروبي.

شهدت الدول الأوروبية العديد من الآثار والتحديات بسبب تداعيات الحرب منها:

- انخفاض حجم التبادل التجاري، حيث يعد الاتحاد الأوروبي أكبر شريك تجاري لروسيا وتشكل موسكو خامس أكبر شريك تجاري الاتحاد الأوروبي لكن العقوبات الغربية المفروضة على روسيا تأثرت بشدة في العلاقات التجارية بين موسكو والاتحاد الأوروبي خاصة مع قرار الدول الصناعية السبع الكبرى بإلغاء وضع الدولة الأولى بالرعاية الممنوح لروسيا بموجب قواعد منظمة التجارة العالمية.
- تهديد الاستثمارات والأصول الأوروبية في روسيا وتعرضها لخطر المصادرة أو التأميم بسبب الحرب والعقوبات الغربية حيث يصل نصيب الاستثمارات بلدان الاتحاد الأوروبي في السوق الروسي نحو 311.4 مليار يورو، أي ما يعادل 340 مليار دولار حتى عام 2020، وبلغت الاستثمارات الروسية في دول الاتحاد الأوروبي نحو 136 مليار يورو خلال 2020 ،كما أن هناك حوالي 60 مليار دولار مستحقة لبنوك الاتحاد الأوروبي على كيانات روسيا يمكن تجميدها، وقد يتعرض أيضا حامل السندات السيادية الأوكرانية من أوروبا نحو 23 مليار دولار لمخاطر عدم القدرة على السداد .
- تهديد أمن الطاقة الأوروبي حيث تعد روسيا أكبر مورد للطاقة الاتحاد الأوروبي حوالي 40% من واردات الاتحاد من الغاز الطبيعي نحو 33% من واردتها من النفط مصدرهما من روسيا.
- تهديد امن الغذاء الأوروبي حيث تعد روسيا أكبر مصدر للقمح في العالم،حيث تحتل كل من روسيا وأوكرانيا معا أكثر من ثلث الصادرات الحبوب العالمية، وفي ضوء تطورات الأزمة ارتفعت أسعار المواد الأساسية بما في ذلك سلع الزراعية خاصة القمح والذرة بنسبة تفاوتت بين 40% الى 60%.
- أزمة اللاجئين الأوكرانيين حيث غادر نحو ربع مليون شخص أوكرانيا منذ بداية الحرب في أوكرانيا ووفقا لتقديرات الأمم المتحدة في منتصف 2022 وهي الرقم مرشح للزيادة كلما طال أمد الحرب، تشير التقديرات إلى أن الجهود الإغاثة تتطلب نحو 30 مليار يورو أي 32.7 مليار دولار خلال العام الأول.
- تضرر قطاع الطيران والسياحة مع حظر الرحلات الجوية بين روسيا والدول الأوروبية تعد روسيا ثالث أكبر مصدر السياحة في أوروبا بجانب تضرر العديد من قطاعات تصنيع البنوك والخدمات المالية بنسبة تتراوح بين 10% 50 (الشافي، 2022).

لشكل رقم (07): نسبة الاعتماد الأوروبي على الغاز الروسي

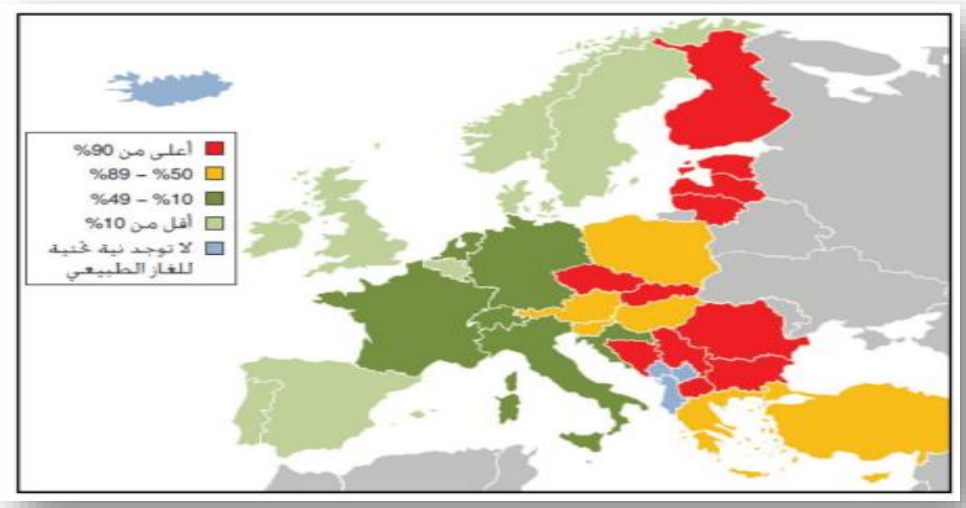

المصدر: (حداد، 2020، صفحة 183)

الفرع الثالث: تداعيات الحرب على الاقتصاد العالمي.

نظرا للمكانة الاقتصادية لكل من روسيا وأوكرانيا في الاقتصاد العالمي، ونظرا لانعكاسات الاعتماد المتبادل، كما وضحنا سابقا، فان الحرب لها تداعيات كبيرة على جميع أنحاء العالم حيث شهد العالم تراجع في معدلات النمو، مع معدلات تضخم مرتفعة، وخاصة من جانب الأمن الغذائي ذلك أن الحرب تخلق أزمة غذائية نتيجة ارتفاع أسعار المواد الغذائية والنقص في العديد من البلدان التي تعتمد على الصادرات الروسية والأوكرانية.

أولا: تراجع معدلات النمو العالمية

وما أن بدأت الحرب الروسية –الأوكرانية ومتابعها من توترات سياسية وبالنظر للمكانة التي تحتلها كل من روسيا وأوكرانيا في أسواق الطاقة، وأسواق السلع الغذائية وأسواق السلع الأساسية والمعادن تراجعت معدلات النمو العالمي كما شهدت معدلات التضخم ارتفاعا كبيرا خلال النصف الأول من عام 2022 رتبتها اختناقات سلاسل توريد وارتفاع تكاليف الشحن إلى جانب ارتفاع أسعار النفط والطاقة إلى مستويات التاريخية.

الشكل رقم(08): تطور معدلات النمو في العالم (2022-2025)

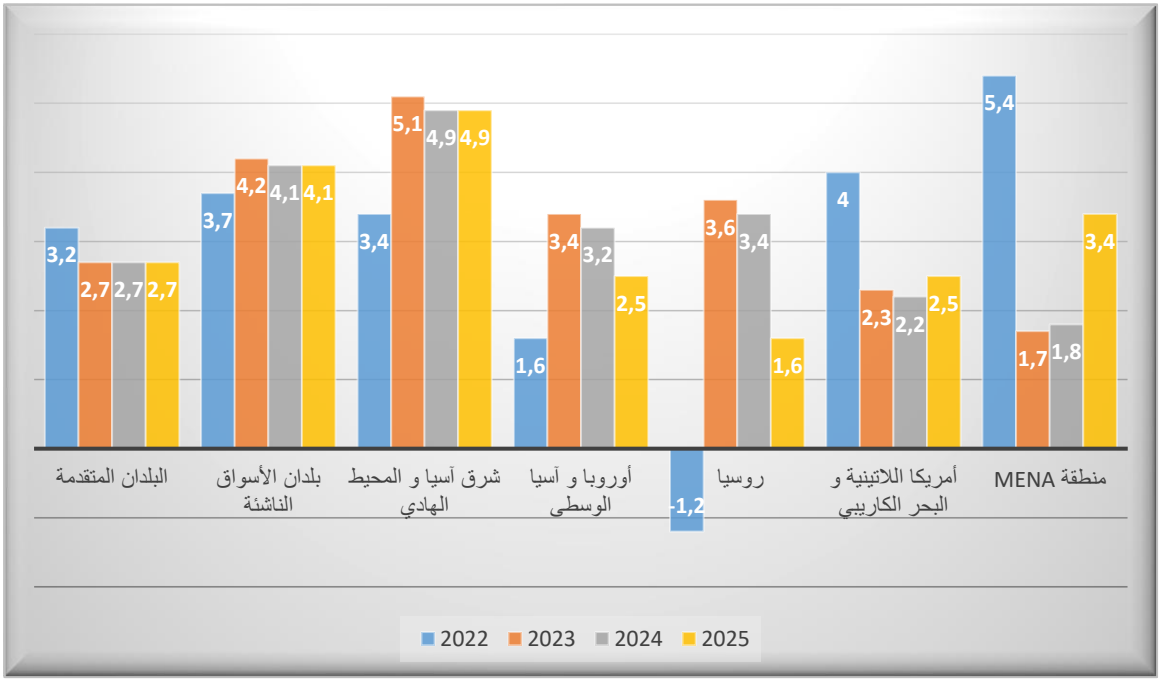

المصدر من إعداد الطالبة بناءاعلى (الدولي، 2025)

تجدلا الإشارة على أن أوكرانيا عرفت تراجع في النمو ب 28%، هذا التزامن في انخفاض معدلات النمو وارتفاع معدلات البطالة أصبح ظاهرة تسود اغلب بلدان العالم والدليل على ذلك احتجاجات الاجتماعية التي تأجلت في اغلب بلدان النامية والمتقدمة منها على حد سواء تعبيرا عن الرفض الشعبي وتردي الأوضاع المعيشية، كما أن تصاعد الحرب الروسية –الأوكرانية جعل الضرر الاقتصادي أكثر تدميرا واجعل الصدمة مضاعفة على البلدان النامية خصوصا وذلك من خلال:

- التداعيات المباشرة نتيجة ارتفاع أسعار السلع الغذائية والطاقة مما دفع التضخم نحو المزيد من الارتفاع أدى بدوره إلى تآكل قيمة الدخول وإضعاف الطلب.
- التداعيات غير مباشرة نتيجة الخسائر والأضرار على الدول الأوروبية مما زاد من ارتفاع الأسعار العالمية.
- ارتفاع تكاليف الشحن مما أثر على تضخم في البلدان المستوردة أكثر من غيرها حيث أدت الحرب الروسية –الأوكرانية إلى ارتفاع الأسعار الآجلة.

ثانيا: ارتفاع معدلات التضخم.

وفي ظل هذا الارتفاع في أسعار الطاقة وأسعار السلع الأساسية، تسارع التضخم في كل من الاقتصاديات المتقدمة والبلدان النامية، وارتفاع متوسط العالمي لمؤشر أسعار المستهلكين إلى 7.8% في أفريل 2022، وهو أعلى مستوى له منذ عام 2008، وبلغ معدل تضخم الإجمالي في بلدان الأسواق الناشئة والبلدان النامية 9.4%وهو

أعلى مستوى له منذ عام 2008 في حين أن التضخم في الاقتصاديات متقدمة وصل إلى نحو 6.9% وهو الأعلى منذ عام 1982.

الشكل رقم (09):نسبة تطور معدلات التضخم في العالم (2022-2023)

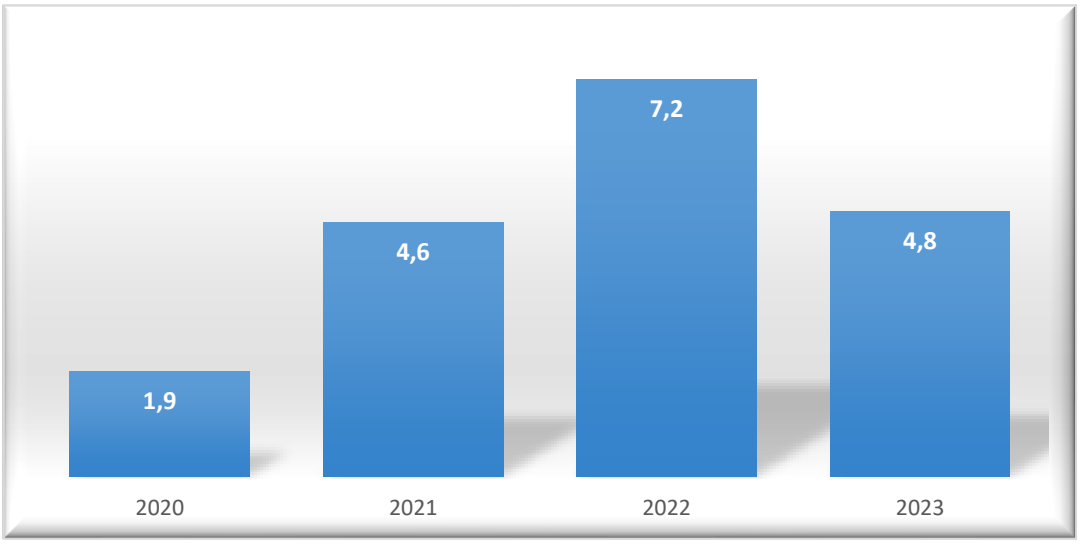

المصدر من إعداد الطالبة بناءا على (الدولي، 2025)

إن الأزمات المتداخلة للحرب في أوكرانيا مع أثر الجائحة والارتفاع الحاد في أسعار المواد الغذائية والوقود وتزامن البطالة وضعف النمو وارتفاع الأسعار يشبه إلى حد كبير ما حدث في سبعينيات القرن الماضي بعد أكثر من سنتين من الركود الاقتصادي العالمي الأسوأ منذ الحرب العالمية الثانية،ومن جراء تفشي فيروس كورونا والإجراءات الإغلاق التي شهدها العالم أصبح الاقتصاد العالمي معرض مره أخرى للخطر غير أنه في هذه المرة يواجه ارتفاع التضخم وتباطؤ في النمو في آن واحد حتى وان كان من الممكن تجنب الركود الاقتصادي العالمي فان أثار التضخم السلبية يمكن أن تستمر لبضع سنوات ما لم تحقق زيادات كبرى في جانب العرض، وسيظل نصيب الفرد من الدخل الحقيقي في عام 2023 أقل من مستويات التي سادت قبل الجائحة بنحو 40% الاقتصادية النامية، وبالنسبة للكثير من البلدان سيكون من الصعب تجنب مخاطر الركود الاقتصادي مع القيود المفروضة على إمدادات الغاز الطبيعي لاسيما في استعماله في الأسمدة وشبكات الكهرباء في البلدان الأفقر وثم خطر باستمرار معدل التضخم فوق المتوسط ومعدل نمو دون المتوسط لسنوات عديدة وهي ظاهرة لم يشهدها العالم منذ سبعينيات القرن العشرين

ثالثا: تداعيات الحرب على سلاسل التوريد العالمية.

نتج عن الحرب الروسية –الأوكرانية موجة تضخم عالمية هي الأكبر منذ سنوات طويلة، انعكس ذلك بصورة رئيسية على أسعار السلع الأساسية للمواد الغذائية والطاقة، والتي ارتفعت في المجمل خلال عام 2021 ب 38%، عن عام 2019 من خلال زيادة في الأسعار الغذائية ب 30% والطاقة ب 41% والمواد الخام الصناعية ب

2:40.7% وذلك بحكم الدور المحوري الذي تلعبه روسيا وأوكرانيا في تزويد الاقتصاد العالمي بهاتته المواد (سليمان ح.، 2022).

تفاقمت أزمة سلاسل الإمداد العالمية التي كانت مضطربة وضعيفة بسبب التأثيرات السلبية لجائحة كورونا، وزادت الحرب الروسية الأوكرانية من الضغوط على سلاسل التوريد، مع فرض قيود على السفر وعجز متكرر في المكونات الأساسية، مما أدى إلى ارتفاع التكاليف وتأخير الشحنات حيث واجهت شركة تحديات متزايدة في نقل البضائع حول العالم من القمح والذرة والصلب وغيرها حيث تعد سواء أوكرانيا من كبار الموردين المعادن والسلع الأساسية.

1–تأثير الحرب على ارتفاع أسعار الشحن:

خلال أقل من شهر ارتفعت أسعار الشحن البحري والجوي بنسبة 20%، خصوصا بعد أن قفز سعر وقود تشغيل السفن بنسبة 23% منذ بداية العام بسبب ارتفاع أسعار النفط التي وصلت إلى 120 دولار للبرميل، قبل أن تتراجع إلى 116.95 دولار للبرميل خام برنت ، في حين سجل خام نايميكس الامريكي نحو 110.60 دولار للبرميل، يمثل الشحن البحري وحده 80% من حركة التجارة العالمية، ووفقا لغرفة التجارة البحرية الدولية، شكل البحار الروس والأوكرانيين 14.5% من اليد العاملة في مجال الشحن البحري العالمي سنة 2021 ،كما أغلقت السفن الروسية المتراكمة مضيق **كيرتش** الذي يربط بين البحر الأسود وبحر آزوف مما يعني توقف مرور أي سفن تجارية عبره، في سياق متصل عدلت هيئة قناة السويس الرسوم الإضافية المفروض على ناقلات الغاز البترول المسال (GPL) المحملة والفارغة العابرة للقناة في الاتجاهين لتصبح 20% بدلا من 10% من الرسوم العبور العادية، ولقد فرضت هذه الحرب تداعيات سلبية عدة على قطاع النقل الجوي العالمي وغيره من القطاعات المرتبطة بالتخزين والتوزيع والشحن والتي تشكل معا شريانا حيويا الاقتصاد الدولي، يتجلى ذلك في ارتفاع الشحن حيث شهدت أسعار مؤشر **بريتوس** للشحن الجوي ارتفاعا خاصة فيما يتعلق بالمراكز الإنتاجية والتصنيعية في الصين والمستهلكين في الولايات المتحدة وأوروبا ، ارتفعت الأسعار بين أوروبا والصين بمعدل 80% ،ليصل إلى حوالي 11.63 دولار لكل كيلوغرام في الأسبوع الأول من مارس مقارنه بالأسبوع السابق ،جاء هذا الارتفاع نتيجة لإغلاق عدد من المسارات الجوية، مما اضطر شركه الخدمات اللوجستية إلى اتخاذ طرق أطول بسبب تداعيات الحرب الدائرة. (سمايلي، 2024، صفحة 306)

2–تأثير الحرب على الأسعار العالمية للغذاء:

تسببت الحرب الروسية الأوكرانية في هبوط عرض المواد الغذائية على الصعيد العالمي، نظرا لاضطراب الصادرات الأوكرانية وبالأخص من الحبوب ،في حين تأثير على الصادرات الروسية بمختلف أنواعها تم من بوابة العقوبات الأمر الذي أدى إلى انخفاض هائل في صادرات المواد الغذائية وزيادة أسعار مواد الغذائية الأساسية بنسبة تصل إلى 30% مما يهدد الأمن الغذائي في بلدان أفريقيا والشرق الأوسط، حيث سجلت أسعار القمح على المستوى العالمي ارتفاعا خلال ابريل 2022 لتعكس إلى حد كبير، حالة الغموض التي تكتنف الإمداد العالمي وسط اضطرابات التصدير المحتملة من أوكرانيا والاتحاد الروسي وطبقا لتقرير سوق الحبوب العالمي الصادرة عن مجلس الحبوب الدولي في 21 أبريل 2022 فقد ارتفع مؤشر أسعار الحبوب بنسبة زيادة بلغت 33.2% حيث ارتفع مؤشر أسعار القمح بنسبة زيادة سنوية بلغ 62% بينما سجلت أسعار الذهب ارتفاعا سنويا بنسبة 32% كما ارتفعت أسعار الشعير بنسبة زيادة سنوية بلغت 61.6% (نعوش، 2022).

أدى نقص الإمدادات الناجم عن الصراع الأوكراني الروسي إلى ارتفاع أسعار الأسمدة إلى مستويات قياسية حيث تصدر روسيا وبيلاروسيا نحو خمس الأسمدة في العالم، وارتفاع أسعار الأسمدة بنسبة 220% بين أفريل 2020 ومارس 2022 مما أدى إلى ارتفاع تكاليف المزارعين في جميع أنحاء العالم، الآمر الذي انعكس بالسلب على أسعار الغذاء العالمية.

أثرت الاضطرابات التي عصفت بسلاسل التوريد بسبب الحرب سلبا على الاقتصاد العالمي ولعب الدورة الرئيسي في حدوث ركود تضخمي المسحوب مزيج من الأسعار المرتفعة والنمو منخفض حيث شهدت أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية ارتفاعا في معدلات تضخم الذي وصل إلى مستويات خطيرة لم تحدث منذ سنوات وذلك بسبب نقص المواد الخام وارتفاع أسعار الطاقة وقد أثار هذا الارتفاع فزع المستثمرين على مستوى العالم ما دفع بالبنوك المركزية إلى رفع أسعار الفائدة ،حيث نفذ أكثر من 33 بنك مركزي زيادات متسارعة على أسعار الفائدة بهدف كبح جماح التضخم، والتي تعني أن الطلب على القروض سيصبح أقل، وبالتالي ضخ السيولة النقدية لغرض الاستهلاك أو الاستثمار تتضاءل ،وبالتالي فرص عمل أقل وظهور مؤشرات أكبر على التبادل الاقتصادي، لذلك فإن تبعات قرارات غالبية البنوك المركزية برفع أسعار الفائدة أثر سلبا في اقتصاداتها وتوقعات النمو كذلك أثرت سلبا في الأسواق الناشئة التي يكون فيها الاستيراد أكبر من التصدير.

3–تأثير الحرب على أسعار الطاقة العالمية:

روسيا هي منتج ومصدر رئيسي للنفط والغاز في عام 2020 كانت ثالث اكبر منتج للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية و المملكة العربية السعودية، حيث كانت 60% من صادراتها النفطية موجهه إلى أوروبا هددت التعزيزات العسكرية الروسية خارج أوكرانيا وما تلاها من غزو ،إمدادات الطاقة من روسيا إلى أوروبا بعد ضم روسيا لشبه جزيرة القرم في عام 2014 فرضت العقوبات الدولية وتم تجديدها بعد الغزو الروسي لأوكرانيا في فيبر 2022 ، وتم تعليق اعتماد خط الأنابيب الجديد **نورد ستريم 2** لاحقا، ورفضت روسيا بالفعل زيادة صادرات الغاز إلى أوروبا قبل الغاز، استجابت للعقوبات الأوروبية من خلال تقليص شحنات الغاز إلى ألمانيا عبر خط أنابيب **نورد ستريم1** وأوقفتها بالكامل في أوائل سبتمبر، على الرغم استمرار احتواء خطوط الأنابيب على الغاز الطبيعي، قد يؤدي الخطر الذي تفرضه روسيا على صادرات الطاقة إلى اضطراب كبير في إمدادات الطاقة الدولية، مما سيؤدي إلى زيادة أسعار الطاقة، وقد يتسبب الصراع بين روسيا وأوكرانيا في ارتفاع سعر النفط إلى أكثر من 140 دولار للبرميل مما سيخفض بشكل كبير من توقعات النمو الاقتصاد العالمي، ويدفع بعض الدول الأوروبية و غير الأوروبية إلى الركود، ومع إمداد روسيا بنحو 19% من الغاز الطبيعي في العالم و11% من النفط، ارتفعت أسعار الطاقة بشكل مثير للقلق حيث تعتمد أوروبا بشكل خاص على الغاز والنفط الروسيين،أصبحت الأسعار الفورية للغاز في أوروبا أكثر من 10 أضعاف ما كانت عليه قبل الغزو ،وتضاعفت التكلفة تقريبا في نفس الفترة تهدد صدمة الأسعار بزيادة الفقر وتعطيل إنتاج السلع والخدمات في جميع إنحاء العالم.

المبحث الثاني: توجهات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل الحرب الروسية–الأوكرانية.

يدعم الاستثمار الأجنبي المباشر الاقتصاد العالمي بشكل كبير حيث يمكن الاستفادة منه مباشرة إما من خلال المنظمات الخاصة، شركه متعددة الجنسية، رواد الأعمال ، شركه عامة، الحكومات أو حكومات الدول، روسيا وأوكرانيا تربطهما علاقات تجاريه وقد قامت باستثمارات أجنبية مع العديد من البلدان كما سبق ووضحنا المكانة الاقتصادية لكلا البلدين، هذا من جهة، من جهة أخرى تعدت آثار الحرب على الاستثمار الأجنبي المباشر حدود بلدي النزاع، نظرا للتشابك في العلاقات الاقتصادية الدولية ومن خلال هذا المبحث سوف نقوم بتحليل انعكاسات الحرب الإقليمية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر هذا في المطلب الأول، أما في المطلب الثاني سوف نعرض التوجهات القطاعي الجديدة للاستثمار الأجنبي المباشر، أما في المطلب الأخير سوف نعالج الفرص و التحديات الجديدة للاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الأول: انعكاسات الحرب على التوجهات الجغرافية للاستثمار الأجنبي المباشر.

بعد العقوبات الدولية التي تم فرضها على روسيا، سوف تبدي الاستثمار الروسية، سوآءا الأجنبية أو المحلية، رد فعل تجاه الوضع المتوتر انطلاقا من منطقة الصراع، إلى الدول الإقليمية، لتمتد لجميع إنحاء العالم

الفرع الأول: تداعيات الحرب على الاستثمار الأجنبي المباشر على طرفي الصراع

أولا: الانعكاس على روسيا

لقد أدى الصراع الروسي الأوكراني إلى تداعيات سلبية على كلا البلدين، مما أدى إلى تفاقم التحديات الاقتصادية وإعاقة آفاق النمو كما سبق التوضيح من خلال الآثار على اقتصاديات البلدين والأزمة العالمية للغذاء والطاقة، وتأثر سلاسل التوريد العالمية، مما زاد من تعقيد المشهد الاستثماري، كما ساهمت الاضطرابات في التجارة الدولية وعدم الاستقرار إلى ردع المستثمرين، مما أدى إلى انخفاض فرص الاستثمار والتنمية الاقتصادية في منطقة الصراع(Wiliam, 2024)

كما سبق وأن وضحنا أنه من ضمن الآثار الناجمة عن الحرب، العقوبات المفروضة على الروسية والتي كان لها الأثر البارز على إعادة توجيه الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فتجميد الأصول الروسية في الخارج يعتبر إجراء صارم للغاية ويؤثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل والخارج، و تجدر الإشارة إلى أن مجموعة من البنوك الروسية تضم كيانات حكومية متنوعة مثل VTB Bank, Sberbank ,VEB GazpetrombankK, Financial Corporation

إن لتجميد الأصول البنكية أثر مزدوج، من جهة يؤدي إلى توقيف أو إفلاس فروع هذه البنوك في الخارج (كما حدث مع Seberbank في أوروبا و الذي له 7 فروع عالمية : البوسنة، الهرسك، كرواتيا، جمهورية التشيك، المجر، ألمانيا، سلوفينيا صربيا) من ناحية أخرى تجميد الأصول يعني استحالة تمويل الشركات المتعددة الجنسية الروسية في الخارج ، كما له تأثير على وصول المستثمرين الأجانب المقيمين في روسيا إلى التمويل، إضافة إلى أن جزءا من الاحتياطي الأجنبي للبنك المركزي الروسي قد تم تجميده ، أما في ما يخص استبعاد روسيا من نظام الدفع Swift فإن نظام الدفع بين البنوك عبر الحدود Cips الصيني قد يكون بديلا عن نظام Swift ، لكنه يؤدي في المقابل إلى الاعتماد على الين الصيني و قد لا يكون مرغوبا لدى بعض الشركات ، وكرد فعل تم إطلاق نظام تحويل لبنك روسيا SPFS مع حوالي 400 مستخدم ، حيث يعتبر حلا للمدفوعات المحلية، ومع ذلك فهو غير مرتبط بالأنظمة الخارجية ، و في الأخير فإن الاستبعاد من نظام Swift تسبب في تعكر المناخ الاستثماري الروسي ، تجدر الإشارة إلى أن روسيا قد تدربت على العقوبات الغربية ، خاصة بعد ضم شبه جزيرة القرم سنة 2014، و من الطبيعي أن تكون الموجة الجديدة من العقوبات أشد (Kalotay, 2023, p. 9)

إن العقوبات تجعل الاستثمار الأجنبي الروسي في دول منظمة التعاون الاقتصاديوالتنمية غير مجدي لأن الكيانات الخاضعة للعقوبات لا يمكنها استخدام الأنظمة المصرفية للدول المشاركة في العقوبات،وقد يطال هذا الأمر حتى الشركات الروسية الغير خاضعة للعقوبات والتي قد تتخوف هي الأخرى من تجميد أصولها، هذا ما أدلت به سارة Sarah BauerleDanzman، باحثة مقيمة في فرع المجلس الأطلسي وأستاذة مشاركة في جامعة إنديانا.

أن لجوء الاستثمارات الروسية إلى دول رابطة الكومنولث والإمارات العربية المتحدة، والصين، يعبر عن استراتيجية روسيا للتهرب من العقوبات المفروضة،وهذا يجعل تأثير العقوبات على روسيا محدودا

الشكل رقم (10) الوجهات الجديدة الاستثمارات الروسية بدلا من دول OCDE((2Q2014-1Q2024)

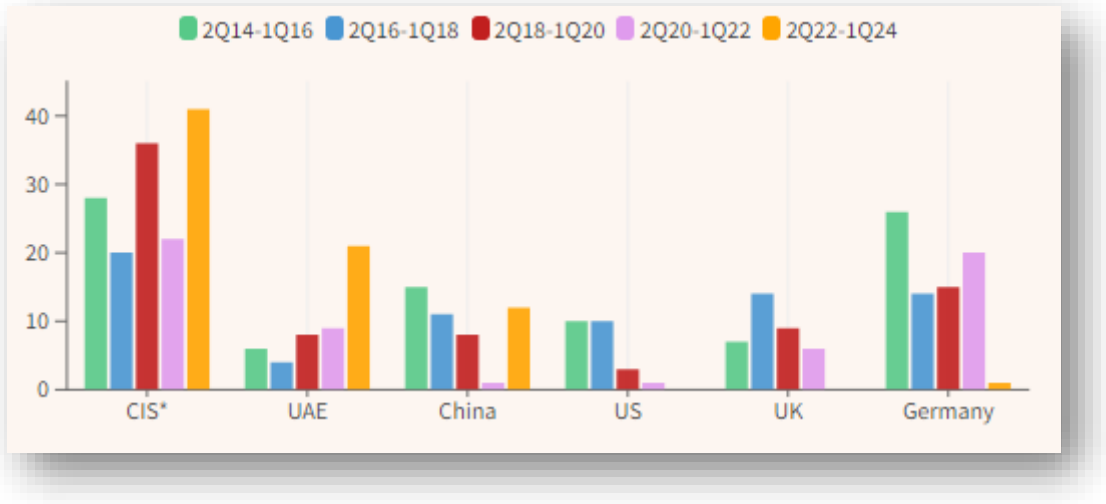

CIS : رابطة دول الكومنولث المستقلة إضافة إلى أرمينيا، أذربيجان، بيلاروسيا، طاجكستان، كازخستان وأوزباكستان.

المصدر:(intelligence, 2024)

وقد لوحظ أكبر تغيير في روسيا بحلول نهاية أكتوبر 2022، حيث أوقفت أكثر من 1260 شركة دولية (43% من جميع الشركات الدولية العاملة في البلاد) عملياتها أو انسحبت من البلاد؛ علاوة على ذلك قامت 495 شركة إضافية (17% من جميع الشركات الدولية العاملة في البلاد) بتقليص عملياتها أو تجميد خططها الاستثمارية، تجلى هذا الاتجاه في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر السلبية الكبيرة في النصف الأول من عام 2022(pindyuk, 2024) .

كانت هناك استجابة متباينة من جانب قطاع الأعمال للغزو الروسي لأوكرانيا، فقد انسحبت أكثر من 1000 شركة من روسيا أو علقت عملياتها في البلاد، وفقا لقائمة جمعتها Yale School of Management، حيث يقول Jeffrey Sonnenfeld، مؤسس معهد القيادة التنفيذية للرؤساء

التنفيذيين في جامعة yale، والذي قاد فريق البحث الذي أعد القائم:"إنه أكبر نزوح للأعمال في تاريخ العالم"في حين أن الانسحاب الواسع النطاق للمستثمرين من روسيا قد وضع دور الأعمال في المجتمع في منظور جديد، إلا أن العديد من المديرين التنفيذيين قد مضوا قدما في البلاد بغض النظر عن ذلك، ووفقا لقائمة Yale، فإن حوالي 420 شركة إما تشتري الوقت أو تواصل أنشطتها التجارية كالمعتاد في روسيا.

من بين المستثمرين الأجانب الذين ما زالوا يتقدمون في البلاد، شركة بروكس التركية لتصنيع المحركات الحرارية، والتي تخطط لبناء مصنع للغلايات البخارية الصناعية في مدينة فورمانوف الروسية، كما تستعد شركة كرونوسبان القابضة، وهي شركة نمساوية مقرها قبرص لتصنيع الألواح الخشبية والأرضيات المصفحة، لبناء مركز لوجستي فيروسيا.(intelligence، 2024)

الشكل رقم (11):قيمة المشاريع الجديدة في روسيا(2004-2022).

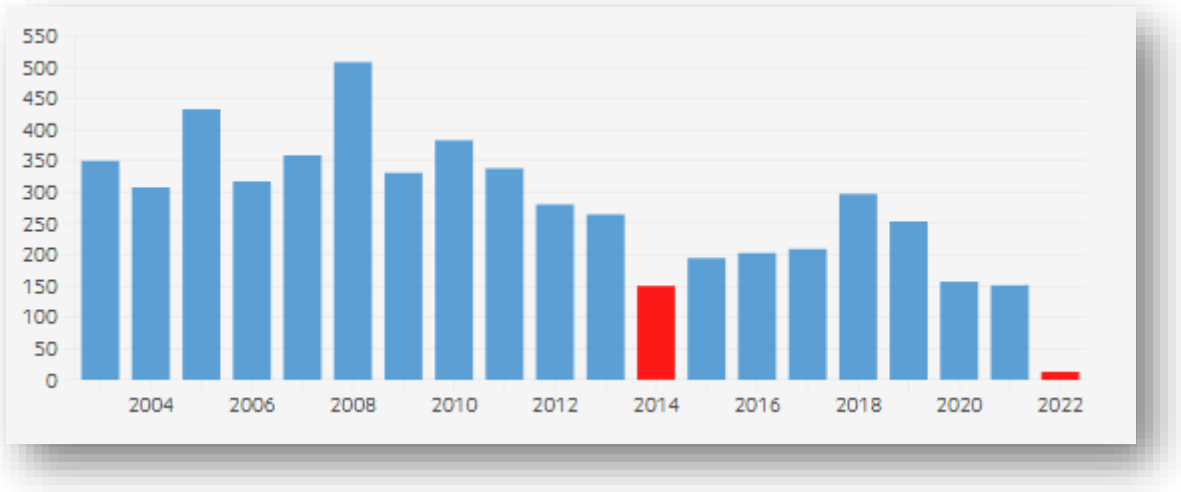

المصدر:(intelligence، 2024)

ثانيا الانعكاسات على أوكرانيا :

ركزت مقالة حديثة في صحيفة Financial times حول الاستثمار الأجنبي المباشر في أوكرانيا على حجتين رئيسيتين، أولا انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر الجديد في أوكرانيا بشكل مفاجئ بعد بدء الصراع مع روسيا، ثانيا، على الرغم من بعض التحسينات الملحوظة في بيئة الأعمال في أوكرانيا، فإن القضايا السياسية والأمنية تمنع الاستثمار الأجنبي المباشر من التعافي.

من المهم أن ندرك أن معظم الاستثمار الأجنبي المباشر قبل الحرب نشأ في الواقع في أوكرانيا و روسيا جاء من خلال كيانات ذات أغراض خاصة، وبينما يحد عدم اليقين بشأن الصراع العسكري مع روسيا من الاستثمار،

سيتعين على الحكومة الأوكرانية معالجة العقبات طويلة الأمد أمام الاستثمار الأجنبي المباشر إذا كانت تأمل في زيادة احتمالات جذب رأس مال أجنبي حقيقي إلى البلاد وفي أعقاب أحداث الميدان الأوروبي، وضم شبه جزيرة القرم، واندلاع الحرب في دونباس، انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في أوكرانيا بشكل كبير، من 4.5 مليار دولار في عام 2013 إلى 410 ملايين دولار في عام 2014، ولا شك أن الصراع العسكري مع روسيا، بالإضافة إلى الأزمات السياسية والاقتصادية التي تسبب فيها، هي المسؤولة عن ذلك.

بدأ الاستثمار الأجنبي المباشر في الانخفاض حتى قبل أحداث عام 2014، ففي عام 2013، انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 46.4% (من 8.4 مليار دولار في عام 2012)، بسبب تراجع الطلب على الصادرات الأوكرانية، وتدهور الوضع السياسي، وعدم اليقين الاقتصادي، وحدث تراجع مماثل في عام 2009، عندما انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 56%، في أعقاب الانخفاض المفاجئ في تدفقات الاستثمار العالمية في أعقاب الأزمة المالية العالمية، كان الانخفاض بمقدار عشرة أضعاف في الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2014 غير مسبوق في أوكرانيا .

لطالما كانت قبرص أكبر مصدر للاستثمار الأجنبي المباشر في أوكرانيا، اعتبارا من يناير 2014، بلغت حصة المستثمرين المسجلين في قبرص من رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر 32.7%، بينما تبلغ حاليا 24.4%. (concil، 2025)

كانت الحرب بمثابة ضربة مؤلمة بشكل خاص لقطاع الاستثمار، وبحسب تقديرات البنك الوطني الأوكراني، انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الربع الأول من عام 2022 بمقدار 753 مليون دولار،وتكمن أسباب هذا الانهيار الدراماتيكي في نشاط الاستثمار في عمليات تدميرية عميق، ناجمة عن العمليات العسكرية على أراضي أوكرانيا، فهناك تدمير واسع النطاق للبنية التحتية الصناعية والطاقة والنقل نتيجة للهجمات الصاروخية والعمليات العسكرية، وبحسب تقديرات حديثة فإن الفائض من تقليص وإزالة المؤسسات الصناعية ومحطات الطاقة والطرق والجسور والمطارات والمباني السكنية والإدارية يصل بالفعل إلى عشرات المليارات من الدولارات الأميركية، ويحتاج جزء كبير من هذه المرافق إلى إصلاحات كبرى أو بناء جديد، وهو ما يتطلب موارد استثمارية هائلة.

إن الحصار الذي فرضه الأسطول الروسي على الموانئ البحرية الأوكرانية، وتدمير طرق السيارات والنقل الرئيسية والجسور وغيرها من مرافق البنية التحتية، قد أدى إلى تعقيد عمليات التصدير والاستيراد بشكل خطير. وكان لفرض القيود على صادرات وواردات مجموعات معينة من السلع في ظل نظام الأمن القومي تأثير سلبي أيضاً على تدفقات التجارة الخارجية.

إلا أنه هناك مجال استثمار واعد، وهو تكنولوجيا المعلومات. لقد كان قطاع البرمجيات بالفعل محركا للنمو الاقتصادي في أوكرانيا، حيث أدى إلى زيادة صادرات خدمات البرمجيات وخلق فرص عمل ذات أجور عالية. على الرغم من اندلا ع الحرب الهائلة، فإن قطاع تكنولوجيا المعلومات الأوكراني يثبت قابليته للاستمرار ومرونته، ويستمر في تلقي مشاريع واستثمارات جديدة، تشمل المزايا التنافسية لأوكرانيا في هذا المجال العدد الكبير من المتخصصين في تكنولوجيا المعلومات المؤهلين تأهيلا عاليا، ونظام توريد مرن، والتطوير المستمر للبنية التحتية للتشفير، إن الأمر كله يدور حول جعل أوكرانيا موقعا جذابا لإنشاء وتوسيع شركات تكنولوجيا المعلومات الدولية. (Панченко، 2024)

الشكل رقم (12) قيمةالاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى أوكرانيا بالمليون دولار من (2002-2023).

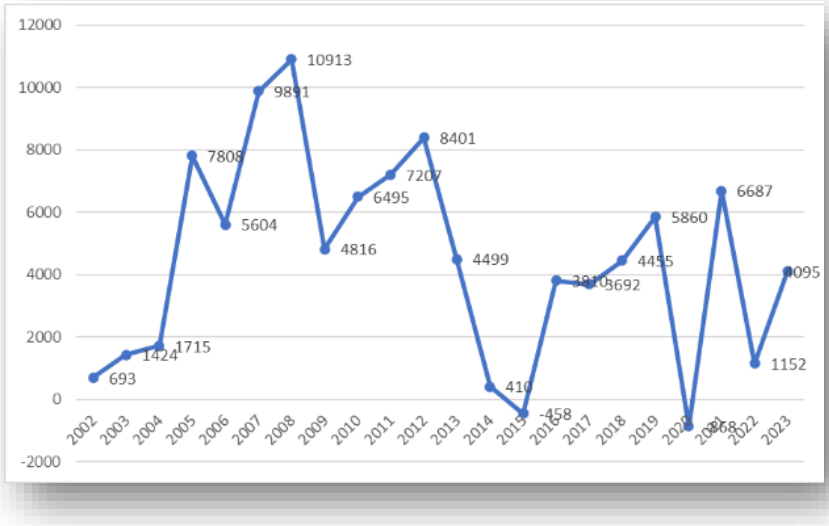

المصدر (Kohut, 2024, p. 82)

الفرع الثاني: الانعكاسات على دول شرق ووسط أوروبا UE-CEE.

أو قفت حرب روسيا في أوكرانيا انتعاش الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة وسط وشرق أوروبا، وأدت إلى تحولات كبيرة فيهيكل الاستثمار الأجنبي المباشر.

فبعدما شهدت روسيا انسحاب واسع النطاق لرأس المال الأجنبي، عانت أيضا تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاتحاد الأوروبي ووسط وشرق أوروبا، ففي غضون ذلك، سجلت منطقة غرب البلقان وتركيا في الربع الثاني من عام 2022 تدفقات أعلى على أساس سنوي، كما تمكنت بعض أجزاء منطقة وسط وشرق أوروبا من الاستفادة من التحول الأخضر المتسارع ونقل الشركات بعيدًا عن منطقة الحرب.

تأثر نشاط الاستثمار الأجنبي المباشر سلبا أيضا في منطقة أوروبا الوسطى والشرقية، على الرغم من تباين الأداء عبر دول المنطقة.

سجلت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في المنطقة (الاتحاد الأوروبي –أوروبا الوسطى والشرقية) في الربع الثاني من عام 2022 انخفاضا سنويا بنسبة 21% في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر،وفي بلدان رابطة الدول المستقلة (بيلاروسيا وكازاخستان ومولدوفا) وأوكرانيا، كان الانخفاض في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الربع الثاني من عام 2022 أكبر 31% على أساس سنوي، في المقابل، سجلت منطقة غرب البلقان تدفقات استثمار أجنبي مباشر أعلى في الربع الثاني من عام 2022 من حيث القيمة السنوية بينما شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الربع الأول من عام 2022 انخفاضا على أساس سنوي.(pindyuk، 2024)

الشكل رقم (13) تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في المناطق الرئيسية في منطقة أوروبا الوسطى والشرقية في 2021–2022، (مليون يورو).

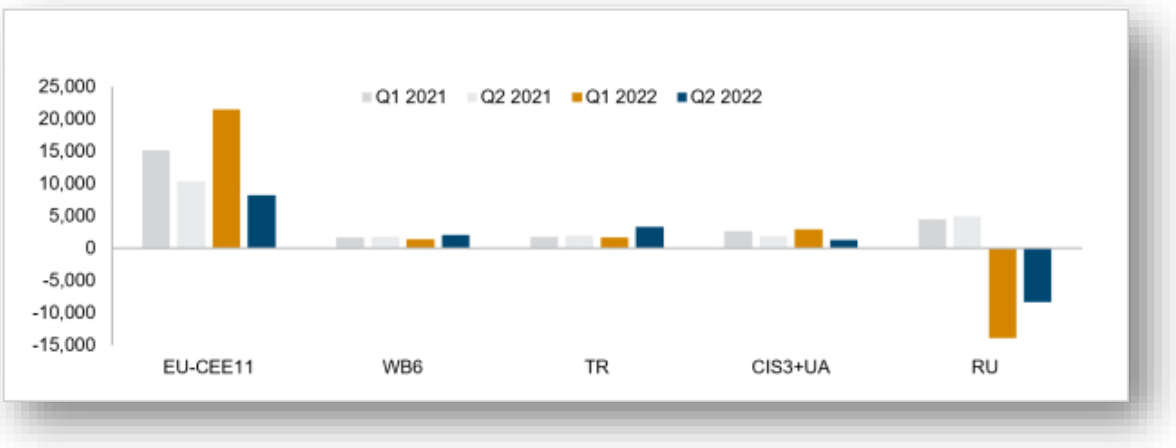

المصدر: (pindyuk، 2024).

عند التركيز على أداء كل دولة على حدا، يمكن نلاحظ تباينا ملحوظا في ديناميكيات الاستثمار الأجنبي المباشر لدول منطقة وسط وشرق أوروبا وفي الاتحاد الأوروبي ووسط وشرق أوروبا، حيث سجلت خمس دول: جمهورية التشيك، والمجر، وليتوانيا، وبولندا، ورومانيا(EU-CEE11) نموا إيجابيا على أساس سنوي في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة في الربع الثاني من عام 2022، وكان أحد العوامل وراء ذلك هو نقل الشركات من روسيا وأوكرانيا إلى مواقع أكثر أمانا في الاتحاد الأوروبي، وبحلول نهاية أغسطس 2022، سجلت أسواق الاستثمار الأجنبي المباشر 57 مشروعا استثماريا مدفوعا بنقل الشركات بسبب الحرب، وكان معظمها في قطاع البرمجيات وخدمات تكنولوجيا المعلومات. في الوقت نفسه، انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة في كرواتيا ولاتفيا وسلوفينيا في الربع الثاني من عام 2022 بشكل كبير على أساس سنوي، بينما شهدت بلغاريا

وإستونيا عمليات سحب استثمارات (تدفقات استثمار أجنبي مباشر سلبية)، مما يعكس انخفاضا في الأرباح المعاد استثمارها وعمليات إعادة الترتيب العالمية داخل المجموعة.

في غرب البلقان، سجلت معظم الدول زيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة في الربع الثاني من عام 2022 من حيث القيمة السنوية، ولم تشهد سوى البوسنة والهرسك ومقدونيا الشمالية انخفاضا، ومن المرجح أن تكون ديناميكيات الاستثمار الأجنبي المباشر الصاعدة في هذه المنطقة الفرعية مدعومة بانتعاش قطاع السياحة بعد تخفيف قيود كوفيد–19، وربما أيضا ببعض أنشطة التوريد المباشر واستراتيجيات المصادر المزدوجة[1] لا تزال أكثر تدابير مرونة سلسلة التوريد شيوعا.

في رابطة الدول المستقلة وأوكرانيا(CIS3+UA) ، وكما هو متوقع تماما، كان أداء تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ضعيفا إلى حد كبير، فقط كازاخستان مولدوفا، اللتان (مقارنة بنظيرتها في المنطقة الفرعية) تتمتعان بوضع سياسي مستقر نسبيا، تمكنتا من زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل طفيف في الربع الثاني من عام 2022، ويعود ذلك أساسا إلى الأرباح المعاد استثمارها.

الشكل رقم (14) المشاريع الجديدة في منطقة أوروبا الوسطى والشرقية في 2020–2022، (مليون يورو)

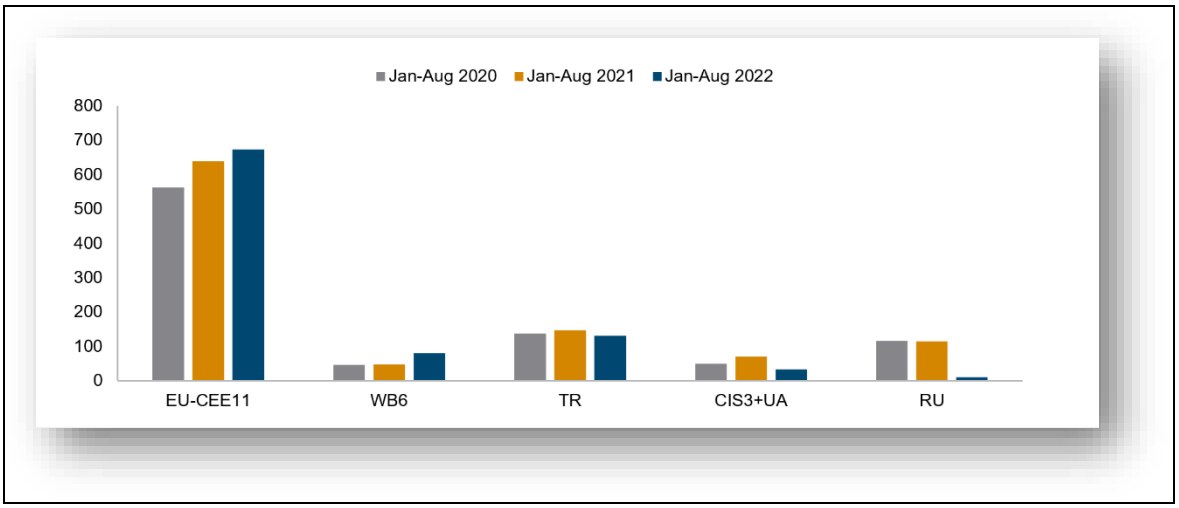

المصدر: (pindyuk، 2024)

بالنظر إلى تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في المجالات الجديدة (Greenfield) في مختلف المناطق الفرعية لأوروبا الوسطى والشرقية، سجل الاتحاد الأوروبي ومنطقة أوروبا الوسطى والشرقية ومنطقة غرب البلقان زيادة سنوية في عدد المشاريع الجديدة المعلن عنها خلال الفترة من جانفي إلى أوت 2022 بنسبة 6% و67% على

[1] استراتيجيات المصادر المزدوجة هي استراتيجية لإدارة سلسلة التوريد تتضمن إشراك موردّين لتوفير مكون أو مادة أو منتج أو خدمة محددة. تعتمد هذه الاستراتيجية على الحصول على نفس البضائع أو الخدمات من أكثر من مورد لتقليل الاعتماد على مورد واحد وزيادة المرونة في سلسلة التوريد

التوالي ، ويمكن تفسير ذلك على أنه أولى بوادر التوجه نحو الاستثمار المباشر بسبب الحاجة إلى الانتقال بعيدًا عن روسيا وأوكرانيا، وكذلك من آسيا، بسبب مشاكل سلسلة التوريد المتعلقة بجائحة كوفيد–19، وتسارع وتيرة التحول إلى مصادر الطاقة المتجددة، في المقابل، شهدت المناطق الفرعية الأخرى انخفاضا في عدد المشاريع الجديدة، وكانت روسيا الأسوأ أداء بانخفاض قدره 91% على أساس سنوي.(pindyuk، 2024)

الفرع الثالث: الانعكاسات على دول آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية و البحر الكاريبي (LAC)

أغلقت العديد من الشركات المحلية و الدولية في منطقه الحرب في أوكرانيا ،مما أدت الى فقدان عمالها ووظائفها ،وبالمثل أغلقت العديد من الشركات الروسية أبوابها، او تكافح للعمل بسبب العقوبات التي فرضت قيودا على مبيعاتها وخاصة من خلال تجاره الدولية على سبيل المثال تبحث العديد من الدول الأوروبية مثل المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا وغيرها عن بدائل للنفط والغاز الروسيين، ومصادر الطاقة الأخرى والتي ستجذب استثمارات بقيمه 300 مليار يورو على مدى السنوات الخمس المقبلة،ومؤخرا وسعت رئيسة الاتحاد الأوروبي **Ursula von der Leyen** في المنتدى الاقتصادي العالمي 2023 علاقاتها التجارية مع نيجيريا ودول أفريقية أخرى أعضاء في OPEC كبديل لروسيا، من ناحية أخرى تحصل الصين على دفعه قويه لتعزيز علاقتها التجارية للحصول على المزيد من الطاقة من روسيا بسعر اقل محتمل قد يؤدي هذا الى زيادة التدفقات الاستثمار الأجنبية الجديدة والعلاقات التجارية إلى الدول الأفريقية وبالتالي زيادة الإنتاج والمبيعات في دول مثل نيجيريا والجزائر وما إلى ذلك بالإضافة إلى انخفاض الإنتاج المبيعات في روسيا وهذا يعني انه قد يكون هناك المزيد من التجارة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من أوروبا إلى الدول الأفريقية والأسيوية بسبب الحرب المتسمرة في أوكرانيا (bensen, 2023)

لقد كان من المتوقع انخفاض في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى 40% سنة 202 ، إثر جائحة كوفيد–19، على أن ينتعش ويعود لما كان عليه خلال سنة 2022، فعمليات الدمج والتملك انخفضت إلى أكثر من 50%، أما كبريات الشركات المتعددة الجنسية والتي تشكل الجزء الأكبر من الاستثمار الأجنبي المباشر شهدت انخفاض بمقدار 40%.

إن البلدان النامية كانت أكثر تضررا نظرا لاندماجها في سلاسل القيمة العالمية من خلال الصناعات الاستخراجية، فقد تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا وجنوب شرق اسيا لصالح الاقتصاديات المتقدمة خلال 2017 (UNICTAD, world investissment report, 2020, p. 12)

الشكل رقم(15): إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة في العالم (2017–2019)(مليار دولار)

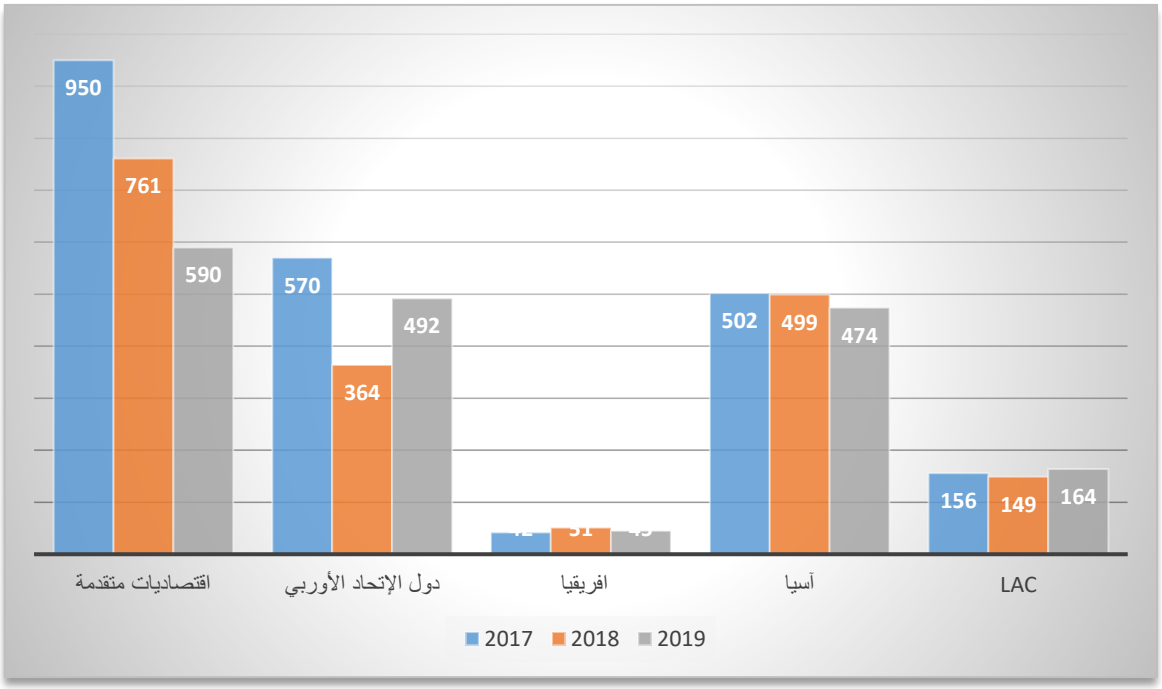

المصدر: من اعداد الطالبة بناءا على معطيات الأونكتاد 2020.

أولا توجهات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول آسيا:

في سنة 2023 شهدت زيادة كبيرة في الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصادات النامية في آسيا. بنسبة 44% في القيمة الإجمالية لإعلانات الاستثمارات الجديدة وزيادة بنسبة 22% في عدد هذه الإعلانات، حيث تقوم الشركات بتأسيس أو توسيع عملياتها في الخارج

الشكل رقم (16): حصة دول آسيا النامية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية(2013-2023)بمليارات الدولارات والنسبة المؤية

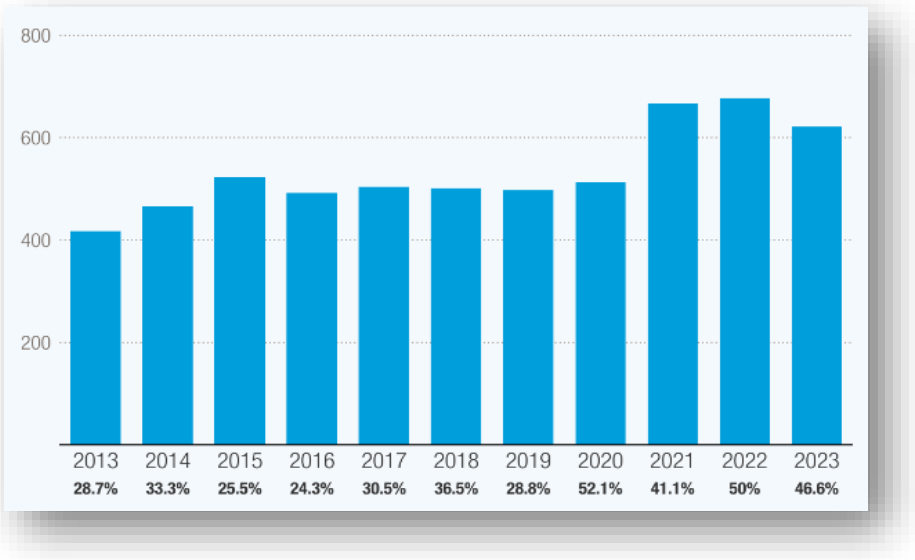

ا

المصدر: (الأونكتاد، 2025)

أما الاتجاهات دون الإقليمية في آسيا فكانت كالآتي:

أ- **شرق آسيا**: انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 9%، ويعزى ذلك أساسا إلى الانخفاضات في الصين ومنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة. وبينما ارتفعت القيمة التقديرية للمشاريع الجديدة المعلنة بنسبة 65%، فقد قوبل النمو الإجمالي بانخفاض بنسبة 58% في قيمة صفقات تمويل المشاريع، ظلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى **جنوب شرق آسيا** مستقرة، مع زيادة في مبيعات الدمج والاستحواذ، وارتفع عدد إعلانات المشاريع الجديدة بنسبة 42%، مضيفة 62 مليار دولار أمريكي إلى قيمتها. ومع ذلك، قابل هذا الارتفاع انخفاض قدره 64 مليار دولار أمريكي في قيمة صفقات تمويل المشاريع الدولية.ويرجع الانخفاض في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى **جنوب آسيا** في الغالب إلى انخفاض بنسبة 43% في الهند، في حين ظلت التدفقات إلى البلدان الأخرى مستقرة نسبيا.

ب- **غرب آسيا**: انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 9% نتيجة لانخفاض مبيعات عمليات الدمج والاستحواذ. مع ذلك، شهدت المنطقة نموا في عدد وقيمة الاستثمارات الجديدة وصفقات تمويل المشاريع، لا سيما في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، أما تركيا، فقد سجلت نموا كبيرا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الربع الثاني من عام 2022 بنسبة 70% على أساس سنوي، وكان قطاعا تجهيز الأغذية والسياحة القطاعين الرئيسيين وراء هذا التسارع.

ت- **آسيا الوسطى**: انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 27%. ومع ذلك، يشير الأداء المستقر في إعلانات الاستثمارات الجديدة وصفقات تمويل المشاريع الدولية إلى تفاؤل بتحسن آفاق النمو في عام . (NICTAD, 2024)

ثانيا: توجهات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول إفريقيا.

انخفضت القيمة التقديرية لصفقات تمويل المشاريع الدولية في الدول الأفريقية بنسبة 50% لتصل إلى 64 مليار دولار أمريكي. ويأتي هذا بعد انخفاض بنسبة 20% في عام 2022، ومع ذلك، اجتذبت القارة حصة متزايدة من المشاريع العملاقة الجديدة على مستوى العالم، حيث بلغت قيمة ستة منها أكثر من خمسة مليارات دولار تصدر القائمة مشروع **الهيدروجين الأخضر** في موريتانيا، إحدى أقلّ الدول نموا في شمال غرب أفريقيا،ومن المتوقع أن يولد هذا المشروع استثمارات بقيمة 34 مليار دولار، وهو مبلغ يفوق الناتج المحلي الإجمالي للبلاد بعدة أضعاف.

وحصلت أفريقيا أيضا على أكثر من 10 مليارات دولار لتمويل مشاريع إنتاج **الكهرباء من طاقة الرياح والطاقة الشمسية**، وتقع أكبر المشاريع في مصر وجنوب أفريقيا و زيمبابوي كما حفزت سلاسل القيمة للسيارات الكهربائية الاستثمارات الأجنبية. وشملت أكبر الصفقات المعلنة صفقة لإنشاء منشأة لتصنيع بطاريات السيارات الكهربائية في المغرب بقيمة 6.4 مليار دولار.

الاقتصاديات الرئيسية المستثمرة في القارة، من حيث مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر، هي مملكة هولندا وفرنسا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة والصين (UNICTAD, Africa: Foreign . investment in clean energy boosts sustainability momentum, 2024)

الشكل رقم (17):حصة دول افريقيا من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية بمليارات الدولارات والنسبة المؤية (2013-2023)

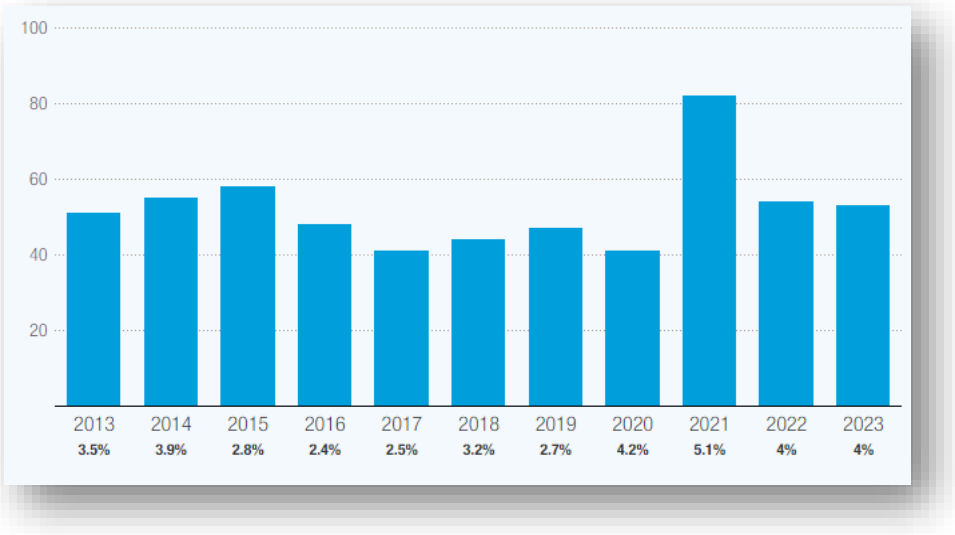

المصدر: (الأونكتاد، 2025)

أما تحليل المناطق الإفريقية الفرعية فهي كالآتي:

أ- **شمال إفريقيا**: انخفضت الاستثمارات الأجنبية في شمال أفريقيا بنسبة 12% وفي مصر، انخفضت عمليات الدمج والاستحواذ عن أعلى مستوياتها في عام 2022، كما انخفض تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب، لكنه حقق أداء جيدا في جذب المشاريع الجديدة، أما الجزائر فقد سجلت فيخلال سنة 2023، نسبة 20 %من صادرات الطاقة إلى أوروبا.

ب- **غرب إفريقيا**: انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى غرب أفريقيا بنسبة 1%، متباينة النتائج بين الدول، وتأثرت قيمة الاستثمارات الجديدة بشكل كبير بمشروع الهيدروجين الأخضر المعلن عنه في موريتانيا، والذي تبلغ تكلفته 34 مليار دولار، وحتى مع استبعاد هذا الظرف الاستثنائي، تضاعفت قيمة المشاريع الجديدة ثلاث مرات، وظل عدد المشاريع مستقرا.

ت- **وسط أفريقيا**: انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 17%، ورغم زيادة عدد المشاريع الجديدة بنسبة 56% وارتفاع قيمتها بنسبة 119%، تأثرت المنطقة سلبا بتراجع صفقات تمويل المشاريع الدولية.

ث- **شرق أفريقيا**: انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 3%، ويعزى ذلك أساسا إلى انخفاض بنسبة 11% في إثيوبيا، ومع ذلك، ارتفعت المشاريع الجديدة وصفقات تمويل المشاريع الدولية بأكثر من 30%، مما يشير إلى آفاق أفضل في المستقبل.

ج- **جنوب أفريقيا**: استمرت التقلبات في أنغولا في التأثير على الاتجاهات، وانخفضت التدفقات إلى جنوب أفريقيا بنسبة 43% على الرغم من ازدياد نشاط الاندماج والاستحواذ.

وبالمقارنة بعام 2018، توسعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في جميع التجمعات الإقليمية الرئيسية، وأبرزها المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس) التي تعتبر الجزائر عضوا فيها، ومجموعة تنمية جنوب أفريقيا (سادك)

الشكل رقم (18) تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشرلدول افريقيا حسب التجمع الإقليمي (مليار دولار) 2018-2023

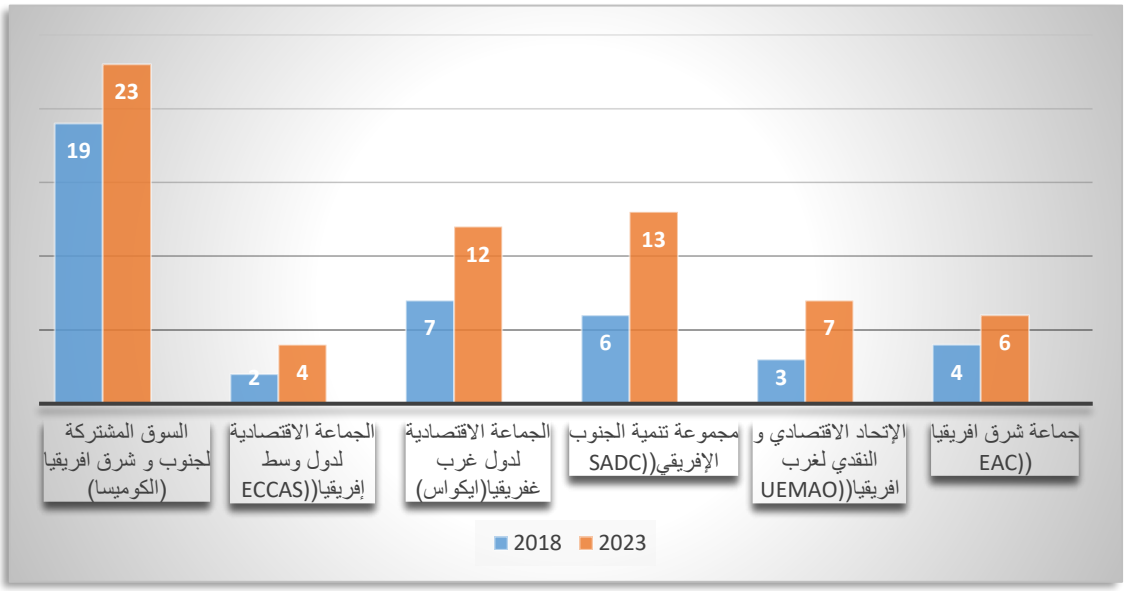

المصدر: من اعداد الطالبة بناءا على معطيات قاعدة بيانات الاونكتاد

ثانيا: توجهات الاستثمار الأجنبي المباشر على دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.

ظل الاستثمار الأجنبي المباشر في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مستقراً في عام 2023، ليبلغ 193 مليار دولار،في عام 2023، اجتذبت منطقة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي 19 مشروعا ضخما تقدر قيمة كل منها بأكثر من مليار دولار، مع تنفيذ 17 منها من قبل مستثمرين من خارج المنطقة.

ففي أمريكا الجنوبية، انخفضت الاستثمارات الأجنبية بنسبة 2% لتصل إلى 143 مليار دولار، وعوضت التدفقات المتسارعة إلى الأرجنتين وتشيلي وغيانا انخفاض القيم في البرازيل وبيرو، مع بقاء البرازيل أكبر متلق للاستثمار الأجنبي المباشر في هذه المنطقة الفرعية.

في أميركا الوسطى، استحوذت المكسيك على الجزء الأكبر من الاستثمار الأجنبي، حيث أظهرت أرقاما مستقرة على الرغم من انخفاض قيم المشاريع.

في منطقة البحر الكاريبي (باستثناء المراكز المالية الخارجية)، ارتفع إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 6%، وشهدت معظم دولها نموا، وشهدت جمهورية الدومينيكان زيادة بنسبة 7% في التدفقات الوافدة على أساس سنوي.

على مدى السنوات الخمس الماضية، توسعت الاستثمارات الأجنبية عبر التجمعات الاقتصادية الرئيسية في المنطقة، مع تضاعف التدفقات إلى الجماعة الكاريبية ثلاث مرات مقارنة بعام2018 (UNICTAD, Latin America and the Caribbean: Critical minerals drove foreign investment in 2023, 2024).

الشكل رقم (19):حصة دول LAC في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية (2013-2023)مليار دولار والنسبة المئوية

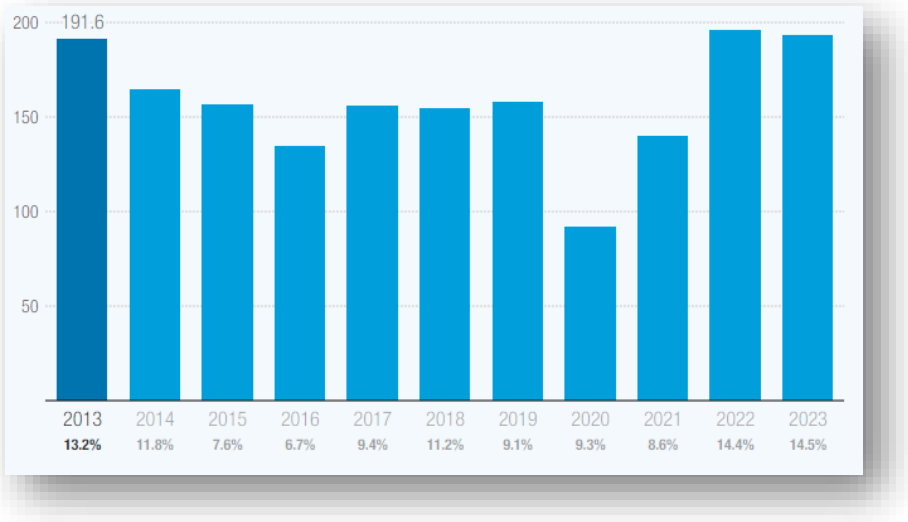

المصدر: قاعدة بيانات الأونكتاد

المطلب الثاني: انعكاسات الحرب الروسية –الأوكرانية على التوجهات القطاعية للاستثمار الأجنبي المباشر

تؤثر الصراعات العسكرية على قطاعات الاقتصاد المختلفة بطرق مختلفة، الاستثمار في الصناعات ذات كثافة رأس المال الثابت العالية يثبطه الصراع بشدة. كما يبدو أن الاستثمار الموجه إلى السوق الداخليةوخاصة في الخدمات (باستثناء الاتصالات والقطاع المالي) والمنتجات الاستهلاكية المعمرة، يتأثر الاستثمار بشكل أقل إذا اعتبر العائد المحتمل على الاستثمار مرتفعا بما يكفي لتعويض المخاطر.(concil، 2025)

الفرع الأول: توجهات الاستثمار الأجنبي المباشر في مجال الوقود الأحفوري.

أدى غزو روسيا لأوكرانيا إلى ارتفاع أسعار الطاقة في عام 2022، مما أدى إلى ارتفاع الفواتير على المستهلكين والشركات في دول حول العالم، ساعد ذلك شركات الطاقة الكبرى على تحقيق أرباح قياسية وعزز العائد غير المتوقع لاستثمار الوقود الأحفوري.

وفقا لبيانات صندوق النقد الدولي، في أوت 2022، وصلت أسعار الغاز الطبيعي في الاتحاد الأوروبي إلى حوالي 70 دولارا لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، وهي الوحدة المستخدمة تقليديا لقياس محتوى الحرارة أو قيمة الطاقة، وكان هذا أعلى بنسبة 159% مما كان عليه قبل غزو أوكرانيا مباشرة، وأكثر من أربعة أضعاف السعر في

العام السابق وسط ارتفاع الأسعار والضغط لإيجاد إمدادات بديلة لروسيا، تعهد المستثمرون الأجانب برأس مال أكبر لمشاريع استخراج النفط والغاز أكثر من أي عام منذ عام 2009، حيث تم الإعلان عن أكثر من 57 مليار دولار من الإنفاق الرأسمالي في عام 2022،(intelligence، 2024)

على الرغم من التخوف من أن يؤدي ارتفاع أسعار الطاقة والضغط من أجل أمن الطاقة إلى عكس مسار الاتجاه التنازلي الذي يتسم به الاستثمار الدولي في أصول الوقود الأحفوري، ظلت أرقام المشاريع مستقرة لكل من محطات توليد الطاقة القائمة على الوقود الأحفوري والصناعات الاستخراجية، في الصناعات الاستخراجية، زادت الاستثمارات في مشاريع جديدة من قبل شركات النفط والغاز الكبرى، لكن تمويل المشاريع انخفض، وتجاوزت قيمة الاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة الوقود الأحفوري في عام 2020، ومن المتوقع أن يستمر هذا التحول التدريجي.

وتقوم شركات الطاقة المندرجة في عداد أكبر 100 شركة متعددة الجنسيات بتصفية أصول الوقود الأحفوري بمعدل يقارب 15 مليار دولار سنويا، ولا تعني تصفية الاستثمارات أن حقول النفط ومحطات الغاز وغيرها من أصول المنبع ستتوقف عن العمل، فالمشتري يهدف عادة إلى جعل أصول الوقود الأحفوري المشتراة تحقق أعلى عوائد ممكنة وهذا يعني، في كثير من الأحيان، تحسين إنتاج الأصل الإجمالي، بسبل من بينها الضغط لزيادة الإنتاج أو إطالة العمر، ويشمل المشترون في الغالب صناديق الأسهم الخاصة وصغار المشغلين داخل القطاع وتجار السلع الأساسية، ويتمثل أحد الاهتمامات الرئيسية في أن هؤلاء المشترين من القطاع الخاص غير المدرجين في البورصة غالبا ما تكون لديهم أهداف منخفضة المستوى لخفض الانبعاثات الكربونية ولا معايير البيئة والمناخ،وهو أمر يستدعي استحداث نموذج جديد لعقد الصفقات المتوافقة مع المناخ. (الاونكتاد، 2023)

الجدير بالذكر أنه رغم الاستقرار في نسبة مشاريع الطاقة، (تراجعت بنسبة 1 %حسب تقرير الاستثمار العالمي) إلا أن الحرب الروسية–الأوكرانية أعادت رسم خريطة الاستثمار الأجنبي المباشر في مجال الوقود الأحفوري كما يوضحه الشكل الآتي: (Crawford, 2023, p. 21)

فبعدما كانت روسيا تتصدر قائمة الدول المستثمرة في مجال النفط بنسبة 39% سنة 2021، أصبحت قطر الرائدة بنسبة 31% سنة 2022

الشكل رقم(20)أهم الدول المستثمرة في الوقود الأحفوري لسنة **2021– 2022**

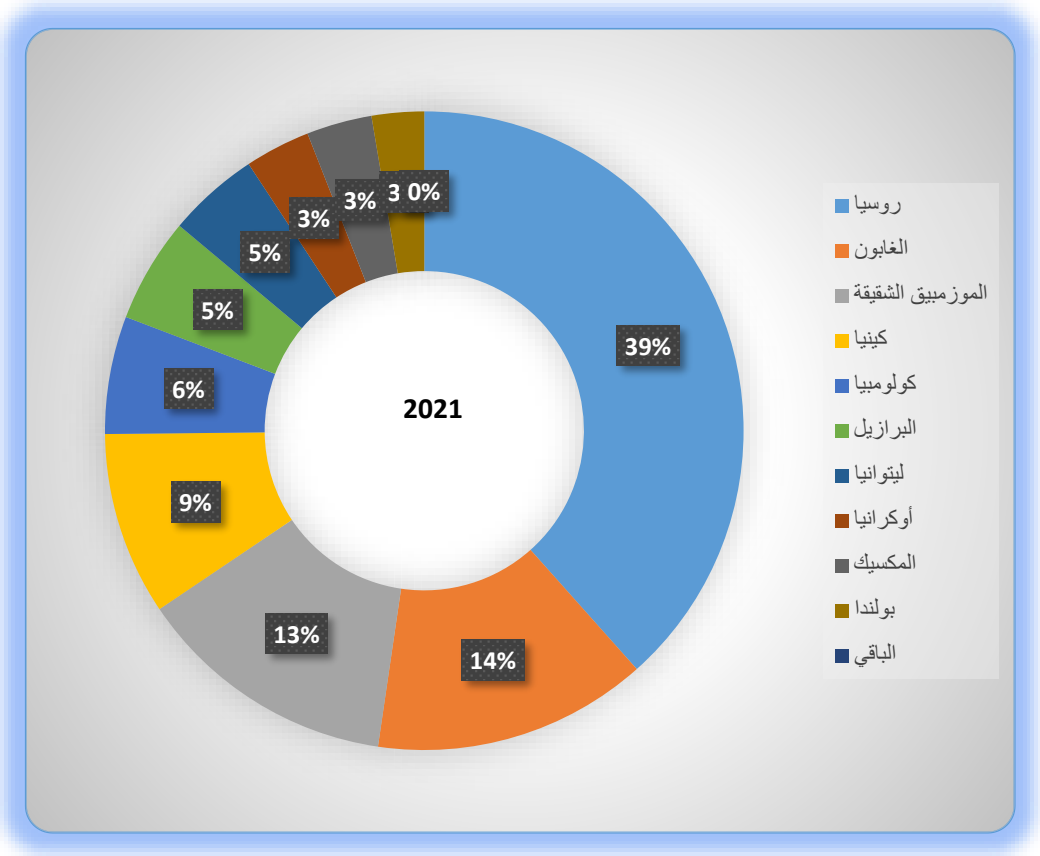

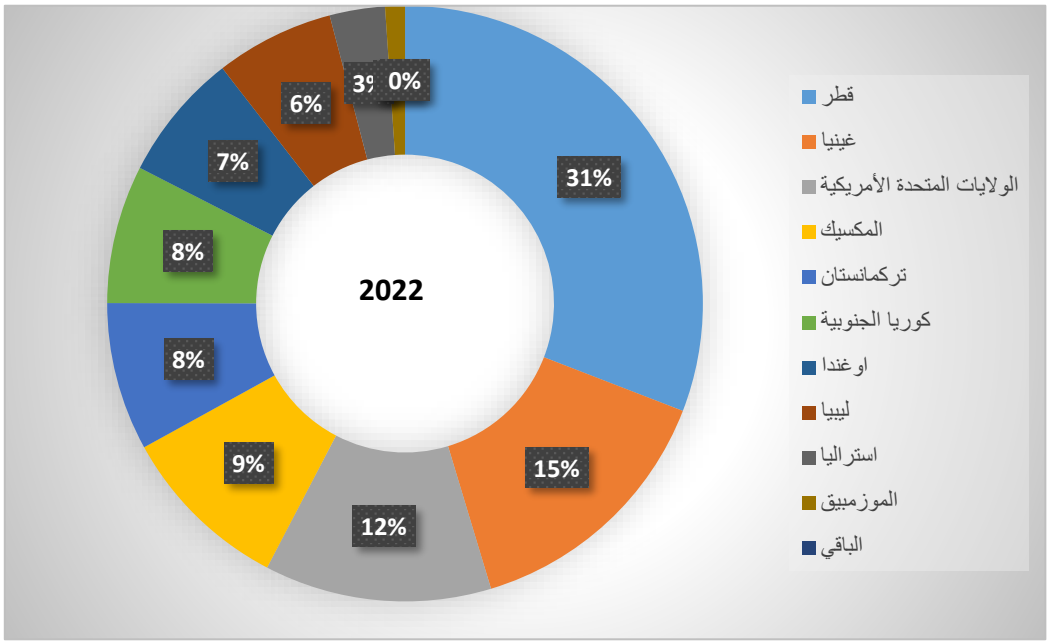

المصدر:(Crawford، 2023)

الفرع الثاني: الاتجاهات الاستثمارية في مجال البنية التحتية وسلاسل القيمة العالمية والرقائق.

أظهرت اتجاهات الصناعة زيادة في إعداد المشاريع في البنية التحتية والصناعات كثيفة القيمة في سلسله القيمة العالمية، وأرقاما مستقرة في مجال الطاقة وتباطؤا في قطاعات الاقتصاد الرقمي وشهدت الصناعات الكثيفة القيمة في سلسله القيمة العالمية التي تواجه ضغوطا لإعادة هيكله سلسلة الإمداد ومن بينها الالكترونيات والسيارات والآلات زيادة في اعداد المشاريع وقيمها فقد كانت ثلاثة من أكبر خمسه مشاريع استثماريه معلنه في أشباه الموصلات سعيا لسد النقص في الرقائق على الصعيد العالمي.

الفرع الثالث: الاتجاهات الاستثمارية في أهداف التنمية المستدامة.

زاد نشاط الاستثمار الدولي في القطاعات ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة في البلدان النامية زيادة كبيرة في عام 2022، وشهدت البنية التحتية(+26%)والطاقة المتجددة (+8%) والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية(20%+) والنظم الزراعية والغذائية (6%+)والصحة والتعليم(8%+) أعدادا متزايدة من إعلان المشاريع الجديدة ومع ذلك كان النمو غير متوازن اذ تظهر بعض قطاعات أهداف التنمية المستدامة تقدما بطيئا فقط فضلا عن انه شديد التفاوت ويقترن باتجاهات سلبيه في اقل البلدان نموا ولا تزال أفاق نموها بسبب الضغوط المتوقعة على الاستثمار الأجنبي المباشر لكل في عام 2023 ،وعلاوة على ذلك لا يزال الاستثمار الدولي في قطاعات أهداف التنمية المستدامة في البلدان النامية يسعى للحاق بالركب في أعقاب النمو البطيء او السلبي الذي حدث في الفترة ا بعد اعتماد أهداف التنمية المستدامة في عام ،2015 وكانت الزيادة في النشاط الاستثماري خلال الفترة منذ عام 2015 تقاس بعدد المشاريع الجديدة وصفقات تمويل المشاريع الدولية محدودة بالنسبة لمعظم القطاعات، بل أن احد القطاعات مثل النظم الزراعية و الغذائية يظهر نشاطا استثماريا اقل سنه 2022 مما كان عليه سنه 2015 (الاونكتاد، 2023)

الفرع الرابع: الاستثمار الأجنبي في مجال الطاقات المتجددة

تضاعف الاستثمار الدولي في الطاقة المتجددة ثلاث مرات على وجه التقريب منذ اعتماد اتفاق باريس في عام 2015، غير أن قدرا كبيرا من هذا النمو تركز في البلدان المتقدمة خاصة في أوروبا التي تبحث عن البدائل الطاقوية، ولم يسجل أكثر من 30 بلدا ناميا بعد مشروعا استثماريا دوليا واحد أضخم الحجم في مجال مصادر الطاقة المتجددة،أما الاستثمار الدولي في سلسلة توريد الطاقة المتجددة فأخذ في الازدياد، ففاق عدد المشاريع الجديدة المعلن عنها في المعادن الحرجة في عامي 2021 و2022 ضعف المستوى المتوسط في العقد الماضي وتزداد المشاريع الاستثمارية في تصنيع مكونات الطاقة الشمسية وطاقة الرياح أيضا، وإن حدثت الزيادة من مستوى منخفض. وفي

عام 2022، تضاعفت قيمة المشاريع المعلنة في تصنيع البطاريات ثلاث مرات، فتجاوزت 100 مليار دولار، وتوجد معظم المشاريع في الولايات المتحدة وفي مراكز التصنيع الأوروبية، وإن اجتذبت قلة من البلدان النامية استثمارات كبيرة الحجم. (الاونكتاد، 2023، صفحة 11)

عززت شركات دايملر، وبي إم دبليو، وهيونداي، وفورد استثماراتها في السيارات الكهربائية بإجمالي استثمار 25.1 مليار دولار في عام 2022 ، مع استمرار ارتفاع تكلفة الوقود وتقلص الفجوة السعرية بين المركبات الكهربائية والسيارات التقليدية، أصبحت المركبات الكهربائية والهجينة خيارا جذابا بشكل متزايد للمستهلكين، ومع ذلك، هناك العديد من العوامل التي تبطئ الإقبال، بما في ذلك مداها في المقام الأول لكي يتم تبني المركبات الكهربائية بأي شكل من الأشكال، فإن مسألة المسافة التي يمكن أن تقطعها بين الشحنات تتطلب استثمارا وابتكارا عاجلين. (Ewing, 2023, p. 16)

الشكل رقم(21)أفضل 10 قطاعات استثمارية لسنة 2023

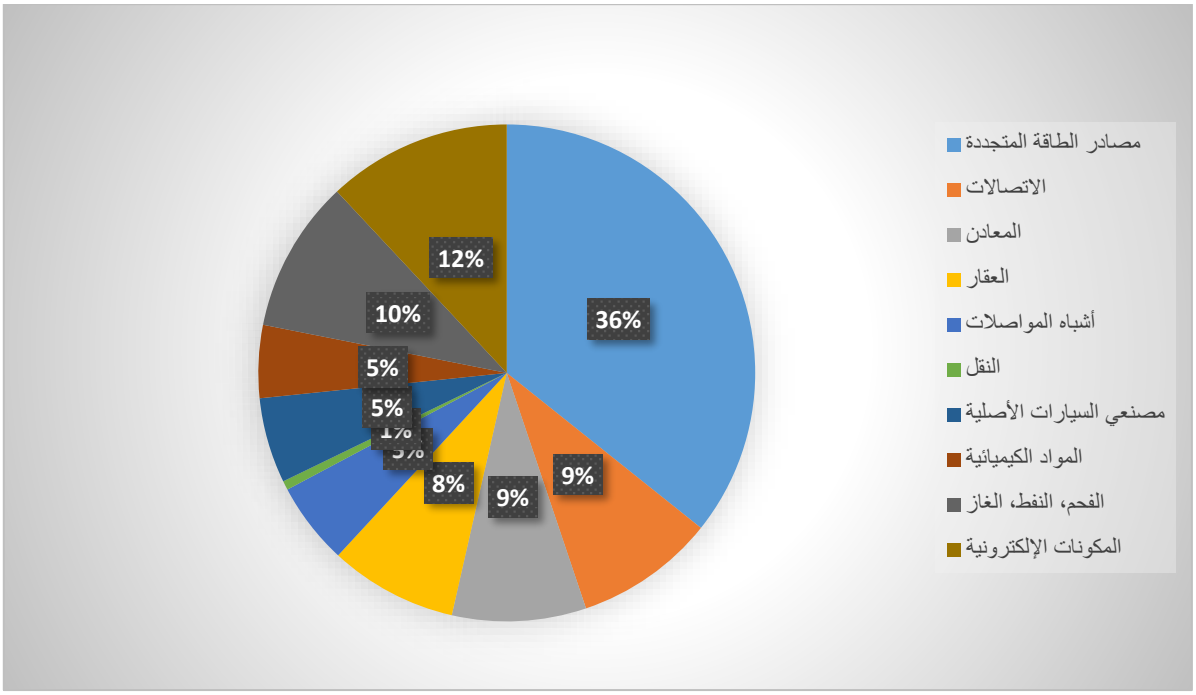

المصدر: من اعداد الطالبة بناءا على معطيات FDI intelligence

الشكل رقم(22)أفضل 5 قطاعات استثمارية في العالم لسنة 2024 موزعة حسب المناطق

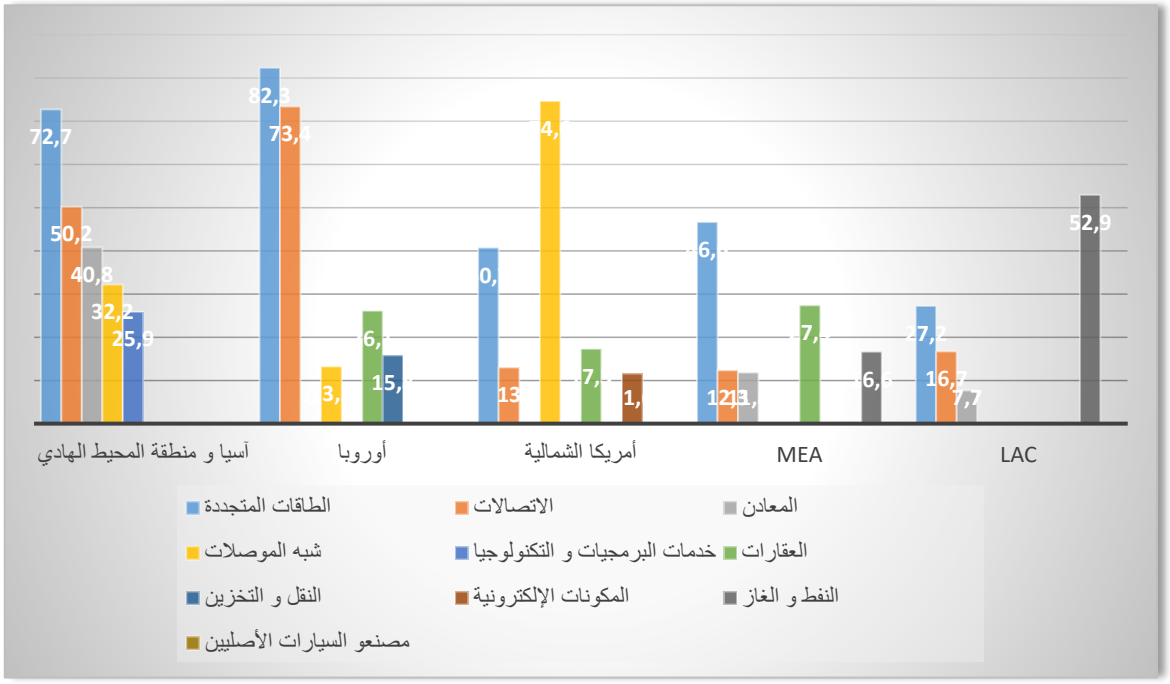

المصدر من إعداد الطالبة بناءا على معطيات (others, 2025, p. 8)

المطلب الثالث: استراتيجية الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التحديات الجيوسياسية

تشير أحدث استطلاعات الرأي إلى أن الأوضاع الاقتصادية العالمية والتوترات الجيوسياسية أصبحت تمثل تحديا للأطراف المعنية بإدارة الأعمال في الوقت الحالي، خاصة فيما يتعلق بتحقيق النمو الاقتصادي، ومع تصاعد الصراعات الإقليمية وتزايد الخلافات التجارية الدولية، تواجه الشركات متعددة الجنسيات ضغوطا كبيرة تتطلب من هذه الشركات التحلي بالكفاءة العالية، ويمكنها التكيف مع الظروف الاقتصادية المضطربة لضمان استمرارية أعمالها في الخطط المستقبلية.

إن أهميه هذه التحولات الجيوسياسية لا تكمن فقط في تخفيف مخاطرها، بل في الفرص التي تحملها في طياتها والتي يجب اغتنامها.

الفرع الأول: تحديات المناخ الاستثماري بعد الحرب الروسية–الأوكرانية:

يظهر استطلاع قامت به شركة Mckinsey&Company في الربع الأخير من سنة 2022تحولات إقليمية فيما يعتبره المشاركون(الرؤساء التنفيذيون لكبريات الشركات) المخاطر الرئيسية التي تهدد نمو بلدانهم، بين المشاركين في أوروبا، تراجع خطر تقلب أسعار الطاقة المبلغ عنه في سبتمبر من أعلى المخاوف إلى ثالث أكثر المخاطر شيوعا بين المشاركين في الاستطلاع الأخير، بعد التضخم وعدم الاستقرار الجيوسياسية، في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، ومع تزايد ارتفاع أسعار الفائدة في السوق، أصبح المشاركون الآن أكثر عرضة للإشارة إلى ارتفاع

أسعار الفائدة كخطر، بمرتين تقريبا مما كانوا عليه في سبتمبر، ولا تزال الصين الكبرى استثناء، حيث إنها المنطقة الوحيدة التي ذكر فيها المشاركون جائحة كوفيد–19 كخطر رئيسي، يليها التضخم.

الشكل رقم (23) :تحديات الإستثمار الأجنبي المباشر(4Q- 2022)

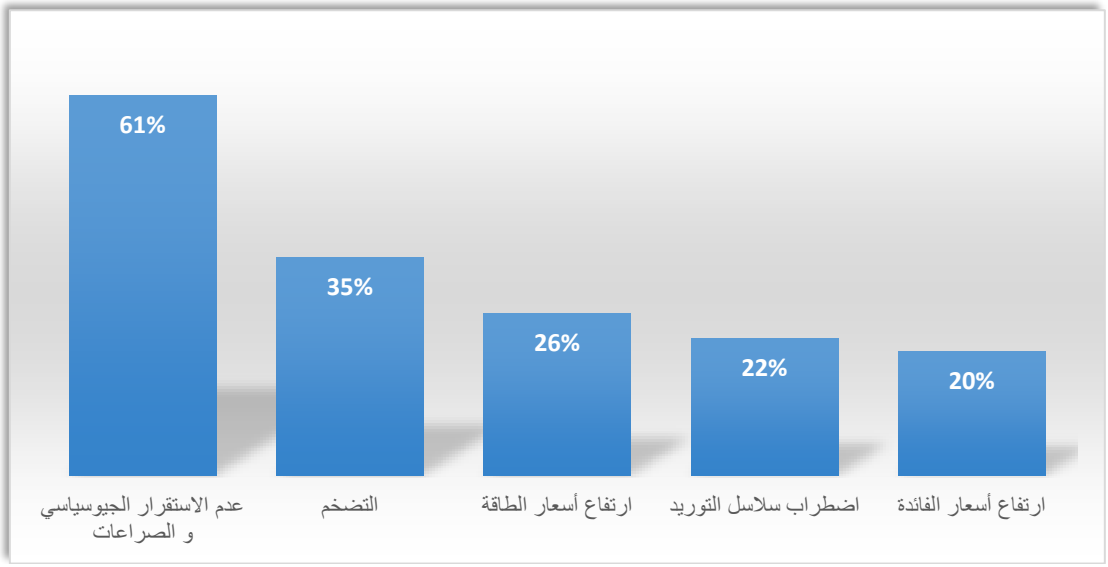

المصدر: من اعداد الطالبة بناءا على معطيات(Hanslman، 2022)

وفي ذات السياق فإن المشاركون في الاستطلاع، صرحوا بأن أهم العوامل التي سوف تتأثر بها منظماتهم، على الترتيب كالآتي:

1. الابتكار التكنولوجي.
2. اعتبارات الطاقة والموارد.
3. التغيرات المالية نتيجة التقلبات الاقتصادية (الأسعار والعملات).
4. التغيرات الديمغرافية (مثل شيخوخة السكان).
5. التغيرات في النظام العالمي

كما يظهر الاستطلاع بعض الاختلافات الإقليمية في استعدادات المؤسسات، فالمستجيبون في الصين الكبرى، على سبيل المثال، أكثر ميلا من غيرهم إلى القول إن مؤسساتهم تتخذ خطوات مهمة للاستعداد

للتغيرات في النظام العالمي، مثل التعددية القطبية أو الإقليمية، بالإضافة إلى اعتبارات الطاقة والموارد الطبيعية مثل مبادرات الصفر الصافي[1]. (Hanslman, 2022)

الفرع الثاني: استراتيجية الاستثمار بعد الصراع الروسي–الأوكراني.

في الوقت الذي تتعامل فيه العديد من الشركات مع الاضطرابات العالمية كتهديدات تستوجب تقليل آثارها أو تجنبها، تنتهج بعض الفرق القيادية الأكثر تطورا مسارا أكثر جرأة وطموحا، فهي تسعى لتحويل تلك التحديات إلى فرص حقيقية لخلق القيمة، وذلك من خلال توجيه تركيزها نحو ثلاثة مجالات رئيسية هي:

أولا: تسريع وتيرة التنمية

ليتمكن قادة الأعمال من تعزيز قدرتهم على اتخاذ قرارات استثمارية أكثر دقة، وتحقيق الاستفادة من الفرص التجارية وسط هذه العاصفة من التوترات العالمية المتصاعدة، عليهم تبني رؤية أوسع لمفهوم النمو، بحيث لا تقتصر رؤيتهم على تطوير الأعمال فقط، بل تمتد لتشمل فهما متعمقا لمصالح العملاء وتحركات المنافسين:

أ- **تسريع نمو الأعمال التجارية:** مع تغير المشهد الجيوسياسي، تبرز أمام الشركات فرص جديدة لتوسيع نطاق أعمالها وزيادة حصتها السوقية، فمثلا، قد يؤدي فرض تعريفات جمركية جديدة على أحد المنافسين إلى ارتفاع كبير في تكلفة منتجاته، مما يفسح المجال أمام الشركات الأخرى لتقديم أسعار أكثر تنافسية، كما أن اتفاقيات التجارة الجديدة قد تفتح أبوابا لأسواق طالما كانت مغلقة في السابق مما يمنح الشركات فرصا للتوسع والاستفادة، ومن أبرز الأمثلة على ذلك شركة"Caterpillar" التي نجحت في تعزيز مبيعاتها في كل من أستراليا وتشيلي، بفضل اتفاقيات التجارة الحرة الموقعة بين البلدين والولايات المتحدة، والتي مكنت الشركة من الوصول إلى تلك الأسواق بفعالية وكفاءة.

ب- **إعادة التوازن للمحافظ الاستثمار:** في ظل التغيرات الجيوسياسية المتسارعة التي تشهدها الأسواق العالمية، باتت الحاجة إلى إعادة توازن المحافظ الاستثمارية ضرورة ملحة، فبينما تتراجع بعض القطاعات التي كانت تعتبر من أكثر القطاعات استقرارا ونموا، لتبرز فرص جديدة في قطاعات أخرى طالما تم تجاهلها في السابق، إن تحولا كهذا يتطلب من قادة الأعمال فهما عميقا للديناميكيات الاقتصادية المتغيرة، والقدرة على تحديد القطاعات الواعدة والاستثمار فيها. ويتضمن ذلك إعادة تخصيص الموارد المالية نحو المجالات التي تتمتع بآفاق نمو قوية ومخاطر أقل، مع حتمية الخروج من الاستثمارات الأقل جدوى، ويمكن تحقيق هذا التوازن

[1]الصين ملتزمة بتحقيق الصفر الصافي (Net Zero) بحلول عام 2060، وهي هدف طموح يتطلب تخفيضًا كبيراً في انبعاثات غازات الدفيئة .تستثمر الصين في التقنيات الخضراء، مثل الطاقة المتجددة، وتعمل على تقليل اعتمادها على الفحم. كما أنها تطور مشاريع بيئية كبيرة، مثل برنامج غابات الحزام الواقي في "المناطق الشمالية الثلاث".

في المحفظة الاستثمارية من خلال تبني استراتيجيات مرنة، مثل عمليات الاندماج والاستحواذ وبناء الشراكات الاستراتيجية، والتي من شأنها تعزيز القدرة التنافسية في بيئة أعمال مليئة بالتحديات.

ثانيا: تحسين العمليات التجارية الأساسية

لتحقيق المرونة والنمو في بيئة جيوسياسية متقلبة، يتعين على قادة الأعمال إجراء تقييم شامل لكافة جوانب أعمالهم، يشمل هذا التقييم دراسة تأثير التحولات الجيوسياسية على العمليات التجارية الأساسية، مع التركيز على إدارة التكاليف فمن خلال تحسين العلاقات مع الموردين، وجذب المواهب العالمية، وتطوير البنية التحتية التكنولوجية، يمكن للشركات تحقيق توازن دقيق بين تقليل النفقات وضمان الكفاءة التشغيلية، مما يعزز قدرتها على التكيف مع التغيرات المستمرةمن خلال:

أ- **اختيار المواقع التشغيلية:** يعتبر اختيار المواقع التي تجرى فيها أنشطة التصنيع والتخزين وتقديم الخدمات للعملاء من أهم القرارات الاستراتيجية التي يتعين على قادة الشركات اتخاذها، لما لها من تأثير جوهري على مسار الشركة ونموها المستقبلي، وفي هذا الإطار، تلعب العوامل الجيوسياسية دورا محوريا في فتح آفاق جديدة للنمو وتعزيز القدرة التنافسية، على سبيل المثال، خصصت شركة "Samsung" مبلغا قدره 2 مليار دولار لتوسيع قدراتها الإنتاجية في فيتنام، والتي وقع الاختيار عليها كموقع جديد نظرا لما تقدمه من ميزات جاذبة للاستثمار، منها اتفاقيات التجارة الحرة مع عدد كبير من الدول، وتكاليف العمالة التنافسية، إضافة إلى موقعها الاستراتيجي القريب من المراكز اللوجستية الكبرى على الجانب الآخر، قامت شركة"Apple" ، والتي اعتمدت تاريخيا على الصين كمركز رئيسي للتصنيع، بتنويع مواقعها التشغيلية بالتوسع في مناطق أخرى كالهند، لم يأت هذا القرار لتحسين مرونة سلاسل التوريد فحسب، بل أيضا للاستفادة من انخفاض تكاليف التشغيل والعمالة في الهند، إلى جانب استغلال فرصة الوصول إلى أسواق جديدة.

ب- **سلاسل الإمداد:** تسببت الأحداث الجيوسياسية الأخيرة في اضطرابات ملحوظة في سلاسل الإمداد العالمية مما أدى إلى إغلاق العديد من المنشآت، ودفع عدد من قادة تلك السلاسل إلى تنويع مصادرهم من الموردين، وعدم الالتزام بنظام الطلب والتسليم في الوقت المحدد. بينما لجأ البعض لتخزين المدخلات والمواد الأساسية لتفادي التأثيرات المستقبلية لأي اضطرابات، وذلك بفضل استخدام بعض التقنيات المتقدمة التي تمكنهم من التنبؤ بالاضطرابات الجيوسياسية المستقبلية وتتيح لهم فرصة بالاستعداد والتحضير لها،على سبيل المثال، قامت إحدى شركات السلع الاستهلاكية المعبأة بإنشاء "توأم رقمي" [1]لمحاكاة سلسلة الإمداد الخاصة بها، بهدف التكيف مع المتغيرات الطارئة على شبكة إمداداتها الأساسية، وبفضل هذه التقنية المتطورة نجحت الشركة في

[1]« Digital twin »نموذج رقمي افتراضي يمثل أصلًا ماديًا في العالم الحقيقي، مثل آلة صناعية أو مبنى أو حتى جسم الإنسان. يتم ربطه بالواقع عبر أجهزة استشعار وأدوات اتصال لتلقي البيانات في الوقت الفعلي، مما يسمح بتحليل أداء الكائن المادي، وتوقع المشكلات، وتطوير حلول لتحسينها.

تحليل التأثيرات المحتملة على عملياتها بشكل شامل، واتخاذ خطوات استراتيجية سريعة من بينها تقليل الاعتماد على مواقع التصنيع الخارجية، وتعزيز كفاءة استخدام المساحات التخزينية، إضافة إلى تطوير مهارات القوى العاملة وتنويع شركات النقل التي تتعاون معها. وقد أسهمت هذه الإجراءات مجتمعة في تحسين مرونة الشركة، وخفض تكاليف التشغيل، فضلا عن تعزيز فرص النمو المستقبلي بشكل ملحوظ.

وتسعى بعض الشركات الأخرى للاستفادة من السياسات الحكومية التي تقدمها بعض الدول كحوافز لدعم الإنتاج المحلي أو توطين سلاسل الإمداد لديها. وهو ما قامت به شركة "Tesla" للسيارات الكهربائية، التي عملت على الاستفادة من الامتيازات التي أتاحها قانون خفض التضخم الأمريكي لعام 2022 [1]تعزيزا لقوتها الإنتاجية. وقد نجحت الشركة بفضل تلك الحوافز في توفير المواد اللازمة للتصنيع من الأسواق المحلية، كما تمكنت من نقل جزء من عملياتها التصنيعية من ألمانيا إلى الولايات المتحدة وفي سياق مشابه، طرحت المكسيك مؤخرا حزمة من الحوافز الضريبية بهدف جذب الشركات العالمية للعمل داخل البلاد، كخطوة هامة لدعم الصناعات المحلية وتعزيز الاقتصاد المكسيكي

ت- **إدارة المواهب وتوزيعها:** تشكل التوترات الجيوسياسية تحديا كبيرا لإدارة القوى العاملة العالمية خاصة الموهوبين منهم، فقد تعيق التعاون بين الموظفين أصحاب الثقافات والجنسيات المختلفة، مما يؤثر سلبا على الأداء العام للمؤسسات، ومع ذلك، يمكن للشركات اتخاذ خطوات استباقية لتخفيف المخاطر الناجمة عن مثل هذه الظروف، ومن أهم هذه الخطوات، إجراء تحليل شامل لتوزيع الموظفين ذوي المهارات والخبرات المميزة، لتحديد المناطق التي تتركز فيها تلك المواهب، والعمل على إعادة هيكلة توزيع الموارد البشرية مما يعزز التوازن بين وظائف الشركة المختلفة. كما يمكن للشركات توطين بعض الوظائف الأساسية، مثل إدارة الموارد البشرية ودعم تكنولوجيا المعلومات، بما يضمن استمرارية العمليات التشغيلية ويحسن القدرة على التكيف مع التحديات العالمية، وهنا تجدر الإشارة لما قامت به شركة "Egis" الفرنسية، المتخصصة في الهندسة والبناء والتي تعمل في أوكرانيا منذ عام 1993، حيث نجحت في الحفاظ على استمرارية عملياتها هناك رغم النزاع الجيوسياسي الأخير في أوكرانيا، وذلك عبر التحول السريع إلى نموذج العمل عن بعد.

لقد أصبح التحليل الجيوسياسي أحد الأدوات الأساسية التي يمكن للشركات الاعتماد عليها لتقييم تأثير الأزمات العالمية على عملياتها التشغيلية.

[1]قانون الحد من التضخم لعام 2022 (Inflation ReductionAct of 2022) هو قانون أمريكي مهم يهدف إلى خفض التضخم من خلال تقليل العجز، وخفض أسعار الأدوية، والاستثمار في الطاقة النظيفة. يخصص القانون حوالي 400 مليار دولار على مدى عقد من الزمن لتسريع الانتقال إلى اقتصاد الطاقة النظيفة

لجأت بعض الشركات لإنشاء مراكز تشغيلية في دول تشتهر بوفرة في المواهب الرقمية مثل الهند والمكسيك والفلبين وبولندا، مستفيدة بذلك من الحوافز الحكومية التي تشجع على نقل الكفاءات إليها، هذه الاستراتيجيات لا تسهم فقط في استدامة العمليات التشغيلية، ولكنها تتيح أيضا للشركات فرصا أكبر للتوسع في بيئات أعمال أكثر استقرارا.

ث- **التكنولوجيا والبيانات:** مع التوسع المستمر للأعمال، لا سيما بالنسبة للشركات متعددة الجنسيات عابرة الحدود، أصبحت البنية التكنولوجية عنصرا أساسيا في إدارة العمليات اليومية بما يشمل التعامل مع كميات هائلة من البيانات التي تتطلب تقنيات متقدمة لإدارتها بكفاءة، غير أن هذا الاعتماد المتزايد على التكنولوجيا يجعل الشركات عرضة لمخاطر عدة، أبرزها الهجمات الإلكترونية، وسرقة الملكية الفكرية بالإضافة إلى الآثار المترتبة على التشريعات الصارمة المتعلقة بتوطين البيانات، والتي قد تعيق تدفق المعلومات بشكل كبير، علاوة على الاضطرابات المحتملة الناجمة عن النزاعات التجارية واختلاف اللوائح التنظيمية والقوانين المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات في مختلف أنحاء العالم، كل هذه العوامل تساهم في خلق بيئة غير مستقرة للأعمال مما يجعل من الحتمي على الشركات تبني استراتيجيات مرنة وشاملة تمكنها من التكيف مع التغيرات المتسارعة لضمان استقرار عملياتها.

فعلى سبيل المثال، اتخذت شركة "Google" خطوة استراتيجية ببناء مراكز بيانات لها في فنلندا، للاستفادة من الطاقة النظيفة والمتجددة، مما أسهم في تحقيق أهدافها البيئية المتعلقة بالاستدامة وتقليل الانبعاثات الكربونية إلى أدنى مستوياتها، وفي سياق مشابه، تسعى ماليزيا لجذب شركات التكنولوجيا العالمية، مثل "جوجل" و "مايكروسوفت"، لإنشاء مراكز بياناتها داخل البلاد، ولتحقيق هذا الهدف، قدمت الحكومة الماليزية حوافز ضريبية مميزة، وأطلقت مبادراتٍ طموحة لتعزيز وتسريع التحول الرقمي في البلاد.

ثالثا: القدرات والاستراتيجيات اللازمة للتعامل مع الاضطرابات الجيوسياسية

في عالمنا المتغير، أصبحت التحديات الجيوسياسية جزءا لا يتجزأ من المشهد الذي تواجهه الشركات، ورغم أهمية إدراك قادة الأعمال للتأثيرات المحتملة لهذه التحديات على الأسواق والاقتصاديات، سلبية كانت أم إيجابية، إلا أن هذا الوعي وحده لا يكفي، ولتحقيق النجاح المنشود يجب أن يتم تدعيم هذا الوعي بأدوات وقدرات تمكن الشركة من مواجهة هذه التحديات، بما في ذلك تبني استراتيجيات شاملة تأخذ بعين الاعتبار العوامل الجيوسياسية، سواء كانت تهديدات أم فرص، إلى جانب المرونة في تصميم هياكل رأس المال، والتي تلعب دورا حاسما في تقليل المخاطر المرتبطة بالتغيرات العالمية من خلال :

أ- **تبني الشركات رؤي استراتيجية واسعة النطاق:** من الضروري أن تتبنى الشركات منظورا استراتيجيا أكثر شمولية، فبعد أن كانت تركز على البيئة التشريعية والتنظيمية المحلية، باتت اليوم بحاجة ماسة إلى إدراج المخاطر الجيوسياسية ضمن أولوياتها، فالترابط المتزايد بين الاقتصاد العالمي والسياسة الدولية يجعل الأحداث الجيوسياسية تؤثر بشكل مباشر على أداء الشركات، خاصة تلك العاملة في أسواق متعددة، فالتوترات التجارية، والصراعات

الإقليمية، والتغير في توازنات القوى الدولية، كلها عوامل قد تحدث تقلبات كبيرة في بيئة الاستثمار، لذلك، يجب على قادة الشركات اتباع نهج استباقي يدمج التحليل الجيوسياسي في عملية صنع القرار الاستراتيجي، مع الحرص على إشراك مجالس الإدارة في مناقشة هذه القضايا المعقدة، وفي الوقت ذاته الذي يبدأ فيه القادة بتحليل وتقييم التحولات الجيوسياسية والاقتصادية العالمية المحتملة، عليهم الإجابة على مجموعة من التساؤلات الهامة مثل: ما هي نقاط الضعف التي تكشف عنها هذه التحولات؟ وكيف يمكن سد الفجوات الموجودة في القدرات لتحقيق النمو المنشود؟ وما هي فرص النمو التي تكشف عنها هذه التقييمات؟ وما هي القرارات الاستراتيجية التي يجب تعديلها لمواكبة التغيرات السياسية أو الاقتصادية؟ وما هي القيمة المحتملة التي يمكن تحقيقها في ظل السيناريوهات المختلفة؟ وفي هذا السياق علينا ألا نغفل الانتباه لطبيعة الاستثمار الذي تعمل فيه الشركة، حيث تتطلب بعض الاستثمارات الكبرى مثل مشاريع الطاقة والمناجم أو مصانع أشباه الموصلات رؤية بعيدة المدى، فهذه المشاريع ليست مرتبطة بالحاضر فقط، بل تمتد لعقود، لذا من الضروري أن تراعي الاستراتيجية دورة الحياة الطويلة لمثل هذه الاستثمارات وتأثيراتها على استدامة الأعمال، بغض النظر عن تعاقب الحكومات وتغير السياسات.

إن مدى تأثير التغيرات الحالية في السياسات يعتمد بالأساس على قرارات الشركة الاستراتيجية ومدى استعدادها لتحمل المخاطر، فبينما تتبع بعض الشركات نهجا جريئا وتنظر إلى هذه التحولات على أنها فرص محتملة ذات إمكانات نمو هائلة، تفضل شركات أخرى تبني سياسات أكثر تحفظا لتقليل المخاطر من خلال سياسات تأمينية فعالة، ولضمان اتخاذ قرارات استراتيجية مدروسة، يلجأ القادة للاستعانة ببعض الأدوات مثل تخطيط السيناريوهات وتمارين المحاكاة، التي تضع المشاركين في مواقف افتراضية تحاكي تعقيدات الواقع الفعلي، مثل اندلاع صراعات إقليمية، أو تهديدات أمنية، أو تغيرات في السياسات الجمركية والصناعية، إن هذه الممارسات لا تركز على التنبؤ بما قد يحدث، بل تهدف إلى إعداد القادة للتعامل مع التحديات واتخاذ قرارات فاعلة بناء على ما يمكن التحكم فيه.

ج- **ضمان استمرارية الشركات متعددة الجنسيات في المستقبل:** مع تزايد الحواجز التجارية وغير التجارية على المستوى العالمي، باتت الشركات متعددة الجنسيات أكثر عرضة للمزيد من التحديات التي قد تؤثر على استمراريتها ونموها. وهو ما يتطلب منها اعتماد استراتيجيات استباقية تتيح لها التعامل مع تأثيرات القوانين والسياسات واللوائح المحتملة التي قد يتم فرضها في أسواق بعينها، حتى لا تصبح مهددة بالخروج القسري من هذه الأسواق. فقد عانت شركات مثل "BP" من عواقب قرارات السوق غير المتوقعة، بعد أن اضطرت لمغادرة السوق الروسية في أعقاب أيام قليلة من بدء الحرب في أوكرانيا، وترك أصولها في شركة النفط والغاز الروسية"Rosneft" ، متكبدة بذلك خسائر مالية هائلة تجاوزت 24 مليار دولار، فضلا عن تراجع أرباحها السنوية، بمقدار 2 مليار

دولار. وفي محاولة لمواجهة تلك الأزمات، تلجأ بعض الشركات إلى تقسيم هيكلي يساعدها على عزل أنشطتها المختلفة بداية من الإنتاج، وإدارة المواهب، وسلاسل التوريد، وحتى البحث والتطوير وإبعادها عن أي اضطرابات إقليمية، بينما تحرص بعض الشركات على تمكين الفرق المحلية من اتخاذ قرارات مستقلة، لما له من أثر في تعزيز مرونة الشركة وقدرتها على خلق مسارات نمو مستدامة في أوقات الأزمات، وهو ما قام به مؤخرا بنك "HSBC"من تغييرات هيكلية واسعة النطاق تستهدف إعادة تنظيم أعمال البنك، عبر تقسيمه إلى قسمين جغرافيين أحدهما في الشرق والآخر في الغرب، لتبسيط هيكل الحوكمة وتقليل المخاطر المحتملة،فيما تجد بعض الشركات نفسها مضطرة إلى تبني نهج مبتكر يعرف بـ "الوصايا الحية[1]"، حيث يقوم على التخطيط الاستباقي لمواجهة الأزمات المحتملة، مما يتيح للمؤسسات التعامل بمرونة وسرعة مع الأزمات المالية الحادة أو حتى احتمالات الانهيار، يعتمد هذا النهج على وضع سيناريوهات محكمة وحلول مسبقة لهذه الأزمات.

ح- **تخصيص مجموعة وظيفية لدراسة التحديات الجيوسياسية:** إن الشركات التي تستجيب بشكل أسرع للتحديات الجيوسياسية هي تلك التي تدرج **الجغرافيا السياسية** في قراراتها الاستثمارية والتشغيلية بشكل رئيسي، لقد لاحظنا أن الشركات التي حققت نجاحات على هذا الصعيد تعتمد في استراتيجياتها على إنشاء مجموعات وظيفية متخصصة يقودها مسؤول يمتلك الخبرة في قراءة المشهد الجيوسياسي، بحيث تقوم هذه المجموعات بمتابعة التطورات المختلفة والمساعدة في بناء التوقعات المستقبلية والتخطيط لمختلف السيناريوهات المحتملة، مع إطلاع القيادة العليا ومجلس الإدارة بانتظام على كافة المستجدات والتطورات حتى تتم مناقشتها وبحثها بشكل دقيق ومتعمق، ليتمكنوا بعد ذلك من اتخاذ قرارات سريعة ومدروسة بعناية، تقوم هذه المجموعات بدور محوري، فهي تساهم في بناء ثقافة من المرونة الجيوسياسية داخل المؤسسات على المدى الطويل، مما يمكن المؤسسات من التكيف بسرعة مع الأزمات والتحديات المتوقعة.

خ- **وضع دليل للتعامل مع الأزمات:** قد تدفع الأحداث الجيوسياسية بالمؤسسات إلى العديد من الأزمات، ولكنه اتضح أن المؤسسات التي تحرص على توثيق نتائج التخطيط الاستراتيجي وتمارين المحاكاة التي تقوم بها، وتعمل على دمجها في دليل أو وثيقة شاملة ترشد القادة وفرق الإدارة في الأوقات الحرجة، هي فقط من تتعافى بسرعة أكبر من مثل تلك الأزمات، فهذا الدليل يعد إطار عمل واضح لتقييم تأثير الأزمات المختلفة، كالنزاعات المحلية أو التغيرات السياسية أو حتى الرسوم الجمركية المفاجئة وبالرغم من أن نتائج تلك التقييمات قد تبقى غير مؤكدة في كثير من الأحيان، إلا أن وجود مرجع كهذا، يضمن استجابة المؤسسة للأزمات ويجنبها الآثار

[1] الشركات قد تستلهم من المفهوم لضمان الاستمرارية والجاهزية في حالات معينة، قد تتضمن هذه الوصايا غير الرسمية تحديدًا للأشخاص الرئيسيين، توجيهات بشأن القرارات المالية، وتحديد طريقة التعامل مع الأزمات،و اتخاذ قرارات مسبقة وتوجيهات لضمان استمرارية العمل أو اتخاذ قرارات في حالات معينة.

السلبية للتعامل العشوائي في هذه الأوقات، على سبيل المثال، أظهرت إحدى الشركات الرائدة في صناعة أشباه الموصلات كيف يمكن لدليل الأزمات أن يحدث فارقا كبيرا، حيث وضعت الشركة خطة واضحة بإسناد بعض المسؤوليات الرئيسية للمدير التنفيذي عند حدوث أي اضطراب في سلسلة التوريد، بينما أوكلت إلى مجموعة الفرق الإدارية الأخرى بقية جوانب الأزمة، هذا التوزيع المدروس للأدوار يضمن الحفاظ على الإنتاجية بينما تعمل الشركة على إجراء تعديلات جذرية على قاعدة التوريد الخاصة بها(Cindy Levy, 2024) .

خاتمة الفصل:

إن التداعيات التي خلفها الصراع الروسي الأوكراني كانت متعددة الجوانب و لم تقتصر فقط على طرفي الصراع ،بل امتدت لجميع اقتصاديات العالم ، حيث كان للاعتماد المتبادل بين الدول الدور الكبير في انتقال الأزمة ، إضافة إلى المكانة الاقتصادية لكلا البلدين ، حيث خلفت الحرب ارتفاع غير مسبوق في أسعار الطاقة ، و التي بدورها ساهمت في الارتفاع العالمي للأسعار، و دفعت بالاقتصاد العالمي نحو الركود، إضافة إلى أزمة الغذاء العالمية و الاضطراب في سلاسل التوريد ، و تحت وطأة العقوبات الدولية التي تعرضت لها روسيا و التي لم تكون الأولى من نوعها ، بعد العقوبات المفروضة إثر ضم شبه جزيرة القرم 2014 إلا أن الموجة الجديدة من العقوبات كانت أشد، عرفت خلالها روسيا هجرة للاستثمارات الأجنبية المباشرة ، لم يشهد العالم مثلها من قبل، حيث أصبحت الاستثمارات المهاجرة تبحث عن ملاذات آمنة ، ومن هنا كانت الانطلاقة في إعادة رسم خريطة الاستثمار العالمية.

لقد كانت التوجهات الجديدة للاستثمارات الأجنبية المباشرة ذات بعدين ، الأول جغرافي و الثاني قطاعي، جغرافيا اتجهت الاستثمارات إلى الدول النامية والأسواق الناشئة بشكل أكبر ن بدءا من الدول المجاورة لمنطقة الصراع مثل دول شرق أوروبا لتمتد إلى دول آسيا النامية و دول أمريكا اللاتينية و البحر الكاريبي وبشكل أقل دول فريقيا، و تجدر الإشارة إلى أن الاقتصاد الأوروبي تقاسم آثار الحرب بشكل كبير نظرا لاعتماده على مصادر الطاقة الروسية و التي تمر عبر أوكرانيا ، خاصة بعدما حضرت روسيا الإمداد الطاقوي نحو أوروبا ، في حين استفادت الصين و تركيا من النفط الروسي بأسعار أقل.

أما البعد الثاني القطاعي، ففي ظل سعي دول أوروبا لإيجاد بدائل طاقوية سريعة، وجهت طلبها على هذه المادة الحيوية نحو نيجيريا والجزائر، على أن تتجه نحو التحول الطاقوي على غرار دول عديدة تسعى لاقتصاد أخضر وتنمية مستدامة، فقد شهدنا توجها ملحوظا نحو الاستثمار في الطاقات المتجددة، الإلكترونيات وشبه الموصلات، غير أن عدد المشاريع الاستثمارية في مجال الطاقة بقي مستقرا

من كل ما سبق، اتضح لنا أن التعامل مع المشهد الجيوسياسي العالمي يتطلب من المؤسسات اعتماد النهج الاستباقي الشامل الذي يوازن بين الرؤية المستقبلية والتخطيط المدروس من جانب، والقدرة على اتخاذ القرارات الحاسمة في أوقات الأزمات من جانب آخر، لن تتمكن المؤسسات من إدراك ذلك بامتلاك الأدوات والموارد فحسب، بل عليها أن تتحلى بالشجاعة الكافية لمواجهة التحديات واستثمار الفرص التي تنشأ وسط هذا الزخم من الاضطرابات والتعقيدات. ورغم أن الجهد المبذول في هذا السياق قد يبدو مكلفا ومعقدا، إلا أن العائد المرجو منه يستحق العناء، فالقادة الذين يمتلكون رؤية استراتيجية عميقة ويتفاعلون بذكاء مع التحولات العالمية هم من سيشكلون مستقبل الأسواق ويقودون مؤسساتهم نحو الريادة في عالم يزداد تعقيدا يوما بعد يوم.

لقد كانت تفاعلات الحرب الروسية الأوكرانية ذات أبعاد متعددة الأطراف نظرا لمدى عملية التشابك والتعقيد في مجمل العلاقات الدولية، مما ساهم في تشكيك بعض الحكومات في فوائد الانفتاح التجاري والعولمة الاقتصادية، ومن مخرجات الأزمة انعكاساتها على الاقتصاد العالمي، من خلال الارتفاع الغير مسبوق لأسعار الطاقة ، ارتفاع معدلات التضخم و أسعار السلع الأساسية عالميا، إضافة إلى التذبذب الذي شهدنه سلاسل الإمداد،مما دفع البعض اتخاذ خطوات حقيقية لدعم الإنتاج المحلي وإعادة تحويل الاستثمارات نحو الدول الصديقة أوإلى محيط إقليمي.

لم يفلت الاستثمار الأجنبي المباشر من تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية،فبعدما بدأ تعافي من تأثيرات جائحة كورونا خاصة ما خلفته الإجراءات الاحترازية وحالات الغلق ن اندلعت الحرب الروسية في أوكرانيا لتلقي بظلالها على الاقتصاد العالمي ، و نظرا للعلاقة الجدلية بين الحروب والنزاعات والتحولات الاقتصادية العالمية،فكان التأثير على الاستثمار الأجنبي المباشر واسع النطاق، سواء على الصعيد الجغرافي أوعلى الصعيد القطاعي نظرا لحالة عدم اليقين التي عكرت المناخ الاستثماري.

لحد الساعة لا تزال الحرب الروسية–الأوكرانية قائمة، واستمرارها قد يحمل في طياته تطورات غير متوقعة ، و عليه فمن الضروري اتخاذ تدابير سريعة و فعالة مدعومة بسياسيات قوية لمعالجة الوضع بطريقة تفضي إلى السلام و الإنسانية ، و من الضروري أيضا أن يبدأ المجتمع الدولي في استكشاف سبل بديلة لان الصراع المطول قد يخلق أزمة غذاء عالمية و تفاوتات اجتماعية قد تؤدي على حرب عالمية أخرى.

أولا: اختبار صحة الفرضيات:

اختبار الفرضية الأولى:الصراع الروسي الأوكراني ليس وليد اللحظة،فقد بدأت العلاقة بين روسيا وأوكرانيا منذ تأسيس روس كييف في القرن التاسع أما الصراع فقد بدأ أوائل القرن العشرين وقد اشتد بشكل خاص في سنة 1991أين حصلت أوكرانيا على استقلالها تزامنا مع انهيار الاتحاد السوفيتي وصولا إلى 2022، كما أن تبعات الصراع تعدت حدود البلدين لتطال دول الاتحاد الأوروبي بالدرجة الأولى وصولا إلى جميع دول العالم بسبب الارتفاع العالمي للأسعار، وهذا ما يثبت صحة الفرضية.

اختبار الفرضية الثانية: من ضمن مخرجات الحرب الروسية–الأوكرانية الارتفاع العالمي لأسعار الطاقة، وأزمة الغذاء العالمية، إضافة إلى الاضطراب الذي شهدته سلاسل الامداد، ونتيجة لهذه التداعيات تأثرت معدلات النمو العالمية سلبا مع ارتفاع مؤشرات التضخم، وعليه فإن الفرضي ة الثانية تعتبر صحيحة.

اختبار الفرضية الثالثة:الدول النامية عرفت ارتفاعا معتبرا خاصة دول للاستثمارات الأجنبية المباشرة، خاصة دول آسيا النامية أما الاستثمار في قطاع الطاقة بقي مستقرا نوعا ما، في حين ارتفعت الاستثمارات في الطاقات المتجددة، وبالتالي فغن الفرضية خاطئة.

اختبار الفرضية الرابعة: على المستثمرين في ظل التغيرات الجيوسياسية انتهاج استراتيجيات استباقية للصمود، كما أن الاستثمار في مجال الطاقات المتجددة والمجال الإلكتروني والرقمي أصبح فرصة واجب اغتنامها، وعليه فإن الفرضية خاطئة.

ثانيا نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- الاستثمار الأجنبي المباشر دعامة اقتصادية للنمو الاقتصادي العالمي، تتمثل في تدفقات الأموال طويلة الأجل عبر الحدود لتساهم في عملية الإنتاج الدولي.
- تعرف تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عدة أشكال، وأبرزها الشركات المتعددة الجنسية التي أصبحت العنصر الجوهري لتدفقات الاستثمارات الأجنبية عبر الحدود، وتحوز أكبر نسبة في الإنتاج الدولي.
- مر الاستثمار الأجنبي بعدة محطات تاريخية، غير أن نقطة التحول الأساسية كانت بعد الحرب الباردة وظهور العولمة وحرية تنقل رؤوس الأموال عبر الحدود.
- تحتكم تدفقات الاستثمار الأجنبي لعدة محددات و، تتعلق أساسا بإمكانية الجهة المصدرة للاستثمار والمناخ الاستثماري للجهة المستقبلة له.
- الصراع الروسي-الأوكراني ذو خلفية تاريخية، وقد كان للغزو الروسي لأوكرانيا 2022 اثار تعدت منطقة الصراع، بسبب الاعتماد المتبادل بين الدول والمكانة الاقتصادية العالمية لكل من روسيا وأوكرانيا.
- من مخرجات الحرب الروسية-الأوكرانية تأثر اقتصاديات طرفي النزاع، ثم الاقتصاد الأوروبي بشكل أكبرن أما على المستوى العالمي فقد تراجعت معدلات النمو إضافة إلى ارتفاع معدلات التضخم العالمية بسبب ارتفاع أسعار الطاقة والغذاء.
- لقد شهدت تدفقات الاستثماري المباشر، إثر الحرب الروسية-الأوكرانية توجهات جغرافية خارج منطقة الصراع لصالح دول رسيا النامية بشكل أكبر، ثم إلى دول افريقيا ودول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.

- التوجهات القطاعية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، عرفت اقبالا على الطاقات المتجددة والتكنولوجيا، بينما بقي الاستثمار في قطاع الطاقة مستقرا.
- في ظل البيئة الدولية المتغيرة على المستثمرين والدول المضيفة أن تسعى لبناء استراتيجيات استثمارية تعتمد على النهج الاستباقي من أجل الاستدامة، والصمود امام المتغيرات الجيوسياسية

ثالثا:التوصيات.

- التحول في الإنتاج الدولي يستدعي تشجيع الاستثمار الذي لديه القدرة على الصمود.
- بناء سلاسل قيمة إقليمية.
- الدخول إلى أسواق جديدة عبر المنصات الرقمية
- مواكبة الاتجاهات تكنولوجية التي سوف تشكل معالم الإنتاج الدولي في المستقبل متمثلة في التشغيل الآلي الروبوتات وتعزيز رقمنة السلاسل الإمداد وسوف يكون لها أثر على طول سلسلة القيمة
- الانتقال من الأطر المتعددة الأطراف إلى الأطر الإقليمية والثنائية في ظل متطلبات الاستدامة وتدابير تعزيز قدرة سلاسل الإمداد على الصمود.

رابعا:آفاق البحث.

إن النتائج التي توصلت إليها الدراسة، تبقى نسبية فيظل بيئة دولية غير مستقرة، فخلال البحث اتضح ان العالم مقبل على نظام دولي متعدد الأقطاب، خاصة مع بروز الصيني بقوة مؤخرا، و عليه نأمل أن يفتح هذا الموضوع آفاق بحثية، يمن بلورتها في الإشكالية التالية:

كيف تؤثر الاتفاقيات الإقليمية و الثنائية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر؟

المراجع باللغة العربية

أولا الكتب:

1- بن سمينة دلال، (2017)،الاستثمارات الأجنبية المباشرة "محدداتها، آثارها وتوجهاتها،عمان، الأردن: دار الأيام للنشر والتوزيع.

2- حدادأ سماء (2020)، النموذج الروسي للحرب الهجينة في أوكرانيا الخيارات والرهانات، مركز الكتاب الأكاديمي.

3- حسان خضر، (2004)، الاستثمار الأجنبي المباشر تعاريف وقضايا، قضايا التنمية في الدول العربية.

4- عبد السلام أبو قحف، (2001)، نظرية التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، الإسكندرية،الدار الجامعية.

5- عبد السلام أبو قحف، (2011). اقتصاديات الأعمال، الإسكندرية: الدار الجامعية.

6- عدنان داوود محمد العذاري، (2015)،الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية وعلى التنمية المستدامة في بعض الدول الإسلامية. عمان، دار غيداء للنشر والتوزيع.

7- عمر صقر. (2001)،العولمة و قضايا اقتصادية معاصرة، الإسكندرية، الدار الجامعية.

8- فريد النجار. (2000)، الاستثمار الدولي و التنسيق الضريبي، الإسكندرية، مؤسسة الشباب الجامعي.

ثانيا: أطروحات الدكتوراه

1- دواح بلقاسم، (2010)، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز المجهودات التنموية في الدول النامية (أطروحة دكتوراه)، الجزائر، جامعة الجزائر 3.

2- فارس فضيل، (2004)، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية (أطروحة دكتوراه). جامعة الجزائر 3.

ثالثا: المقالات

1- احمد زغدار، (2005)، الاستثمار الأجنبي المباشر كشكل من أشكال التحالفات الاستراتيجية لمواجهة المنافسة، مجلة الباحث، العدد 03، جامعة ورقلة.

2- بن فتاشة موسى، نوفل سمايلي، (2024)، تداعيات الأزمة الروسية الأوكرانية على سلاسل الإمداد مجلة دفاتر اقتصادية، العدد 02، جامعة الجلفة.

3- حسين سليمان، (مارس, 2022). التعقيدات الإقتصادية للأزمة الأوكرانية و العقوبات على روسيا مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية.
4- عصام عبد الشافي،(03 ماي2022)، الحرب الروسية الأوكرانية ونظام المستقبل الدولي، مركز الجزيرة للدراسات.
5- شويكات محمد, زعيتري سارة(2015). دراسة قياسية و تحليلية لعلاقة الإستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الإقتصادي. مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية ، دراسات اقتصادية، جامعة الجلفة.
6- صباح نعوش، (21 04, 2022)، الحرب الأوكرانية وانكشاف الأمن الغذائي العربي، مركز دراسات الجزيرة.
7- صلاح نوري عبد الحسن، (31 03, 2024)، الحرب الروسية –الأوكرانية و انعكاساتها على الإقتصاد العالمي، قضايا سياسية العدد 76.
8- صندوق النقد العربي، (2022). سلسلة كتيبات تعريفية للاستثمار الأجنبي المباشر.
9- طه عمران عبد الرحمن، (11 جوان2024)، الحرب الروسية الأوكرانية دراسة في مفهوم الصراع، المركز الديمقراطي العربي.
10- كاكي عبد الكريم، (2018)،الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة المنيا، مجلة دراسات اقتصادية الحقوق والعلوم الإنسانية ،جامعة الجلفة.
11- نعمة بختة، (24 أكتوبر 2024)،العلاقة بين الاعتماد المتبادل والأمن القومي : تأملات في ضوء النظرية اللبيرالية الجديدة،المركز الديمقراطي العربي
12- ميدون إلياس، (سبتمبر, 2020)، الاتجاهات الحديثة لتصنيف الاستثمار الأجنبي المباشر وطرق إحصائه، دراسة استكشافية، مجلة البحوث والدراسات التجارية.المركز الجامعي إليزي.

رابعا: التقارير

1- اونكتاد، (2023)، تقرير الاستثمار العالمي، نيويورك وجنيف 2023.
2- الأونكتاد، (2025)،تقرير مؤتمر التجارة والتنمية، نيويورك و جنيف، 2025.

خامسا: المواقع الإلكترونية

1- BBC NEWSعربي. (2022).
2- موقع الميادين، (2022 ماي 14). روسيا، أوكرانيا ما هي أسباب النزاع.

3- مركز دراسات الشرق الأوسط ، (2022). الحرب الروسية الاوكرانية والتداعيات الإستراتيجية.

4- https://data.albankaldawli.org، موقع مجموعة البنك الدولي (2025)

5- https://www.siyassa.org.eg

المراجع باللغة الأجنبية:

1- bensen, K. (2023). Does the Russian Ukraine War affect trade relations and foreign parents investments in flows from Europe into Asia and Africa, research in busnesse and social science

2- BRAND UKRAINE ,www.ukrain.UA

3- Cindy Levy, S. S, (2024). Proactive Approach To Navigating Geopolitics Is Essential To Thrive, Mc Kinsey & company.

4- concil, D. r, (2025), Foring direct investment in Ukraine, War and peace, Ukrain.

5- Crawford, J. (2023), ukraine war redraws energy investement map, FDI report 2023.

6- Ewing, G. (2023),Electric vehicle FDI, FDI MarkET

7- FMI. (1997), manuel de la balance des paiment (MBP4). washington.

8- Hanslman, H. (2022), Economic condiyions outlook during turbulente times , Mc kinsey & company.

9- intelligence, F,(2024, mai 22), Russian outward FDI goes sanctions-jumping into non-OECD countries.

10- Kalotay, K. (2023, march 4), the war in Ukraine deals a blow to Rassia's foring direct investement, center for economic and regional studies institue of world economics.

11- Kohut, M. (2024, 05 12), THE IMPACT OF FOREIGN INVESTMENT ON UKRAINE'S COMPETITIVENESS AFTER THE WAR, Three Seas Economic Journa.

12- leila, B. L, (2024). Impact of the Russo-Ukranian war on FDI Flowsand international trade relations ,

13- impiricalinvestigation, faculty of economic and management-souse tunisia,2022

14- UNICTAD. (2024, juin 20),Developing Asia: Large jump in greenfield investment in 2023, Geneva , Switzerlan.
15- CNUCED. (2017), rapport sue l'investissement international.
16- OCDE. (2010,fourth edition), detailed benshmark definition of foreing direct investissement .
17- others, G. B, (2025), Greenfiled investment trends in changing world. FDI intelligence.
18- ozili, P. k. (2022), Global économic conséquence of Russia inversion of Ukraine , Market intelligence.
19- pindyuk, Olga, (2024, feburary 24), Russia’s war in ukrain causes a reversal of FDI trends, Vienne austria.
20- UNCTAD. (1999), World nvestissement report .
21- UNESCWA. (s.d.), Consulté le 03 31, 2025.
22- UNICTAD. (2020). world investissment report.
23- UNICTAD, (2024, juin 20), Africa: Foreign investment in clean energy boosts sustainability momentum.
24- UNICTAD. (2024, juin 20), Latin America and the Caribbean: Critical minerals drove foreign investment in 2023, Geneva , Switzerland.
25- Wiliam, P, (2024), Rassian-Ukraine war and its impact on the uropeen economy. African journal of stability and developpement.
26- Панченко, В, (2024, 06 24), ВПЛИВ ВІЙНИ НА ІНВЕСТИЦІЙНИЙ КЛІМАТ УКРАЇНИ: ОЦІНКА РИЗИКІВ ТА ПЕРСПЕКТИВ ДЛЯ ІНОЗЕМНИХ ІНВЕСТОРІВ, Економіка. Управління , Інновації.

République Algérienne Démocratique et Populaire
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
Université Mohamed KHIDHER -Biskra
Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences de Gestion

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم علوم التسيير

تصريح شرفي

خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

(ملحق القرارالقرار 1082 المؤرخ في 27 ديسمبر 2020)

أنا الممضي أدناه، بودهري كنزة

الصفة: طالب ☒ قسم: علوم اقتصادية تخصص: اقتصاد دولي

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية / رخصة السياقة رقم: 104644786

الصادرة بتاريخ: 2017/05/17

والمكلف بإنجاز:مذكرة ماستر

تحت عنوان: تداعيات الحرب الروسية –الأوكرانية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في انجاز البحث وفق ما ينصه القرار رقم 1082 المؤرخ في 27 ديسمبر 2020المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها.

التاريخ: 26 /2025/05.

إمضاء الطالب